

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de M'sila  
Faculté de science économiques et  
Sciences de Gestion  
Département de Science de Gestion



جامعة محمد بوضياف المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
قسم علوم التسيير

العنوان:

التكامل الاقتصادي الزراعي للدول العربية  
في ظل المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص: إدارة الأعمال تجارة دولية

إشراف الأستاذ:

قراوي أحمد الصغير

إعداد الطالب:

- مصطفى حوش

تاريخ المناقشة: 2016/05/23.

لجنة المناقشة:

| الصفة  | الرتبة        | أعضاء اللجنة      |
|--------|---------------|-------------------|
| رئيسا  | أستاذ مساعد أ | مرواني رابح       |
| مشرفا  | أستاذ مساعد أ | قراوي أحمد الصغير |
| مناقشا | أستاذ مساعد أ | تمار توفيق        |

السنة الجامعية 2015 - 2016

# باسم الله الرحمان الرحيم

" رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من  
لساني يفقهوا قولي "

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين» الآية 19 سورة النمل

دعاء

اللهم اجعلني شكورا، واجعلني صبورا، واجعلني في عيني صغيرا، وفي أعين الناس كبيرا، اللهم إذ أعطيتنا فلا تأخذ منا تواضعنا وإذ أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

الحمد لله اللهم ربنا لك الحمد بما خلقتنا و رزقتنا وعلمتنا وأنقذتنا وفرجت عنا ، لك الحمد بالإيمان ولك الحمد بالإسلام ، ولك الحمد بالقران ، ولك الحمد بالأهل والمال والمعافاة ومن كل ما سألتك ربنا أعطيتنا ، فلك الحمد على ذلك حمدا كثيرا لك الحمد بكل نعمة أنعمتها علينا في قديم أو حديث أو سر أو علانية أو خاصة أو عامة أو حي أو ميت ، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كبيرا.

ربنا وتقبل دعائنا

## الإهداء

إلى من كان دعائها مصباحاً أنار لي دروب الحياة و رضاؤها قوة زادني عزيمة إلى  
الوالدة الكريمة " صليحة " حفظها الله حبا في عطائها وطمعا في رضاها أداها الله منارا  
فوق راسي.

إلى من سعيها وشقيا لأشعر بالراحة والمناة الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في  
طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى من كمل العرق جبينه  
وشققت الأيام يديه إلى من علمني الأعمال كغيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار  
إلى والدي بارك الله فيه والبسه ثواب الصحة والعافية ومتعني ببره و رد جميله، اهديه  
ثمرة من ثمار نحرسه.

إلى الذين وقفوا بجانبني وترقبوا بشغف وشوق كبيرين إتمام هذا العمل وصولا إلى  
هذا العمل إخوتي حفظهم الله و خاصة حوش سارة حوش وسعاد.

إلى أساتذتي الكرام من الأبتدائي إلى ما بعد التدرج .

إلى كل الأصحاب و الأحباب سدد الله خطاهم وعوضهم الله عنا بأفضل من ذلك.

إلى من تذوقته معهم حلاوة البحث والدراسة وكانوا حقا خير الإخوة الذين لم تلدهم  
أمي قسم ماستر 2 إدارة أعمال التجارة الدولية، وخاصة الأخ الكريم لحسن عطاء الله و  
خالد زروتي.

حوش مصطفى

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم اشكره واثنى عليه ، إذ أمانني ويسر لي السبيل حتى فرحت  
بحمد وتوفيقه من إعداد هذه الرسالة .

وبمقتضى واجب الاعتراف اذكر بكل الخير والعرفان وأسمى معاني الوفاء مع تواضعه و وضاء  
فكره وصفاء ذهنه الفضل الكبير علميا وعمليا فله مني الوفاء والدعاء بخير الجزاء واجد لازما على  
إلحاق الفضل له وعرفانا بجميل احمله في عنقي إلي الأبد فإنه يشرفني أن أسجل بشكر و العرفان  
و الامتنان فائق تقديري إلي أستاذي الفاضل قراوي احمد الصغير على تفضل سيادته بالموافقة  
على الإشراف على هذه الرسالة ولرعايته الإنسانية والعملية الدائمة و المنحلة التي غمرني بها و  
المستمرة طول فترة إشرافه على الرسالة و لحرصه و لمتابعته المستمرين و ملاحضا ته و توجيهاته  
القيمة فجزاه الله عنى وعن طلبك العلم خير الجزاء

و او دان أتوجه إلي أساتذة الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بخالص الاحترام و التقدير  
عرفانا بفعل اساتذيتهم خلال مراحل دراستي كما اشكر الأساتذة الذين وقفوا إلى جانبي من خلال  
إرشاداتهم العلمية القيمة التي أفادتني كثيرا فجزأهم الله خير الجزاء وأمدهم بموفور الصحة  
والعافية .

وأخيرا فإنه اذا كنت قد وفقت في انجاز هذا العمل فما توفيق إلا من عند الله أما إذا كان  
هناك ثمة خطأ أو قصور فأنني أتذكر الإمام المزابي حين قال "قرأت كتاب الرسالة على الشافعي  
ثمانين مرة فما من مرة وإلا وكان يقنع على خطأ فقال الشافعي " أبي الله أن يكون كتابه كتابا  
صحيحا غير كتابه"

وشكرا

# فهرس المحتويات

## الفهرس

| الصفحة | الموضوعات                                                             |
|--------|-----------------------------------------------------------------------|
| /      | إهداء                                                                 |
| /      | شكر و عرفان                                                           |
| IV - I | الفهرس                                                                |
| أ - و  | مقدمة                                                                 |
| 08     | الفصل الأول: التكامل الاقتصادي العربي                                 |
| 09     | المبحث الأول: مفاهيم عن التكامل الاقتصادي العربي.                     |
| 09     | المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.                         |
| 10     | المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي.                        |
| 12     | المطلب الثالث: دوافع قيام التكامل الاقتصادي العربي.                   |
| 16     | المطلب الرابع: مراحل التكامل الاقتصادي العربي.                        |
| 24     | المبحث الثاني: مسيرة و محاولات التكامل الاقتصادي العربي و شروط قيامه. |
| 24     | المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.                         |
| 25     | المطلب الثاني: محاولات و جهود التكامل الاقتصادي العربي.               |
| 32     | المطلب الثالث: شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي.                    |
| 35     | المطلب الرابع: مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.               |
| 37     | المبحث الثالث: تحديات و آفاق التكامل الاقتصادي العربي.                |
| 37     | المطلب الأول: تحديات التكامل الاقتصادي العربي.                        |
| 41     | المطلب الثاني: آفاق تطوير التكامل الاقتصادي العربي.                   |
| 45     | المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي.                       |
| 52     | المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.                       |
| 60     | الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة                                |
| 61     | المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.                         |
| 61     | المطلب الأول: من اتفاقية الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة.          |
| 62     | المطلب الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة و اهدافها.              |
| 65     | المطلب الثالث: الوظائف و المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة    |
| 68     | المطلب الرابع: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة و هيكلها التنظيمي. |

|     |                                                                                                                 |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 73  | المبحث الثاني: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.                                                               |
| 73  | المطلب الاول: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة و الخدمات.                                     |
| 75  | المطلب الثاني: اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع                                                          |
| 79  | المطلب الثالث: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية                                                                     |
| 80  | المطلب الرابع: اتفاقية اجراءات الاغراق و الرقابة و الدعم و الرسوم الجمركية.                                     |
| 81  | المبحث الثالث: اهم المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة                                                  |
| 81  | المطلب الاول: مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف.                                                                      |
| 84  | المطلب الثاني: مؤتمر سياتل 1999.                                                                                |
| 87  | المطلب الثالث: المؤتمر الوزاري بالدوحة                                                                          |
| 88  | المطلب الرابع: من مؤتمر بانكوك الى هونغ كونغ                                                                    |
| 94  | الفصل الثالث: واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة القطاع الزراعي            |
| 95  | المبحث الاول: التجارة الزراعية العربية البينية                                                                  |
| 95  | المطلب الاول: القطاع الزراعي في الدول العربية.                                                                  |
| 97  | المطلب الثاني: اهمية الزراعة العربية                                                                            |
| 98  | المطلب الثالث: واقع الإنتاج الزراعي العربي                                                                      |
| 99  | المبحث الثاني: التجارة الخارجية للسلع الغذائية النباتية في الوطن العربي.                                        |
| 99  | المطلب الاول: انتاج السلع الغذائية النباتية.                                                                    |
| 103 | المطلب الثاني: الصادرات و الواردات الكلية و الزراعية في الوطن العربي                                            |
| 107 | المطلب الثالث: الناتج الزراعي في الوطن العربي.                                                                  |
| 109 | المبحث الثالث: اثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي                                                 |
| 109 | المطلب الاول: السيناريو الاول الاثار الايجابية                                                                  |
| 111 | المطلب الثاني: السيناريو الثاني الاثار السلبية                                                                  |
| 118 | المطلب الثالث: الاستراتيجيات الممكنة للدول العربية للاستفادة من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة. |
| 123 | الخاتمة.                                                                                                        |
| 130 | قائمة المراجع                                                                                                   |

# مقدمة عامة

### المقدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير، و اتجاه نحو المزيد من تحرير التجارة الخارجية التي تعيق حركة التجارة العالمية، و التي فرضت نمطا جديدا للعلاقات التجارية العالمية في نظام اقتصادي متطور يقوم على الكفاءة في تخصص الموارد الاقتصادية العالمية التي ترشدها إلى التقسيم الدولي للعمل، و توجت هذه السياسات بقيام المنظمة العالمية للتجارة للسهر على السياسات الاقتصادية المتمثلة و المتعلقة بتحرير التجارة العالمية.

و قد فرضت المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة تحديات هائلة خاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة و أصبح التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ضرورة لضمان المصالح الاقتصادية المشتركة للدول العربية على كافة الأصعدة و المستويات و التوجه نحو التكامل الاقتصادي الزراعي.

إن من ابرز معالم العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع و الخدمات و انسياب المال في شكل استثمارات مباشرة و غير مباشرة فهي تضع الدول العربية في تحديات تفرضها عنها ، لذا أصبح يتطلب من الدول العربية البحث عن كفاءات العمل الجماعي في شكل كتلتات إقليمية عربية و وضع أساليب لمواجهةها و تبني برنامج عمل لإصلاح أوضاعها الاقتصادية و المالية و الإدارية و تلبية متطلبات التنمية و التكامل الاقتصادي العربي. علما تستطيع الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي في ظل مشروع التكامل الاقتصادي العربي.

و يعطي الاندماج الاقتصادي أبعاد مهمة لاستكمال التكامل الاقتصادي العربي خاصة المجال الزراعي ، باعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة تعطي مجالات واسعة للتكتلات الإقليمية.

إن التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية يوجها في الغالب عن تحديد مقومات أساسية لتحقيق هذا التكامل و التي يمكن القول أنها متوفرة و من أهمها الموارد البشرية ، الموارد المالية، الموارد الطبيعية فكل هذه المقومات قد تكون حافزا لإقامة تكامل زراعي عربي يضمن سد حاجيات الغذاء للوطن العربي. داخل سوق واحد تسمح بالانتقال بكل حرية بين أقطار الدول العربية مزيلة كل العقبات التي تحد من حركة عناصر الإنتاج.

- أولاً: الإشكالية.

نظراً لأهمية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمضمونها و انعكاساتها على القطاع الزراعي في الدول العربية، و في ظل الصروف الراهنة التي تواجه التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية فقد كان من الضروري أن يخضع القطاع الزراعي في الدول العربية إلى دراسة و بناء على هذا يمكن أن نصبغ الإشكالية كالتالي:

- ما هو مجال التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة و ما هي المقومات و المعوقات التي تواجهها.

- وأيضا يجبرنا هذا التساؤل إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية.

1- ما هي أهمية القطاع الزراعي بين الدول العربية؟

2- ما هي تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية في حالة قيام تكامل اقتصادي زراعي.

3- ما هي و الأهداف المستقبلية لإقامة تكامل زراعي بين الدول العربية؟

4- هل يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي وسيلة لمواجهة النظام الاقتصادي الجديد في ظل المنظمة العالمية للتجارة؟

5- هل سيحصل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في إطار المنظمة العالمية للتجارة على مساعدة هذه الدول أم يقف عقبة جديدة علاوة إلى ما تواجهه من عقبات؟

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة و التي تهدف من ورائها إلى محاولة تفهم و مواجهة مشاكل التنمية الزراعية العربية و تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة عليها.

- ثانياً: فرضيات.

تقوم دراستنا على جملة من الفرضيات أهمها:

1- إن أهمية وجود تجارة عربية بينية متكاملة بدعم اقتصاديات الدول العربية يوفر المناخ الملائم للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي، و مجالاً لتحقيق التنمية الاقتصادية و مسلكاً لمواكبة تطورات الاقتصادية العالمية.

- 2- إن انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة في شكل تشكل اقتصادي يجعلها موقع قوة و تستطيع الاستفادة من المزايا التي تفرزها هذه المنظمة.
- 3- إن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي قد يعتبر من أهم الأساليب التي تواجه التحديات التي يفرضها النظام العالمي للتجارة مجسدة فيما تفرضه المنظمة العالمية للتجارة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة حيث تسعى كل منها إلى تسويق المنتجات في السوق الدولية.
- 4- تعتبر القاعدة الزراعية ركيزة أساسية في نجاح تكامل الاقتصادي العربي لاحتوائه علي موارد و عوامل أساسية هائلة .
- 5- يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية كسبب أو وسيلة لتحقيق مصالح مشتركة للدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

- ثالثاً: أهمية الموضوع و دوافع اختياره.

#### 1- دوافع اختيار الموضوع:

- دراسة مثل هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم في المجال الزراعي من اثار على اقتصاديات الدول العربية.
- ضرورة التكامل العربي حتى لا تضيع الدول العربية المزيد من الفرص.
- دراسة ألقاط السلبية التي آلت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- أهمية التكامل الاقتصادي الزراعي للدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة على الساحة العالمية و الاهتمام به.

#### 2- أهمية الموضوع:

- تعتبر التجارة الزراعية بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي فهي تعتبر محرك أساسي في النشاط الاقتصادي و زيادة قدرات الاقتصاد.
- تساهم التجارة الزراعية العربية البينية في تحقيق التكامل العربي و رفع مستوى المعيشة.
- تعمل على تقوية الأقطار لارتباطها بتلبية حاجيات أساسية لدول العربية .
- اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة اثار هامة على تجارة السلع الزراعية رفي الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و على قطاع الزراعة مما يؤثر على النمو و الرفاهية الاجتماعية.

- تعتبر الزراعة و التجارة الزراعية ذات أهمية كبيرة في التأثير على وضعية الأمن الغذائي لأي دولة.
- رابعا: منهج البحث و أدواته.

انطلاقا من الفرضيات و الأهداف سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات المختلفة المدعمة لها اتبعنا المنهج الاستنباطي و ذلك من خلال عرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي و كذلك المنظمة العالمية للتجارة ، أما فيما يخص المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و هذا بالاعتماد على عرض و تحليل الجداول و البيانات و الأشكال لإحصائيات الزراعة العربية المتاحة كما استخدم المنهج الاستقرائي في دراسة التكامل الزراعي العربي و سيناريو الآثار الايجابية و الآثار السلبية المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي و استخلاص أهم الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة الآثار السلبية و الخروج بنتائج عامة و استخلاص الدروس و التوصيات لتكامل زراعي عربي.

#### الأدوات :

إن الأدوات المستخدمة في هذا البحث فركزنا على المصادر و المراجع الأساسية الخاصة بالموضوع بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل العلمية و الدوريات و التقرير التي تصدرها لهيئات دولية و عربية و الملتقيات و الندوات العلمية و المراجع و المصادر الالكترونية ذات الصلة بالبحث.

#### - خامسا: الدراسات السابقة.

- 1-مقدم عبيرات: التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002 و التي تناولت ضمن الإطار النظري التكامل الاقتصادي الزراعي العربي مدعوما بنماذج دولية كما تطرق في جزئها الثاني إلى اثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.
- 2-بوزيد قدور: التكامل الاقتصادي العربي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1999 جاءت هذه الدراسة لتبين على الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي و نماذج منه، ثم التطرق إلى خصائص الاقتصاد العربي وواقع قطاعاته و تحدث في الأخير عن أهمية التكامل الاقتصادي العربي و أهدافه و كذلك وضع الوطن العربي في إطار النظام الدولي الجديد.

وجاء بحثنا هذا مكملًا للدراسات السابقة محاولين من خلاله تسليط الضوء على التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية و المنظمة العالمية للتجار من خلال نتائج الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة كما سعينا في هذا البحث إلى إجراء دراسة حالة القطاع الزراعي حول واقع تكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية وسيتم التركيز على أهم الآثار السلبية والايجابية المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي.

### - سادسا: هيكل الدراسة.

من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة و الإجابة على الإشكالية و اختيار مدى صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث فصول:

### ✚ الفصل الأول:

سنتطرق من خلال الفصل الأول إلى التكامل الاقتصادي العربي و هو منقسم إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تم التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و أهدافه و دوافع قيام هذا التكامل و مراحلها تحت عنوان مفاهيم عن التكامل الاقتصادي العربي أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لمسار التكامل الاقتصادي العربي و شروط نجاحه واهم مقترحات تفعيله أما المبحث الثالث فدرس التحديات و الأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي و أهم مقوماته و معوقاته.

### ✚ الفصل الثاني:

سنتطرق من خلال الفصل الثاني إلى المنظمة العالمية للتجارة و هو منقسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول المنظمة العالمية للتجارة تعريفها و دوافع إنشائها و الوظائف و المبادئ الأساسية لها و الهيكل التنظيمي و العضوية في المنظمة العالمية للتجارة أما في المبحث الثاني سنتعرض أهم الاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بمختلف جوانبها أما لمبحث الثالث سنتطرق إلى أهم المؤتمرات الوزارية و هم مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جينيف و مؤتمر ساينل أهدافه وأسباب فشله و مؤتمر الدوحة و مؤتمر بكانون إلى هونغ كونغ.

### الفصل الثالث:

سنطرق من خلال هذا الفصل الثالث إلى واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة و هو مقسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول تحت عنوان التجارة الزراعية العربية البينية حيث نتناول فيه القطاع الزراعي في الدول العربية و أهميته و واقع الإنتاج الزراعي العربي، أما المبحث الثاني سنتناول التجارة الخارجية للسلع الغذائية النباتية في الوطن العربي و أخذنا فيه إنتاج السلع الغذائية النباتية و الصادرات و الواردات الكلية الزراعية في الوطن العربي و الناتج الزراعي في الوطن العربي أما المبحث الثالث فتناولنا فيه آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي حيث أخذنا سيناريو من الآثار الايجابية و سيناريو من الآثار السلبية و الاستراتيجيات الممكنة للدول العربية للاستفادة من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة .

# الفصل الأول

### تمهيد:

أبرزت التطورات المتلاحقة التي حدثت أثناء فترة السبعينات، تزامنا مع الطفرة النفطية التي عرفتها المنطقة العربية و غيرها صيغ تنمية جديدة، وتحديات اقتصادية و سياسية واجتماعية، و أيضا ظهور علاقات جديدة و إختلالات هيكلية كان من نتائجها تعميق هوة الخلاف بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، و يتميز العصر الحديث ب بروز ظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية و تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل كتلتا اقتصادية إقليمية إذ تزايد عدد هذه التكتلات التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحيات المعاصرة.

نظرا لهذه التطورات فان اتجاهات الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بهيا، لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها و مساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي ببقية التكتلات الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم، و بهذا يمكن للدول العربية بمختلف هيئاتها و مؤسساتها أن تكون فاعلة و مساعدة من اجل التغيير لما فيه من خير للوطن العربي.

و يعتبر التكتل الاقتصادي العربي من الضرورات الاقتصادية للدول العربية خاصة في ظل اشتداد المنافسة و اندماج الأسواق حتى يتسنى لكل دولة تحقيق الوفرة الاقتصادية و العمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية و لفهم ظاهرة التكتل الاقتصادي العربي خصصنا ثلاثة مباحث و هي كالتالي:

### المبحث الأول: مفاهيم عن التكامل الاقتصادي العربي.

### المبحث الثاني: مسار و محاولات التكامل الاقتصادي العربي و شروط نجاحه.

### المبحث الثالث: التحديات و الأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.

### المبحث الأول: مفاهيم عن التكامل الاقتصادي العربي:

منذ الخمسينيات القرن الماضي و الدول العربية تسعى إلى الوصول و تحقيق الوحدة العربية م خلال عدة محاولات سواء في إطار الجامعة العربية أو خارج إطارها و عدة مداخل لتحقيق أهداف الأمة العربية و مسايرة التطورات العالمية.

### المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:

يعرف التكامل الاقتصادي العربي على انه عبارة على انه عملية تاريخية التي بدأت منذ زمن طويل و التي تهدف إلى خلق قاعدة أو ركيزة اقتصادية تتميز بالانسجام و التطور و ذلك عن طريق تطوير القوى الإنتاجية حيث غلبة المنتجات الأولية على الهيكل الإنتاجي في الدول العربية و التي تشكل الجزء الأكبر من صادراتها إلى الدول الصناعية و في المقابل تحصل على سلع صناعية باهظة الأثمان، أي أنها منتجة و مصدرة للمواد الأولية و مستوردة و مستهلكة للسلع الصناعية، و بتطوير القوى الإنتاجية يمكن الوصول إلى التحرر الاقتصادي من التبعية الأجنبية سواء كانت تبعية تجارية أو مالية أو غذائية و بالتالي السيطرة على مواردها و تطويرها مع التنسيق بين الدول العربية و تكاتفها لصناعة صرح الأمة العربية<sup>1</sup>.

كذلك يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية (القطار العربية) مع بعضها و في المقابل إنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأس مالي وهذا لتكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المادية الأساسية و ذلك عبر إقامة الدولة العربية الواحدة تمثل هذه الصيغة الطريقة الأفضل للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية العربية<sup>2</sup>. ويقول صلاح الدين حسن السياسي أن التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع العربي و درجاته ابتداء من التعاون البسيط و الحدود في بعض المجالات وصولاً إلى اقوي أشكال التكامل<sup>3</sup>.

1- فضيلة جنوحات ، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية و الدولية الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 - 9 ماي 2004 ص ص 703 - 704 .

2- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1 بن عكنون، الجزائر 2009، ص 31 .

3- بن ناصر محمد، المشاريع المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص26.

### المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي:

إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الأهداف الاقتصادية و غير الاقتصادية و التي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي، و تهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية، بل قد تكون سياسية و اجتماعية و عسكرية و قومية، و بدورنا سنتعرض إلى هذه الأهداف بشيء من التفصيل.

### الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية والأهداف العسكرية.

#### أولاً: الأهداف الاقتصادية.

من الواضح إن المنطقة العربية ما زالت تتميز بالتخلف و التبعية و الذي يتضح حالياً في ارتباط اقتصادياتها كلا على حدا مع الاقتصاد الرأس مالي بشكل اكبر من ارتباطها مع بعضها، رغم أنها تشكل وحدة متكاملة من الموارد الاقتصادية كما أن عملية التنمية الاقتصادية النظرية تعترض طريقها مجموعة من العوائق و التي تؤدي إلى ضعف قدرتها في تقليص أشكالها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الدولية في تأمين حاجتها من الموارد المالية و هذا فيما يتعلق بالدول العربية النفطية، إضافة إلى ما تعانيه الدول العربية غير النفطية هي الأخرى من ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الرأس مالي الأجنبي، لذلك فإنه يتضح لنا أن هذه الأهداف تحتم على الدول العربية تقبل فكرة التنمية الاقتصادية العربية و تحقيق زيادات عالية في الدخل الفردية العربية في سبيل القضاء على مشكلة التخلف و تقليص الفجوة بين الاقتصاد العربي و الاقتصاد العالمي المتطور كخطوة أساسية.

و لهذا فإن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي<sup>1</sup> و ذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة و البحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى و تحقيق الهدف المتمثل في

القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأس مالية المتطورة.

العمل على زيادة الترابط و التماسك بين البلدان العربية و الوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي و تسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية إضافة إلى أهداف أخرى يمكن ذكرها كما يلي:

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية و ضمان استقرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.

- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2011، ص ص165-166.

- تقليص الفوارق الاقتصادية بين للأقطار العربية.
- تنويع الصادرات و تقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- إدخال الانسجام في مختلف السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية<sup>1</sup>.

### ثانيا: الأهداف العسكرية.

إن الأهداف العسكرية تبرز بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت و تعترض لها الدول العربية كل على حدا في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال، هذه الأهداف تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي، ذلك انه لا يمكن لأي دولة عربية مواجهة ما تتعرض تحديات استعمارية لوحدها، و خير دليل على ذلك ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل فلسطين المحتلة و احتلال العراق و احتلال الجولان السوري، إضافة إلى احتلال سبته و مليونية المحتلتين من قبل اسبانيا و احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران، و لذلك يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين و العسكريين العرب انه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية على أراضيها و استرجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها و اتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية و عسكرية تساعد على مواجهة التحديات و الأطماع الأجنبية في الثروات و الأراضي العربية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الأهداف السياسية والأهداف القومية

#### أولاً: الأهداف السياسية

إن هدف التكامل الاقتصادي هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية و هذا من اجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية و ذلك بضم أصوات كل الأطراف العربية و عدم تركها منقسمة و مشتتة مما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة، كما يؤدي على المستوى الداخلي إلى تحقيق حدة التوتر بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو بين الدول قيد التجمع الفرعي، خاصة فيما يتصل بمشكلة الحدود و عدم التدخل في الشؤون الداخلية أما على المستوى الخارجي في امن الاستقلال السياسي و زيادة القوى الدفاعية لصد الأطماع الخارجية و الاعتداءات الإسرائيلية و ردع الطموح الإيرانية في الخليج.

<sup>2</sup>- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، منكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 - 2013، ص ص 6-7.

- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 168.<sup>2</sup>

كما أن زيادة القدرة التفاوضية في ظل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين معدل كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية و يضع حدا لتقلبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول العربية و وارداتها، و التي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل و الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة<sup>1</sup>.

### ثانيا: الأهداف القومية.

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من اجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية إلا انه توج مبررات أخرى ذات عمق و أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابقة و تتمثل هذه الأهداف في طبيعة الرابط القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق، و المتمثلة في الانتساب إلى امة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم و اللغة والدين و التراث و المصير المشترك و الرقعة الجغرافية و التاريخ و غيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى، ولذلك فان العمل القومي يفرض على الأمة العربية و بقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة الشامل<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: دوافع قيام التكامل الاقتصادي العربي.

تنتظم الدول الصناعية و النامية في كتلتا إقليمية و ترتيبات تجارية جماعية بغرض توفير بيئة أكثر ملائمة لنموها الاقتصادي و التكيف مع المتغيرات العالمية التي تتجه نحو المزيد من التحرير الاقتصادي و العولمة و ترابط المصالح بين الدول، هذه المتغيرات الدولية من شأنها زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية مما يفرض على الدول العربية العمل على توسيع و تطوير أسواقها و زيادة قدرتها التنافسية و العمل على إقامة تكامل اقتصادي، حيث أن الدول التي لا تستطيع الدخول إلى تجمعات اقتصادية أو في ترتيبات إقليمية ستتحول إلى سوق هامشية لا تستطيع الصمود أمام دول التكتلات الكبيرة<sup>3</sup>.

1- تعاني الدول العربية بصفة عامة و خاصة الدول غير النفطية من ضعف مقدرتها على القيام بالمشروعات الكبرى و المتقدمة و التي تتسم بعدم قابليتها للتجزئة سواء كان ذلك من الناحية الفنية أو الاقتصادية، علاوة على اعتبارات التكنولوجيا، و يعود ضعف مقدره الدول العربية للقيام بهذه

<sup>1</sup> - بالقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 7- 8 .

<sup>2</sup> - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 169 - 170.

<sup>3</sup> - صالح صالح، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشركة العربية- الأوروبية، دار الهدى للطباعة و النشر، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 151.

المشروعات العملاقة إلى عدة أسباب رئيسية من أهمها: قلة رؤوس الأموال لإقامة مثل هذه المشروعات، و الملاحظ أن الدول العربية تعاني من واحد أو أكثر من هذه الأسباب.

2- تؤدي اتفاقية التكامل الاقتصادي إلى الاستفادة من المميزات التي تتمتع بها كل دولة، حيث تختلف الدول فيما بينها من حيث تركيب و هيكل الاقتصاد، فنجد أن دول الخليج و ليبيا و الجزائر تعتمد على البترول و الغاز الطبيعي و الصناعات البتر وكيماوية كمصدر رئيسي للدخل، فيما نجد أن الدول كمصر و المغرب و تونس تتمتع ببعض التنوع الاقتصادي و يلعب القطاع الصناعي دورا متقدما فيها إلى حد ما، إضافة إلى بعض الدول الأخرى التي تعتمد على الزراعة مثل السودان و مصر، هذا التنوع في مصادر الإنتاج يؤدي إلى تسهيل ما يسمى بخلق التجارة، أي إمكانية الاستفادة من هذه الإمكانيات<sup>1</sup>.

فحسب البيانات المتعلقة بمؤشر الميزة النسبية و المعروف بالمؤشر التخصص لبلاسا Balassa و المحتسب عام 2010 إن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد المنتجات الصناعية، منها الأسمدة في الأردن و المغرب و تونس. و صناعة الأسماك في موريتانيا و المغرب و اليمن، و الألمنيوم في البحرين و الإمارات<sup>2</sup>، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (1) مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية.(2010)

| المنتج                      | الدول و قيمة المؤشرات |                |            |
|-----------------------------|-----------------------|----------------|------------|
| الأسمدة                     | الأردن 44.1           | المغرب 25.1    | تونس 14.1  |
| الملبوسات و الألبسة الجاهزة | تونس 12.3             | المغرب 11      | الأردن 9.3 |
| الكيماويات غير العضوية      | المغرب 13.8           | تونس 6.0       | الأردن 6.0 |
| الملح و الكبريت             | المغرب 27.5           | الأردن 23.6    | سورية 12.3 |
| صناعة الأسماك               | موريتانيا 65.6        | المغرب 8.2     | اليمن 5.6  |
| الألمنيوم                   | البحرين 40.9          | الإمارات 2.3   |            |
| منتجات الحديد الخام         | البحرين 21.0          | موريتانيا 15.8 |            |
| الجلود                      | جيبوتي 14.3           | سورية 4.1      |            |

المصدر: صندوق النقد العربي (2012) مرجع سبق ذكره، ص 87

<sup>1</sup>- فؤاد ابوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، ط1، القاهرة، مصر، 2004، ص177.  
<sup>2</sup>- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2012، ص87.

و يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من المنتج إلى إجمالي صادرات العالم، و عندما يكون المؤشر اعلي من 1 فيدل أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج.<sup>1</sup>

3- صغر حجم السوق المحلي على حدا، حيث نجد أنها دول صغيرة و أسواق صغيرة لا تؤدي إلى الاستفادة من الحجم التي تتمثل في أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى خفض التكلفة في حين إذا نظرنا إلى الدول العربية ككل فإننا نجد أنها تشكل سوق ضخم و هذا يشجع على الإنتاج و الاستفادة الاقتصادية من الإمكانيات المتاحة و ذلك من خلال التكامل الذي يتضمن المشروعات المشتركة الكبرى التي تؤدي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم و ذلك بالتسويق في هذه السوق الضخمة و القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية بفعالية اكبر مما لو كانت كل دولة على حدا.<sup>2</sup>

4- الرغبة في خفض التكاليف، حيث يعمل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على خفض التكلفة، فبالنظر إلى اعتماد الدول العربية على استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج و الاستهلاك من الخارج فإن ثمة مجالاً للحصول على هذه المستلزمات بتكلفة اقل من خلال التعاون في إقامة مؤسسات عامة أو خاصة مشتركة ( للاستيراد الجماعي لاحتياجات الدول العربية منها مما يخلق فرصة لتحسين القدرة التفاوضية و الحصول على شروط أفضل، و هو ما سيؤدي أيضا إلى تخفيف تكاليف التمويل من خلال التعاون المصرفي في مجال تمويل المشروعات الإنتاجية و الخدمية الكبيرة).<sup>3</sup>

يعتبر التكامل الاقتصادي للدول العربية ضرورة من اجل الحد من الانخفاض الواضح في معدلات الاستثمارات بالرغم من وجود الفوائض في بعض هذه الدول و نزوح هذه الأموال إلى استثمارات في الخارج و خاصة في أسواق المال العالمية، إضافة إلى ضرورة التكامل في ضل عصر التكتلات الاقتصادية و سيطرة الشركات عابرة القارات و التطور الهائل في التكنولوجيا حيث أن البديل الآخر المتاح أمامها هو التهميش مما يؤدي في المدى الطويل إلى عدم استطاعة كل دولة من هذه الدول مجابهة الاقتصاد العالمي، و ذلك لضعف كل دولة على حدا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>2</sup> - فؤاد أبو سبت، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>3</sup> - سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2008. ص 64.

<sup>4</sup> - فؤاد أبو سبت، مرجع سبق ذكره، ص 179.

### 5- الدوافع الاقتصادية:

لقد لاحظنا أن المنطقة العربية تشكل وحدة متكاملة في مواردها الاقتصادية، البشرية و المادية إلا أنها لا زالت تعاني من مشكلة التخلف و التبعية التي تظهر بوضوح بارتباط اقتصاديات الأقطار العربية كلا على حدا مع الاقتصاد الرأس مالي بشكل أقوى من ارتباطها مع بعضها. كما أن عملية التنمية الاقتصادية القطرية تعاني من مشاكل و معوقات عديدة تؤدي إلى بطئها و ضعف قدرتها في تقليص اعتمادها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الامبريالية في الحصول على الموارد المالية.

كذلك فان هذه الدوافع و الأهداف الاقتصادية تتركز في إنهاء التبعية الاقتصادية و ذلك بتطوير الهياكل الإنتاجية العربية المعتمدة أساسا على إنتاج عدد محدود من المنتجات لصالح الاقتصاد الرأس مالي. بالعمل على تنويع المنتجات و تطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة لتقليص الاعتماد على قطاع المواد الأولية الخاضع للاحتكارات الرأس مالية و تمهيدا لتوفير الإمكانيات اللازمة لإخضاع هذا القطاع المحتكر إلى الاقتصاد العربي و تحرير الثروات القومية.

### 6-الدوافع السياسية:

أما بالنسبة للدوافع السياسية، فان الدوافع العسكرية منها تبرز بحدة في الوطن العربي نتيجة المخاطر العديدة التي تتعرض لها الأقطار العربية كل على حدا في نضالها ضد المعسكر الاستعماري. و تفرض هذه الدوافع نفسها في إقامة التكامل الاقتصادي العربي من خلال العجز الواضح لكل قطر عربي لوحده في مواجهة التحديات الاستعمارية، و تعتبر قضية فلسطين من أكثر القضايا العربية التي أكد فيها التجارب عجز الأقطار العربية نتيجة انعزاليته ليس فقط في استرداد الأراضي التي اغتصبت بعد عام 1948 بل حتى في المحافضة البقية الباقية من أراضي فلسطين و التي انتهت عام 1967 باغتصابها مع مساحات واسعة و ذات مواقع إستراتيجية من أراضي عربية أخرى.

إذا كان هناك دوافع قوية أخرى بهدف إقامة تكامل سياسي عربي يستند إلى تكامل اقتصادي عربي باعتباره الوسيلة الأساسية ليس في الحفاظ على ما تبقى من الأرض و الكرامة العربية بل ذلك في استيراد ما اغتصب منها في العقود الماضية و كسب احترام الأمم الأخرى.

نضرا لان مناطق القوى هو الذي فرض وجوده دائما في الصراع القائم بين الحق العربي و بين الاغتصاب الذي مارسه الاستعمار و الكيان الصهيوني.

إن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية وهذا من أجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية كهيمنة الأمم المتحدة، وذلك يظم أصوات كل الأطراف العربية و عدم تركها منقسمة و مشتتة مما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة. كل هذه الاعتبارات أوضحت دواعي التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي في إطار التكيف مع عمولة الاقتصاد و الاستجابة لتحدياتها التجارية و الإنتاجية و التقنية<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: مراحل التكامل الاقتصادي العربي:

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدود من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها، و لتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل امتيازات و أفضليات التجارة حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، و تختلف التجمعات الاقتصادية و كذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية. و من أجل الوصول إلى اعلي مرحلة و هي الاندماج يجب المرور بأربع مراحل حددها بالأساس كما يلي:

#### الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة.

##### أولاً : تعريف منطقة التجارة الحرة.

تعتبر منطقة التجارة الحرة أولى مراحل و حجر الأساس للتكامل الاقتصادي، و هي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها فهي تمثل الأساس في إرساء أسس وقواعد التفاهم و التناسق بين الدول المنظمة إليها. حيث تعرف منطقة التجارة الحرة بأنها إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة. مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفها الجمركي اتجاه باقي دول العالم. و ذلك يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة<sup>2</sup>.

تعتبر منطقة التجارة الحرة ابسط مراحل مشروع التكامل الاقتصادي و هي من مستلزمات النمو و التطور الاقتصادي لأقطار تتقاسم جملة من الأهداف و الرؤى، لهذا شهدت السنوات الماضية جهودا

<sup>1</sup> - بعلي منية ، أداء التجارة العربية البينية في ظل منظمة التجارة الحرة العربية (1998-2011) مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة 2012/2013، ص26.

<sup>2</sup> - حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ( النظرية و التطبيق )، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1998، ص 29.

حديثة نحو إقامة مناطق التجارة الحرة و هذا انسجاما مع توجهات تحرير التجارة الدولية لاسيما بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بداية سنة 1995<sup>1</sup>.

و لعل من ابرز صور مناطق التجارة الحرة، نجد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA و هناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع و الخدمات و عادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية و تسيير تبادل التجاري، و خير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام 1981.

و تعتبر منطقة التجارة الحرة كذلك المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي و هي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري العربي و رفع معدلات النمو الاقتصادي، و التنوع التجاري، و عادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه منطقة التجارة الحرة هي مشكلة إعادة التصدير و ما يولد عنها من انحراف التجارة عن طريقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، و بخاصة كلما كان هناك تباين في الرسوم الجمركية للدول الأعضاء<sup>2</sup>.

### ثانيا : فوائد منطقة التجارة الحرة.

إن من أهم الفوائد التي يمن أن نجنيها من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة مايلي:

- 1- تخفيض الرسوم الجمركية على حركة التجارة، و تقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- 2- توفير فرص العمل للعمالة المحلية و تخفيض حدة البطالة.
- 3- زيادة حصيلة الدولة م النقد الأجنبي من الرسوم و الإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل الدولة.
- 4- استخدام التكنولوجيا المتطورة، و تدريب العمالة الوطنية عليها، و الاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية<sup>3</sup>.

1- بلحسين سارة نبيلة:، التكامل الاقتصادي و التكنولوجيا في المغرب العربي، تحديات حدود و أفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2015، ص 91.

2- كاست علي ، التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 14.

3- باشي احمد ، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي. الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كلية لتحسين و تفعيلًا لشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف. 8-9 ماي 2004. ص ص 153- 152.

5- يمثل زيادة حجم التبادل التجاري و تنويعه الهدف الرئيسي لمناطق التجارة الحرة و هو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و يرفع من مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء، ويساعد على التوسيع في النشاط الصناعي في إطار تطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبير.

6- تساعد منطقة التجارة الحرة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية و الاجتماعية و التعاون في مجال حقوق الملكية الفردية.

و بالتالي تتجلى أهمية قيام منطقة التجارة الحرة في أنها تعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي الذي يركز على سوق كبيرة في ظل تطبيق آليات السوق القائمة على الحرية الاقتصادية و بالتالي تتزايد فرص الاستثمار مع تعظيم الكفاءة الإنتاجية و تعميق التخصص و الاعتماد المتبادل وما يترتب عليه من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية<sup>1</sup>.

### ثالثا: سلبيات منطقة التجارة الحرة:

- 1- إن المناطق الحرة لا تخلو من السلبيات و التي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى.
- 2- وجود فرص لاستخدام هذه المنطقة للتهريب دون مراعاة منشأ السلع و هو ما يضر الإنتاج الاقتصادي المحلي، و تحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية و ليس إنتاجية.
- 3- إمكانية استخدام هذه المناطق لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال، و تحويلات الأرباح إلى خارج هذه المناطق<sup>2</sup>.

### رابعا: مقومات منطقة التجارة الحرة:

تحتاج منطقة التجارة الحرة إلى أن تستند إلى مجموعة من المرتكزات التي يمكن اعتبارها مقومات أساسية لقيامها، و هي لازمة لنجاحها و تفعيلها و ضمان استمرارها في المستقبل القريب و البعيد، و لعل من أهم هذه المقومات ما يلي<sup>3</sup>:

#### 1- تنويع الاقتصاديات المكونة للمنطقة.

ذلك أن تنوع الإنتاج و ارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير، و بالتالي زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء و تزايد قدرتها على جذب

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة ( الواقع و المستقبل في الألفية الثانية ) مجموعة النيل العربية. ط 1 . القاهرة . مصر . 2002 ص ص 136.137.

<sup>2</sup> باشي احمد ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>3</sup> فاطمة تواتي بن علي، واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العربية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسينة بن بو علي، الشف، الجزائر، 2007، ص 132.

الاستثمارات الأجنبية و إقامة المشاريع الإنتاجية للتصدير، و بالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء و من ثم تحول هذه الاقتصاديات إلى اقتصاديات تكاملية.

2- حرية تدفق السلع و الخدمات.

و يقصد به التحرير الكامل لكافة السلع و الخدمات دون اختيار مجموعة معينة دون الأخرى مسألة تتعارض مع اتفاقية الجات و آليات عمل منظمة التجارة العالمية و هو ما يقتضي توافر المقوم الخاص بالتحرير الشامل لكافة السلع و الخدمات في نطاق منظمة التجارة الحرة كإحدى مقومات قيامها و استمرارها.

3- توفير آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة و نظام متكامل للمقاصة و لتسوية المدفوعات و هي مسألة ضرورية لتمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة، و بالتالي إتاحة نظام للائتمان التجاري بين الدول الأعضاء على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي من قيام منطقة التجارة الحرة و هو زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء، و هو ما يعود بالنفع المتزايد للدول الأعضاء و لعل ذلك يؤدي لتشجيع المؤسسات المصرفية و المالية على تمويل التجارة البينية<sup>1</sup>.

4- كفالة تعويض الدول الأقل تقدم في المنطقة.

حيث إن إزالة القيود التعريفية نتيجة قيام منظمة التجارة الحرة يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة في الدول الأقل تقدما ، و بالتالي يصبح من الضروري البحث في توفير الإلية المناسبة لتقديم التعويض المالي لها، و هو المنهج الذي اتبعته كل منظمة التجارة الحرة الأوروبية اتجاه كل من ايرلندا، البرتغال و اسبانيا.

5- تحويل العلاقات السياسية لتخدم اقتصاديات المنطقة.

بمعنى أن تتجه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من الدول الأعضاء و يرتبط ذلك بتوافر الإرادة السياسية التي تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية و ذلك يتطلب نوعا من التوافق السياسي و الانسجام بين النظم السياسية للدول الأعضاء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، ( السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثانية)، مرجع سبق ذكره، ص 140.

<sup>2</sup>- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق ذكره، ص141.

الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي.

يعد الاتحاد الجمركي درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة، و يمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي:

**الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي**

و معنى ذلك أن الاتحاد الجمركي هو عبارة عن معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها المختلفة في إقليم جمركي واحد، يشمل واقع الأمر على عدد من الإجراءات تتمثل فيما يلي: إلغاء الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول، وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلاً أو التراخيص.

1- توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، و يكون في الغالب بإنشاء تعريفية جديدة على أساس اتفاقي تسري على جميع الدول الأعضاء.

2- تنسيق السياسات التجارية قبل الخارج، و بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدة و الاتفاقيات التجارية.

3- إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية ذات الاختصاص الاستشاري تكون و وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء، و فض ما ينشأ من خلافات و رسم ما ينبغي عليهم من تدابير<sup>1</sup>.

و يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة نقاط رئيسية:

❖ وحدة القانون الجمركي و التعريفية الجمركية.

❖ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

❖ وحدة الحدود الجمركية و الأقاليم الجمركية بالنسبة لباقي دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

❖ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء مع العالم الخارجي

حسب معادلة يتفق عليها، و تتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء:

<sup>1</sup> عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية لجديدة للنشر و التوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص

في الاتحاد الجمركي لا يمكن لأي دولة القيام بإبرام اتفاقية تجارية أو اتفاقية دفع مع دول خارج الاتحاد حيث يتطلب ذلك حصولها على موافقة الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات و كل هذا من أجل حماية باقي الدول الأعضاء من تأثير مركزها التنافسي سلبيًا، بسبب الدول غير الأعضاء مزايًا تفضيلية أكبر<sup>1</sup> الفرع الثالث: السوق المشتركة.

تمثل درجة اعلي و أكثر تطورًا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين حيث لا تكتفي السوق المشتركة بحرية انتقال السلع بين الدول المتكاملة و توحيد رسومها الجمركية تجاه العالم الخارجي، بل إن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر باليد العاملة أو برأس المال، ولا شك أن هذا التحرير لعناصر الإنتاج له أكبر تأثير على مدى ما يمكن أن يتحقق من خلال التكامل الاقتصادي<sup>2</sup>.

إن إنشاء السوق المشتركة، و التي تنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج و العمالة و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية و بالتالي تحصل على نفس الحقوق و الامتيازات، فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية ( كالصحة و التعليم و الضمان الاجتماعي) و تستفيد الشركات من الدعم و الإعفاءات الضريبية<sup>3</sup> لذلك يعتبر كثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة المرحلة الأكثر تقدماً من المرحلتين السابقتين لها، و توصف هذه المرحلة حديثًا بالتكامل العميق حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج و بداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.

و يمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية:

**السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج**

تعتبر السوق الأوروبية المشتركة و السوق العربية مثالين واضحين على قيام حركة الأسواق المشتركة في العالم، لان التجربة الأوروبية استمرت و تطورت في حين أن التجربة العربية تعثرت.

**الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي.**

<sup>1</sup> - مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 17.

<sup>2</sup> - بديار احمد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تحدياته على التكامل العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 89.

<sup>3</sup> - رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع و الطموح، نشر بكتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية بجامعة الكويت، شهر يناير، 2009، ص 2.

هو عبارة عن اتحاد بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسع إجراءات التكامل الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و السياسة الاجتماعية و تشريعات العمل و الضرائب. و يعد الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي و السوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، و إيجاد سلطة إقليمية عليا، و جهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات<sup>1</sup>.

### الفرع الخامس: الاندماج الاقتصادي التام:

هو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل، و أكثر تطورا بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية انتقال السلع و الخدمات، و عناصر الإنتاج ، و توحيد السياسات الاقتصادية عموما، سواء كانت سياسات تجارية، أو سياسات نقدية أو مالية أو غيرها، و بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الموحدة الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي التام محل شخصية الدول المتكاملة، بالإضافة إلى ذلك فان هذه المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية و إنشاء سلطة عليا فوق القومية يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء مع المشي نحو الاتجاه لإقامة إطار للاتحاد السياسي و تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة. و يمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية<sup>2</sup>:

الاندماج الاقتصادي = الوحدة الاقتصادية + توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

<sup>1</sup>- حسين عبد المطلب الاسرج، الاتحاد الجمركي العربي و اثاره على اقتصاديات الدول العربية، مصر، 2010، ص 12.

<sup>2</sup>- غالية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، "دراسة حالة قطاع الصناعة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص 09.

كما يمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الشكل.

جدول رقم (02) مراحل و أشكال التكامل الاقتصادي.

| مستوياتها           | تحرير التجارة | توحيد     | حرية انتقال   | تنسيق السياسات | توحيد السياسات |
|---------------------|---------------|-----------|---------------|----------------|----------------|
| المراحل             | البيئية       | التعريفية | عناصر الإنتاج | الاقتصادية     | الاقتصادية     |
| منطقة التجارة الحرة | # # #         |           |               |                |                |
| الاتحاد الجمركي     | # # #         | # # #     |               |                |                |
| السوق المشتركة      | # # #         | # # #     | # # #         |                |                |
| الاتحاد الاقتصادي   | # # #         | # # #     | # # #         | # # #          |                |
| الاندماج الاقتصادي  | # # #         | # # #     | # # #         | # # #          | # # #          |

ملاحظة: تمثل العلامات (# # #) المستوى المتفق عليه من طرف الأعضاء المتكاملة أثناء الدخول في أي مرحلة مجال التطبيق.

المصدر: غالية نذير: دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، " دراسة حالة قطاع الصناعة " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص 09.

من خلال الجدول رقم (02) تبدو العمليات متتالية أفقيا على خمس مراحل، حيث تقابلها أو تناظرها الأشكال الخمسة و عليه فان التكامل الاقتصادي يتخذ عدة أشكال أو مستويات عديدة، تزداد درجته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر و صولا إلى الاندماج الاقتصادي أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا و إدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة و هي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

كما يمكن الإشارة من خلال تحليل مراحل التكامل الاقتصادي إلى أنه لا يمكن القفز إلى مرحلة متقدمة دون أن يكون هناك مرور بالمرحلة السابقة لها، أي الإعلان عن الاندماج الاقتصادي لا يمكن دون المرور بإتمام مرحلة منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي<sup>1</sup>.  
المبحث الثاني: مسار و محاولات التكامل الاقتصادي العربي و شروط نجاحه.

إن نجاح أي تكامل اقتصادي يتوقف على تنسيق الجهود ما بين الدول المتكاملة و محاولة تعزيز و تنمية التعاون الاقتصادي في ما بينها و أدركت الدول العربية أن استغلالها السياسي غير كاف بل يجب تحقيق استغلالها الاقتصادي و لن يتحقق لها ذلك إلا بتضافر جهود مجتمعها و من ثم بدأت تظهر محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية العربية بهدف حل المشكلات التي كان تعاني منها دول المنطقة العربية و سننترق في هذا المبحث إلى أهم المحاولات التي تدخلت في إطار إقامة تكامل اقتصادي عربي بدءا من إنشاء جامعة الدول العربية و أهم شروط نجاحها.

### المطلب الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

منذ مطلع الخمسينات أولت الدول العربية الاهتمام بالتعاون الاقتصادي لارتباطه أهداف التنمية و مصالح الأمن القومي العربي، فكونت مجموعة من الدول العربية تكتلات للتعاون الاقتصادي و التبادل التجاري.

و لقد كانت الدول العربية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى مجتمعاً اقتصادياً واحداً يتنقل المواطنون العرب بحرية بين أرجائه و يتم التداول السلعي و الخدمي و انتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، و آنذاك كانت الدول العربية تتبع الأساليب نفسها فيما يخص العملة المتداولة أو التجارة الداخلية أو الخارجية، و أدرك العرب أهمية الوحدة الاقتصادية مبكراً، و سعوا إلى ذلك منذ صدور بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/07. وكانت من أبرز الأهداف آنذاك يتمثل في التعاون في الشؤون الاقتصادية و الذي أشرك في وضعه لجنة تحضيرية من كل من سوريا و الأردن و العراق و لبنان و مصر<sup>2</sup>.

و على أساس ما تضمنه هذا البروتوكول اعتمد ميثاق جامعة الدول العربية في 1945/03/22. من قبل كل من سوريا و الأردن و العراق و المملكة العربية السعودية و لبنان و مصر و اليمن، و قد

<sup>1</sup> - غانية نذير، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>2</sup> - عبد الكريم جابر شنجار العيسوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2015، ص 37.

انضمت الدول العربية الأخرى إلى هذا الميثاق في فترات زمنية مختلفة ، أولها ليبيا في 1953/02/03 و آخرها جيبوتي في 1977<sup>1</sup>/09/04.

ثم جاءت الموضوع في اهتمام و تأكيد جديدين عندما أبرمت معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي في 1990/06/17 ( المادة 07 ) و التي أشارت إلى أنها تربط مابين تحقيق أهداف الدفاع المشترك عن الدول العربية و بين التعاون بينها لتقوية اقتصادياتها و ما يمكن قوله أن جامعة الدول العربية اعتبرت أول تنظيم ع ربي قوي في تاريخ العرب المعاصر حيث و منذ تأسيسها أعطت اهتماما كبيرا بالعمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: محاولات و جهود التكامل الاقتصادي العربي .

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و الاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي، و ذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية كما هو الحال لباقي دول العالم فالدول العربية تعمل جاهدة على مواجهتها للتكتلات الأخرى و تعزيز موقفها التفاوضي في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية منها، و قد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية و ذلك لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر و فيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي التي نراها مهمة.

### الفرع الأول: معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي.

لقد بدأت المسيرة الجامعية للتكامل الاقتصادي العربي عام 1950 م و ذلك بإبرام معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية 1950/04/13 وكان هدف هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية هو دعم التعاون من اجل بناء اقتصاديات عربية قوية وذلك من خلال الاستثمارات المشتركة و تبادل المنتجات الوطنية الصناعية و الزراعية و قد وقع المعاهدة سبعة دول ( مصر، العراق، الأردن، لبنان، السعودية، اليمن ) و قد نصت المادة الثامنة من معاهدة الدفاع و التعاون الاقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو ما يمثلهم ليقترح على الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي<sup>3</sup>.

1- بعلي منية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2- عبد الكريم جابر شنجار العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

3- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية،

مصر.2007،ص 41.

## الفصل الأول ————— التكامل الاقتصادي العربي

الجدول (03) يمثل الدول العربية التي انضمت إلى اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي.

| الدولة   | تاريخ الانضمام | الدولة                    | تاريخ الانضمام                                                |
|----------|----------------|---------------------------|---------------------------------------------------------------|
| سوريا    | 1951/10/31     | تونس                      | 1964/09/11                                                    |
| مصر      | 1951/11/22     | الجزائر                   | 1964/11/09                                                    |
| الأردن   | /1952/03/31    | السودان                   | 1964/09/11                                                    |
| العراق   | 1952/08/07     | ليبيا                     | 1964/09/11                                                    |
| السعودية | 1952/08/19     | البحرين                   | 1971/11/14                                                    |
| لبنان    | 1952/12/24     | قطر                       | 1971/11/14                                                    |
| اليمن    | 1953/10/11     | اليمن الديمقراطية الشعبية | 1971/11/23                                                    |
| المغرب   | 1961/12/24     | الصومال                   | 1974/05/20                                                    |
| الكويت   | 1961/08/12     | الإمارات العربية المتحدة  | لم تودع وثائق التصديق لكنها تشارك عمليات في مجلس وزراء الدفاع |
|          |                | سلطنة عمان                | +                                                             |

المصدر : صندوق النقد العربي .2008 ص 81.

### الفرع الثاني: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1957.

تمت المصادقة على مشروع هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي العربي لعام 1957 إلا أنها لم تقر من قبل الحكومات العربية و لم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964 و قد اشترك فيها كل من العراق و سوريا و مصر و الكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع التصديق، ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست دول عربية هي ( اليمن ، السودان، الإمارات العربية المتحدة، الصومال و إثيوبيا ).

وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق لهدافها المتعددة المرتكزة إلى الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحري لتبادل التجاري و انتقال عناصر الإنتاج وفقاً لقوانين السوق<sup>1</sup> حيث هدفت هذه الاتفاقية إلى:

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.
- حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل و الترانزيت و استعمال النقل و الموانئ و المطارات المدنية.
- حقوق التملك و الايحاء و الإرث.

و لتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن تعمل الدول الأعضاء على ما يلي:

- جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفات و التشريع و الأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- توحيد سياسات الاستيراد و التصدير و تنظيم علاقات التبادل التجاري .
- توحيد أنظمة النقل و الترانزيت.
- تنسيق السياسات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية الصناعية و الزراعية أو قطاع التجارة الداخلية.
- تنسيق تشريعات العمل و الضمان الاجتماعي.
- تنظيم و تنسيق التشريعات الضريبية و المالية و النقدية.
- تنسيق السياسات النقدية و المالية تمهيدا لتوحيد النقد العربي.
- اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية<sup>1</sup> و اتفاقية الوحدة العربية وما ترمي إلى تحقيقه من أهداف تعد في غاية الطموح إذ ما قورنت باتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت و تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية و اللتين تما التوقيع عليهما عام 1953م ، إلا انه لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعات ، ذلك أن كثير ممن العراقيين كانت تقف في طريق الوحدة أهمها:

تعارض الأنظمة السياسية و تنوع الأنظمة الاقتصادية<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: السوق العربية المشتركة 1964.

في الثالث عشر من أغسطس عام 1964 م، صدر قرار المجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 17 بإنشاء السوق العربية المشتركة للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية و العمل على تحقيق مزيد من التقدم و رفع مستوى العمل و تحسين ظروفه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 - 48 .

<sup>2</sup> - بلقاسم طراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12.11.

<sup>3</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

و لقد كانت فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تمهيدية انتقالية تهدف إلى الوحدة الاقتصادية العربية و كنتيجة لدراسة قامت بها لجنة خاصة مكلفة من المجلس ، و عبر مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول الموقعة سابقا على اتفاقية الوحدة<sup>1</sup> تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية و القيود الأخرى المفروضة على الواردات، و أطلق على تلك الاتفاقية ، اتفاقية السوق العربية المشتركة ، انضمت إليها أربع دول في 1965 و هي مصر و سوريا و الأردن و العراق و بعد اثني عشر سنة انضمت دول أخرى هي ليبيا و اليمن و موريتانيا و خلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها و جوهرها سوى تجارة حرة، و لم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة ، و لكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع:اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

تم إبرام هذه الاتفاقية في تونس في 1981/02/27 مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقتا إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، و ميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادي عشرة ، و أيضا اتساقا مع التطورات الفكرية و الاقتصادية في مفهوم التكامل الاقتصادي العربي و ظهور مداخل تكاملية جديدة إلى جانب المدخل التبادلي مما استنتج ضرورة وجود ترابط بينهما<sup>3</sup>. و تضم هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التالية:

- مبدأ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة.
- مبدأ الحماية المتدرجة للسلع العربية، بمواجهة منافسة السلع غير العربية.
- مبدأ الربط المنسق بين إنتاج السلع بين الدول العربية.
- مبدأ مراعاة الظروف الانتمائية لكل من الدول الأطراف لا سيما أوضاع الدول الأقل نموا.
- مبدأ التوزيع العادل للأعباء و المنافع المترتبة على تطبيق الاتفاقية.
- مبدأ الاسترشاد بمعايير أهمية السلع بالنسبة للمصالح القطرية و القومية.
- مبدأ عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية في المجال التجاري بين الدول الأطراف.

### الفرع الخامس: منطقة التجارة الحرة العربية.

<sup>1</sup>- محسن الندوي، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

<sup>2</sup>- جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي ( واقع وأفاق ) مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الخامس، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر 2006، ص 30.

<sup>3</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 50.

انطلاقاً من الإيمان بان التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل العربي، اقر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للدول العربية في اجتماعه بالقاهرة يوم 19 فيفري 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة خلال 10 سنوات ، اعتباراً من أول جانفي 1998، لكنه في دورته لشهر سبتمبر 2001، اقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي 2005. و كان مقرراً لها أن تنتهي في ديسمبر 2007<sup>1</sup>.

و تكمن أهمية مناطق التجارة الحرة في أنها تستطيع أن تستجيب لكافة المتغيرات الإقليمية و العالمية الجديدة و التي تزيد من شان المنافسة الاقتصادية، خاصة بعد أن أصبح من الصعب أن تعيش الدول مهما بلغت قوتها بمعزل عما يجري من أحداث و تغيرات متلاحقة على الساحة الدولية. و قد أوضحت الدراسات القياسية أن هذه المناطق أدت إلى وجود زيادة ملموسة في إنتاجية عناصر الإنتاج و حجم الاستثمار و التجارة البينية كما تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يمكن أن توفره من إيجاد نوع من التوازن بين التكامل من خلال توحيد الأسواق العربية من جهة ، و الانفتاح الاقتصادي العالمي بما يسمح بالاستفادة من التطورات الاقتصادية و التكنولوجية لدى الدول المتقدمة من جهة أخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - كمال رزيق، و فاضلي عبد الحليم، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية- الأوروبية ، دار الهدى للطباعة و النشر، دون طبعة، البليدة، الجزائر، 2005، ص 364.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق ذكره، ص 63.

## الفصل الأول التكامل الاقتصادي العربي

الجدول رقم (04) : قيمة ونمو التجارة العربية البينية من 1994 إلى غاية قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

| معدل التغير السنوي (نسبة مئوية) |       |      |      | القيمة (مليار دولار) |      |      |      |      |                                |
|---------------------------------|-------|------|------|----------------------|------|------|------|------|--------------------------------|
| 1998                            | 1997  | 1996 | 1995 | 1989                 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 |                                |
| 19.8-                           | 23.3  | 12.0 | 8.07 | 26.7                 | 33.3 | 27.0 | 24.1 | 22.3 | التجارة<br>العربية<br>البينية  |
| 11.5-                           | 6.8   | 11.4 | 19.0 | 13.8                 | 19.6 | 14.6 | 13.1 | 11.0 | الصادرات<br>العربية<br>البينية |
| 27.11-                          | 42.74 | 12.7 | 2.65 | 12.9                 | 17.7 | 12.4 | 11.0 | 11.3 | الواردات<br>العربية<br>البينية |

المصدر: رشام كهينة: واقع و أفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل الاقتصاد العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2008/2009، ص 55.

حسب بيانات الجدول (04) فإن تطور قيمة التجارة العربية البينية قبل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان تطورا متواضعا، إذ سجلت أعلى مستوى لها في سنة 1996 م. حيث بلغت قيمة 27 مليار دولار.

الجدول رقم (05) قيمة و نمو التجارة العربية البينية بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

| معدل التغير ( نسبة مئوية ) |       |      |       |       |      |      | القيمة ( مليار دولار ) |      |      |      |      |      |      |      |                                  |
|----------------------------|-------|------|-------|-------|------|------|------------------------|------|------|------|------|------|------|------|----------------------------------|
| 2006                       | 2005  | 2004 | 2003  | 2002  | 2001 | 2000 | 2006                   | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 |                                  |
| 21.8                       | 25.71 | 34.9 | 17.26 | 20.17 | 3.89 | 3.3  | 107.8                  | 88.5 | 70.4 | 48.9 | 41.7 | 34.7 | 33.4 | 27.6 | التجارة العربية البينية          |
| 25.9                       | 21.5  | 43   | 21.0  | 24.40 | 5.61 | 1.44 | 55.4                   | 44.0 | 36.2 | 25.3 | 20.9 | 16.8 | 17.8 | 14.0 | الصادرات العربية البينية ( فوب ) |
| 17.7                       | 30.1  | 44.9 | 13.4  | 16.20 | 14.7 | 5.42 | 52.4                   | 44.5 | 34.2 | 23.6 | 20.8 | 17.9 | 15.6 | 13.6 | الواردات العربية البينية ( سيف ) |

المصدر: رشام كهينة: واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل الاقتصاد العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2009/2008، ص 55.

حسب البيانات المتاحة حتى نهاية عام 2006 و مقارنتها بنفس البيانات عن السنوات الأربع التي سبقت قيام المنطقة، فمن خلال الجدول رقم ( ) يتبين و ان كان في البداية ( اي في 1999، 2000، 2001 ) بصورة طفيفة بدايات الأثر الايجابي على التجارة العربية البينية، لكن تطور قيمتها بعد ذلك بشكل ملحوظ حيث بلغت في نهاية عام 2006م إلى غاية 107 مليار دولار، وهي زيادة بنسبة 308.3 % مقارنة مع عام 1998م<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي:

يوجد عدد من الشروط لا بد من تحقيقها لإرساء قواعد التعاون و التكامل الاقتصادي العربي، و هذه الشروط ليست سهلة التحقيق بل هي صعبة و معقدة جدا و يقتضي الأمر أن تمتد عملية التكامل الاقتصادي على فترة زمنية معقولة تقسم إلى مراحل تعاقبية تسمح كل منها بتصور و تطبيق حول المشاكل التي تعترض التكامل خلالها<sup>2</sup>. و يتوقف التكامل الاقتصادي العربي على مجموعة من الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها و المتمثلة فيما يلي:

#### 1- التكامل العفوي من خلال انتقال العمالة:

من بين المؤشرات الايجابية على التكامل العربي الانتقال البيني للعمالة العربية ، للإشارات فان معدلاته انخفضت في السنوات القليلة الماضية مقارنة مع الوقت السابق رغم أن أسواق العمل الخليجية لا تزال تستوعب العديد من الأيدي العاملة العربية و حتى الأجنبية، ما أدى إلى تقليص حالات البطالة و الفقر في الدول العربية خاصة تلك التي تتمتع بالفائض في العمالة، و هذا يدل على مدى مساهمة الأيدي العاملة العربية في تحقيق التنمية في البلدان المضيفة لها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- رشام كهينة، واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل الاقتصاد العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2008/2009، ص 55.

<sup>2</sup>- يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملية خليجية موحدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير، جامعة الجزائر، 2013، ص 15.

<sup>3</sup>- احمد فرس العوران، التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي، الواقع و الآفاق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير، جامعة تلجي عمار، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص 18.

## 2- تدفق العون الإنمائي:

لقد تم إنشاء الصناديق الإنمائية العربية الوطنية الإقليمية من أجل تقديم و منح المساعدة إنمائية ميسرة للدول العربية ذات الاحتياجات المالية، و هو صور من صور التعاون العربي الاقتصادي و خاصة انه يتميز بعدة مميزات هامة مثل:

- انخفاض سعر الفائدة.

-طول فترة السماح و السداد.

-ارتفاع عنصر المنح فيه.

## 3- إقامة مشروعات عربية مشتركة:

تعتبر المشروعات العربية المشتركة من بين المداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي لما تكتسبه من أهمية خاصة، فهي إحدى أدوات التشابك و التلاحم الاقتصادي و أخذت في التطور في السنوات الماضية، إذ يقدر عدد هذه المشروعات بحوالي 856 مشروع حيث أن هذا الرقم يكشف عن ظاهرة اقتصادية جديدة والتي من شأنها أن تلعب دورا هاما متغيرات التنمية الاقتصادية العربية و في مسيرة التكامل العربي<sup>1</sup>.

## 4- الإرادة السياسية و التقارب الجغرافي:

يجب أن تتوفر لدى الدول الأعضاء الرغبة السياسية الصادقة تعكس التزام كل دولة بالإجراءات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي إذ يعتبر هذا احد أهم الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية لذلك فعل حكومات هذه الدول أن تدرك أن مدى الاستفادة المترتبة عن الانضمام إلى كتل اقتصادي إقليمي خاصة فيما يخص الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، و هذا دون إغفال الالتزامات و التضحيات التي يتطلبها العمل المشترك.

يعتبر التقارب الجغرافي من العناصر المهمة التي يجب توفرها بين الدول الأعضاء في عملية التكامل الاقتصادي، إذ يعد من أهم الدعائم الأساسية للتكامل بين الدول، حيث يتضمن هذا التقارب سهولة انتقال السلع و الخدمات و اليد العاملة و هذا بتكاليف منخفضة.

<sup>1</sup>- سليمان بلعور، دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية ، مجلة الباحث / المركز الجامعي غرداية، الجزائر، العدد 08، 2008،

5- توفر البنية الأساسية الملائمة:

يحتمل وجود بنية أساسية ملائمة مكانا مميّزا بين الشروط الواجب توفرها لوجود تكامل اقتصادي ناجح . فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفرات الحجم و الوفرات الخارجية و التقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل و مواصلات و اتصالات ملائمة ذلك لان عدم توفر و سائل كافية في النقل و المواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي حيث وانه يصبح من المعتذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة و أخرى داخل نطاق التكامل الاقتصادي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولا سيما بنواحي تكامل عمليات الاستثمار و المشاريع الإنتاجية و استغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.

6- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

كذلك نجد من بين الشروط اللازمة لإنجاح التكامل الاقتصادي و تأمين مستقبله، تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي و كذلك لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينهما بالتالي، يمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء، بوجه عام، ذلك لان التباين كما رأينا يمكن لهذه الدول من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، و في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، و بالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء منه<sup>1</sup>.

7- توفر و تنوع الثروة الطبيعية:

توفر موارد الثروة الطبيعية في دول التكامل هو شرط ضروري لنجاح هذه العملية حيث تتوفر مصادر المواد الخام و المعادن و الأرض و الأيدي العاملة، و كذلك المورد المالي ، لان هذه الموارد تمكن من إنتاج السلع و الخدمات التي بدورها تساهم في إنجاز التكامل، و يجب أن تتنوع مصادر الثروة الطبيعية وذلك من اجل ضمان تدفق السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء، فإذا لم تتوفر هذه الموارد لن تخلق السلع التي سيعمل التكامل على تسهيل تعريفاتها في الأسواق المختلفة للدول الأعضاء، و من خذا يصبح التكامل من غير جدوى.

<sup>1</sup> - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي. مكتبة مدبولي للطباعة و النشر، ط1، القاهرة، 2002، ص ص 56 - 57

## 8- توفير الأيدي العاملة المدربة:

يعتبر توفر الأيدي العاملة المدربة ضروري لنجاح التكامل الاقتصادي لان ذلك يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد و زيادة حجمها، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي بين الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

انطلاقاً من الخصائص و الظروف المتشابهة التي تعيشها اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات النسبية. فان أولويات و عناصر التنمية الاقتصادية قد تكون معنية بها بعض الدول أو الاقتصاديات العربية أكثر من غيرها إلا أنها تنطبق بمعظم عناصرها و بدرجات متفاوتة على جميع البلدان العربية و فيما يلي سنعرض ابرز المقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي و هي:

### 1- تعزيز التعاون في مجال الأسواق المالية العربية

لقد باتت تنسيق الجهود العربي في مجال الأسواق المالية و خاصة الأوراق المالية أمراً ضرورياً و ذلك باعتبار الوضع الراهن ، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى دفع جهود الدول العربية إلى تحرير حركة رؤوس الأموال العربية مما يساعدها على إقامة سوق عربية مشتركة، كما يؤدي هذا التنسيق فيما بين الدول العربية في هذا الإطار إلى إنشاء سوق مالية عربية قادرة على إعادة تدوير الأصول المالية العربية المستثمرة في الخارج نحو الدول العربية، وهذا باعتبار التفاوت الحاصل في تطوير أسواق المال العربية، فالبعض منها ما يزال في بداية طريقه و يقتصر في تعامله على عدد محدود من المتعاملين، و البعض الآخر وصل إلى درجة متقدمة من التطور، مما أدى إلى انسياب الأموال العربية نحو الأسواق المالية الغربية هو ضيق بعض الأسواق المالية العربية، من ناحية هامش السماح للمواطنين العرب من قطر معين بالاستثمار في الأسواق المالية لقطر آخر<sup>2</sup>.

### 2- تخطيط العمل العربي المشترك:

و يتم ذلك بوضع خطة طويلة الأجل تكون إطاراً لخطط متوسطة و قصيرة الأجل للتنمية القومية و القطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتيجية التي يتم على أن ينهض بهذه المهمة جهاز التخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية:

<sup>1</sup>- بلقاسم طراد: مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup>- بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

### 3- زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:

و ذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية و الذي يعتمد على توفر الحوافز و المزايا الضريبية التي تقدمها الدولة للمستثمر العربي كما توفرها للمستثمر الأجنبي، ولعل الفرصة تعد مواتية الآن لزيادة حجم الاستثمارات العربية، واستفادة الأرصدة العربية التي توجد خارج الوطن العربي و إعادة توظيفها في الدول العربية<sup>1</sup>.

ضرورة الاهتمام بالاستثمار العربي البيني المشترك و إعطائه الأولوية على الاستثمار الأجنبي كركيزة أساسية لتحقيق السوق العربية المشتركة و التكامل الاقتصادي العربي و ذلك من خلال وضع إستراتيجية استثمارية للوطن العربي تكون واضحة و تتوفر فيها الضمانات اللازمة للمستثمرين، تقوم بها مؤسسة عربية مختصة تنشأ لهذا الغرض<sup>2</sup>.

### 4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية:

إن ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار و الادخار بصورة تتماشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة، و من ثم تعزيز و تدعيم التخصص و التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذلك تعزيز و تدعيم الثقة في المناخ الاستثماري و التي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية على العمل بالداخل و يشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدولة العربية<sup>3</sup>.

### 5- إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:

حيث يلاحظ أن الدول العربية تعتمد اعتمادا كليا على المواد الولية ( النفط، المواد الخام ) حيث يستحوذ قطاع النفط على نحو 70 % من إجمالي الصادرات السلعية العربية. لذلك فانه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية و العمل على تنوع الإنتاج و ذلك عن طريق تبني إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير، و يتم ذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة و قيام صناعات متخصصة عربية و متكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية.

<sup>1</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، نفس المرجع، ص 112.

<sup>2</sup>- جنوحات فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 713.

<sup>3</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 110.

6- إنشاء بنك عربي موحد:

يتم تمويله بنسبة إجمالية الناتج المحلي للدول العربية، و يتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموعة الدول العربية ، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري و التبادل التجاري<sup>1</sup>.

المبحث الثالث: تحديات و أفاق التكامل الاقتصادي العربي:

اجمع الكثير من المفكرين على أن مسيرة التعاون الاقتصادي العربي يعود إلى ضعف أو غياب السياسة التي تقرر الالتزام بالاتفاقيات و تنفيذ المعاهدات، لكن في الواقع يجب البحث عن العوامل التي كبحت جناح الإرادة السياسية و جعلتها عاجزة عن دعم التزامات التعاون الاقتصادي العربي، وهذا حتى يمكن كيفية تحديد التعامل مع هذه العوامل و التأثير فيها.

المطلب الأول: تحديات التكامل الاقتصادي العربي: تتمثل هذه التحديات في:

1- الاندماج في النظام العالمي:

يواجه الاقتصاد العربي منذ مطلع التسعينيات ضغوط و تحديات خارجية ذات أبعاد و تأثيرات مباشرة و غير مباشرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. وتتولى حركة الضغوط و التحديات مجموعة من الدول الصناعية الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عن قيام النظام العالمي الجديد، و الهدف من وراء السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي هو الاستفادة من حجم تدفقات الاقتصاد العالمي و قدرته الكبيرة على إعطاء البلدان العربية مزيدا من القدرة على التبادل التجاري<sup>2</sup>.

2- التكتلات الاقتصادية:

بدأت فكرة التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، فإذا تركنا جانبا سياسة التكامل التي فرضتها النازية في عهد هتلر على البلدان التي غزتها وجدنا أن أوروبا شهدت أنواعا كثيرة من التكامل الاقتصادي، سواء كان قطاعي أو يشمل أنواع مختلفة من النشاط الاقتصادي، حيث قامت تكتلات كالاتحاد الجمركي لدول البن لوكس، و الذي تحول إلى اتحاد اقتصادي فيما بعد، التكامل الاقتصادي للفحم و الصلب الأوروبي، السوق الأوروبية المشتركة ، منطقة التجارة الأوروبية.

<sup>1</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، نفس المرجع، ص ص111، 112.

<sup>2</sup>- مراد علة، واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية مجلة الواحات للبحوث الدراسات العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة ميزان عاشور، الجلفة، الجزائر، الموقع. <http://www.univ-ghardaia.Dz>، 2010، ص 108.

فحرص الدول المتقدمة في وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات من أجل حماية مصالحها الاقتصادية، هو ما جعل الدول النامية تتوجه أيضا نحو التكتل، هذه التغيرات التي رافقت ظهور النظام العالمي الجديد تعتبر كلها تحديات يمكن توظيفها لخدمة التكامل الاقتصادي بوصفه البديل الوحيد<sup>1</sup>.

### 3- العولمة الاقتصادية:

إن العولمة الاقتصادية عدة مخاطر للبلدان العربية والنامية فهي عولمة ذات اتجاه واحد يؤكد مكاسب و مواقع القوة الصناعية الغنية و كذا حماية مصالحها السياسية في حين تسلب مصالح البلدان النامية حقوقها فتدفق الاستثمارات الأجنبية كثيرا ما يبلغ مستوى يسمح للمصالح الأجنبية بان تسيطر على الاقتصاديات الوطنية المضيفة و بان تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية و نمط إنتاجها بل و الذوق العام فيها و كذلك ثقافتها الأصلية و توجهاتها السياسية بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمار لا البلدان المصيفة له.

و نسجل في هذا الصدد النزيف المالي للعالم غير العربي الذي توقف الارتفاع و الذي تجاوز خلال سنة 1995م قيمة 200 مليار دولار سنوسيا و الناجم عن نمو المديونية الخارجية للعالم الثالث و الإجراءات الحمائية للبلدان الغربية بالنسبة للنشاط الاقتصادي العالمي أن يتم تدفق مالي و حقيقي بين البلدان الغربية و خاصة في أوساط مجموعة السبعة المسيطرة ، فاستسلام المنطقة العربية لتيار العولمة يقضي بتحطيم كل أمل للتكامل العربي و هذه السباب سابقة الذكر و بالتالي يعتبر هذا خيار لا عقلاني و نستطيع أن نلخص التحديات الكبرى التي تواجهها جميع الدول و يواجهها الوطن العربي ايضا بالمثل في إطار التحولات الدولية الراهنة بثلاث تحولات كبرى، تحدي تامين فرص التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في شروط العولمة الجديدة أو تجنب التهميش المحتم<sup>2</sup>.

### 4- تحديات اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية:

من قبيل استعداد الدول الصناعية لمواجهة استحقاقات العولمة الاقتصادية تم إنشاء الاتحاد الأوروبي ثم رابطة تعاون دول جنوب شرق آسيا المسماة ( اسيان ) و كرد عليهم تم إنشاء منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية المكسيكية ( الناقتا ) و بعد ذلك دخلت هذه الدول محمية بتكتلاتها الضخمة في مفاوضات الجات التي تشكل الأداة القانونية لتنظيم السوق العالمية بضبط حركة التجارة الدولية بين الدول و الكتل المتعددة و لقد سعت الكتل إلى الدفاع عن مصالحها فقد نجحت الولايات المتحدة بفرض تحرير

<sup>1</sup> - بوسعدة سعيدة: بوقاعة زينب، التحديات و الأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشركة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 - 9 ماي 2004، ص، ص 263 - 264.

<sup>2</sup> - مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

قطاعات رئيسية من الإنتاج على الدول الصناعية الأخرى و المتمثلة في قطاع المواصلات و المعلوماتية في حين نجحت أوروبا بضمان مصالحها في العديد من القطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعية ، كما تحرص الدول المتقدمة على عدم إدخال النفط و مشتقاته في مفاوضات الجات لتوفر لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب و القيود على وارداتها من هذه المادة.

إن البيئة الدولية الجديدة التي خلفها النظام العالمي الجديد أصبحت تفرض التحديات المتعددة أمام الدول العربية للشروع في إصلاحات مؤسسية و اقتصادية لتجنب سلبيات هذه البيئة، فالأمر يقتضي مواجهة هذه المتغيرات الدولية و ضغوط النظام العالمي الجديد من الدول العربية المزيد من الجدية على التأهيل السريع لاقتصادياتها و اتخاذ موقف عربي موحد يحافظ على استقلالية القرار العربي<sup>1</sup>.

### 5- المبادرة الخارجية لتحقيق تكامل عربي:

من المؤكد أن الوطن العربي اليوم مقسم و منهك بالصراعات الهامشية الداخلية بين حكومات البلدان العربية و قد بينت حرب الخليج الهوة الساحقة الموجودة بين حكومات البلدان العربية و شعوبها و بينت كذلك هشاشة الوضعية الحالية غير العادية التي بدأت منذ 1990.

و لقد واجهت الجهود و التجارب العربية في مجال التنسيق و التكامل الاقتصادي العديد من العقبات و التحديات الأمر الذي جعل منجزاتها متواضعة إن لم تكن معدومة الأثر، ذلك لتعرضها للعديد من العوامل السياسية و الاقتصادية. و من المؤكد أن التكامل عملية معقدة و صعبة التحقيق بسرعة في البلدان العربية لكن ذلك لا يقلل شيئاً من الأهمية الإستراتيجية للوطن العربي، وكذلك الاهتمام الذي توليه إياه القوى الكبرى في العالم، و بقصد إعاقة مجهودات التكامل الاقتصادي العربي فان القوى الغربية تتخيل أشكالاً متناقضة في العادة للتعاون الاقتصادي مع البلدان العربية حتى تسيطر على اقتصادياتها.

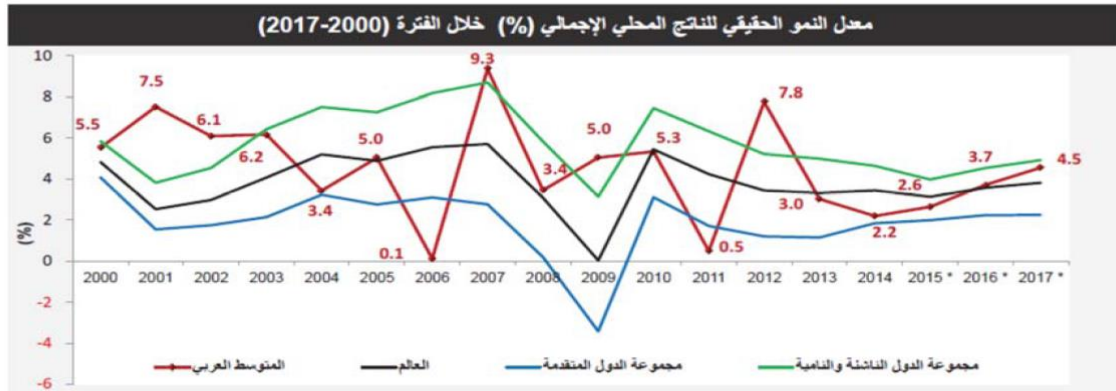
إن عدم قياس سوق اقتصاديات عربية هل يعود على السلوك السلبي التي اتصفت به الدول العربية ؟ أم يجب إدراج الضغوط الخارجية الدائمة و المستمرة لمنع قيام أي وحدة عربية سياسية و اقتصادية، وقد يكون من أسباب ذلك ارتباط الدول الغربية و أمريكا لتوفير امن و سلامة الكيان الصهيوني، في تحديات جديدة ذات أبعاد و تأثيرات في مسيرة التعاون و التكامل الاقتصادي العربي، وهذا ما يدعوا الى الحاجة لرسم معالم المشروع العربي الاقتصادي الذي يتناسب مع الثوابت القومية من ناحية و المتغيرات الذاتية و الخارجية المحيطة للعالم من ناحية أخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- بوسعدة سعيدة ، بوقاعة زينب، مرجع سابق، ص ص 265،266.

<sup>2</sup>- بوسعدة سعيدة، بوقاعة زينب: نفس المرجع ، ص ص 266،267.

6- العلاقات مع الجوار:

تتنوع العلاقات بين الدول العربية و دول الجوار منها الاقتصادية و الإستراتيجية و التاريخية و الفكرية و الثقافية و الباحث لا يستطيع تجوزها لذلك نتناول هنا مسألة واحدة فقط تتعلق بالمستقبل المياه العربية في السنوات المقبلة فالأحداث تشير إلى أن مشاكل من هذا النوع قريبا أو في المستقبل بين الدول العربية و الدول المجاورة و تحديدا ما يتعلق بالمياه التي مصدرها الأنهار العربية الرئيسية التي تتركز منابعها خارج الوطن العربي، إذ تصل نسبة الاعتماد ما بين ( 50% - 62%) من مجموعة مصادر المياه السطحية إضافة إلى الطمع الصهيوني في المياه العربية و يقدر العجز المائي في العام 2000 نحو 30 مليار م<sup>3</sup> و سيكون 66 مليار م<sup>3</sup> عام 2010 و 555 مليار م<sup>3</sup> عام 2020 و هذا العجز يتزايد مع ارتفاع عدد سكان الوطن العربي<sup>1</sup>. و الشكل الموالي رقم (01) يبين معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي 100% خلال الفترة (2000-2017):



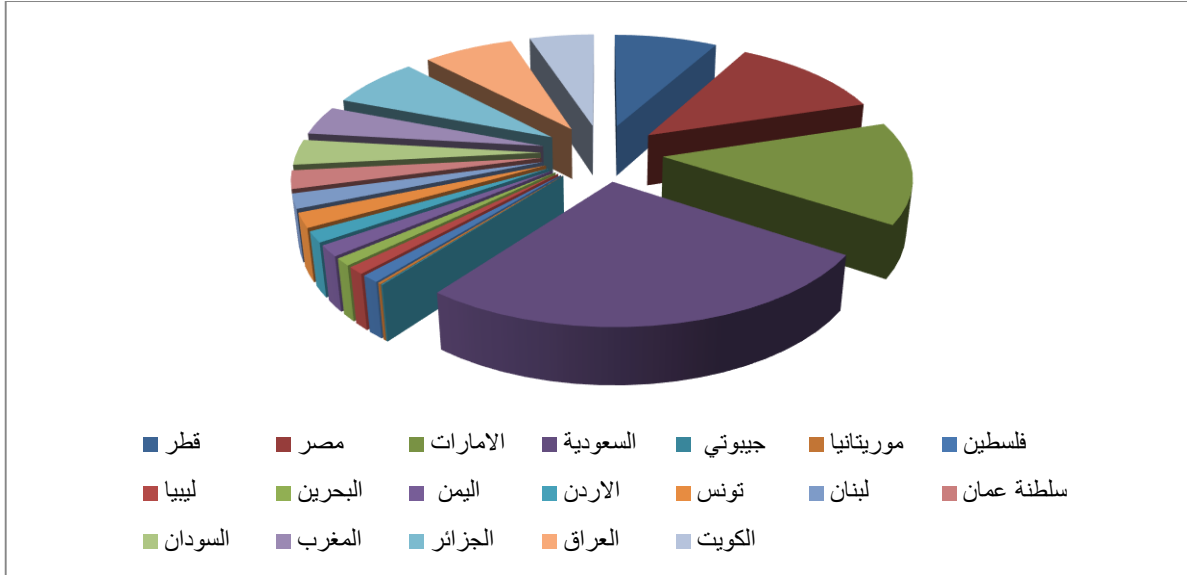
المصدر: حسين عبد المطلب الاسرح، أداء الاقتصاد العربي، نظرة تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية، مصر، 2016، ص5.

تحسن النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2010، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 2.6% مقارنة بـ 2% عام 2014 مع توقعات ان يرتفع إلى 7.3% عام 2016. و منذ عام 2014 والنمو العربي أقل من نظيره العالمي مع توقعات بتغيير هذا الوضع خلال العام 2016، بعدما كان النمو العربي متفوقا على النمو العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2000، 2012. إلا أن النمو العربي جاء أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصادات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سابق، ص315.

4% خلال عام 2015، في حين كان الأداء العربي أفضل نسبياً من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 2% خلال نفس العام<sup>1</sup>

و الشكل الموالي رقم (02): يمثل الناتج المحلي الإجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2015:



المصدر: حسين عبد المطلب الاسرج، أداء الاقتصاد العربي، نظرة تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية، مصر، 2016، ص6.

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدة خال العام 2016 ، فقد سجلت الدول العربية التي توافرت عنها بيانات ( 19 دولة ) خال العام معدلات نمو إيجابية فيما عدا ليبيا واليمن، في حين لم تتوافر بيانات عن سورية الصومال<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: أفاق تطوير التكامل الاقتصادي العربي:

في اجتماعه الثالث و السبعين المنعقد في بغداد 2001/06/07 اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150 الذي تم تقديمه من قبل الأمانة العامة للمجلس إستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين ( 2000 – 2020 ) و تناولت الإستراتيجية المحاور الأساسية كالتالي:

<sup>1</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، أداء الاقتصاد العربي، نظرة تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية، مصر، 2016، ص5.

<sup>2</sup> حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سابق ذكره، ص6.

**الفرع الأول : استكمال منطقة التجارة الحرة العربية.**

يجري في المرحلة أولى الإعلان عن بدا تنفيذ مراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في شكل استكمال قيام منطقة تجارة حرة عربية بين ثلاث من الدول العربية. التي اتخذت خطوات ايجابية لتحرير التجارة فيما بينها ، وهي جمهورية العراق ، و الجماهيرية العربي الليبية الاقتصادية الاشتراكية العظمى و جمهورية مصر العربية استنادا إلى كل من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (17) لسنة 1964، و إلى قراره رقم 1092 لسنة 1998 و يجري في هذه :

1-إلغاء الرسوم الجمركية و الضرائب و الرسوم الأخرى بين ذات الأثر المماثل .

2-إلغاء القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطني في كل منها.

و تعتبر هذه المنطقة مفتوحة لانضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها بإخطار يوجه من الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام، بالنسبة للدول المنطقة بعد ثلاث شهور من تاريخ الانضمام و يجوز للدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام إلى التفاهم مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم، أخذا في الاعتبار ما قد يكون قائما بينها و بين الدول الأعضاء من اتفاقيات و بروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني : إقامة اتحاد جمركي عربي.**

في ظل الإستراتيجية و اعتبارا من عام 2006 يتم الإعلان عن قيام اتحاد جمركي لين الدول المذكورة وفقا لثلاث مراحل هي:

**المرحلة الأولى ( 2006-2009):** يجري توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبند التي تتجاوز فرقها عن المتوسط الأساس 10% منه.

**المحلة الثانية: ( 2010-2012):** يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25 %.

**المرحلة الثالثة ( 2013-2015):** و فيها يتم استكمال توحيد جميع الرسوم.

**الفرع الثالث : إقامة منطقة استثمارية عربية.**

و يقيم المجلس بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات و إعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات و البرامج التي يجري التوصل إليها، و التي تشمل:

<sup>1</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-221.

1- برامج التنسيق و التسيير: الذي يستهدف تنسيق التشريعات الوطنية من تنافسية الوطن العربي، ويؤدي إلى تخفيض التكاليف المادية و الإجرائية بالنسبة للمستثمرين، و لرفع كفاءة البيئة الاستثمارية.

2- برنامج التعريف و الترويج: الذي يعرف المستثمرين العرب و الأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء و بما توفره من مزايا تجعلها مقدرًا موحدًا للاستثمارات و يتضمن هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات التي تهتم المستثمرين و إتاحتها على شبكة الانترنت مع العالم الخارجي.

3- برنامج تحرير الاستثمار: و يتم بموجبه تنسيق خطوات فتح نظام الاستثمارات في الدول الأعضاء و وضع قواعد إزالة القيود على الاستثمارات على مختلف مصادر الاستثمار و بموجب هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها، و منح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب.

4- برنامج ضمان الاستثمار و تسوية منازعاته: ويتضمن هذا البرنامج القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية ووفقا للبرامج السابقة.

5- تطوير الأسواق المالية العربية. و يلاحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد العربي قد وضع هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي، لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي التي يراها صندوق النقد العربي:

### الفرع الرابع: إقامة منطقة تكنولوجية عربية.

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، و تمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ و العطاء بدلًا من الوقوف موقف المتلقي الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية العربية و تضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في دعم العناصر المختلفة للإستراتيجية تتضمن هذه المنطقة البرامج التالية:

### أولاً: برنامج شبكة البحث العلمي و التكنولوجي العربية.

للهوض بالمؤسسات البحثية العاملة في الدول الأطراف فمن الأمور المسلم بها أن التطوير العلمي لم يعد متروكًا إلى الجهود الفردية التي تتوصل إلى اكتشافاتها بمحض الصدفة، بل أصبح هذا

التطوير رهنا بفرق العمل التي تتدخل منتجاتها عبر القطاعات و المجالات المختلفة، و التي تتطلب إمكانيات بشرية و مادية ضخمة تفوق قدرات الدولة الواحدة<sup>1</sup>.

### ثانيا: برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة إلكترونية.

تكون أساس البناء مجتمع المعلومات، وتحسين وضع الوطن العربي في المجتمع العالمي ورفع مستوى المواطنين و يتضمن هذا البرنامج تطوير نظام العمل في الأمانة العامة للمجلس و أجهزته وفق التقدم في تكنولوجيا المعلومات، ليصبح قادرا على المساهمة في تطوير قدرات أعضائه، و تحقيق الترابط بينها و التنسيق بين البرامج المختلفة لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي، ويجري إنشاء شبكة اتصالات عربية تعمل باللغة العربية كما يتم دعم الجهود و المراكز العاملة في تطوير برامج الحساب الإلكتروني باللغة العربية.

### ثالثا: برنامج التجارة الإلكترونية.

وما يترتب عليه من زيادة القدرة التنافسية العربية و دعم الأسواق العربية في مواجهة تلاحم الأسواق العالمية. و يراعى هذا البرنامج التدرج وفق المستويات التي بلغتها كل من الدول الأطراف، ومدى التقدم في بناء المنطقة الإلكترونية العربية، كما تجرى دراسة الأبعاد القانونية لهذا النوع من التبادل و متطلبات حماية المتعاملين بموجبه من المخاطر المختلفة:

### الفرع الخامس: إقامة منطقة مواطنة عربية.

يعتبر انتقال عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية رأس المال، ومؤخرا انتقال المعرفة ، غير ان اتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية و التكامل إلى ابعد من الإطار الاقتصادي المحكوم بحركة التدفقات الاقتصادية ليشمل بناء تنظيم مجتمعي موالي للتنمية و داعي إلى التكامل أوضح انه الى جانب إنشاء اقتصاديات متشابكة تقوم على المعرفة هناك حاجة خلق مجتمعات متعاطفة و متكافلة، تحافظ على وحدة الهوية إزاء العربية الانفتاح الاقتصادي على الخارج، و من ثم ان النظر إلى التكامل لا يكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل ، و اعتبرتهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة، إلى جانب تحرير حركة المنتجات إذا حملت شهادة المنشأ المشترك.

### الفرع السادس: التنمية العربية المشتركة.

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير ان هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من اجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية و الاستفادة منها. و يظهر هذا ب وجه خاص بالنسبة إلى الأساليب

<sup>1</sup> - محسن النداوي، مرجع سبق ذكره، ص 277.

التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة. و قد تضمنت المحاور السابقة عدد من البرامج التي تساهم في دفع عملية التنمية بصورة مباشرة و نظيف إليها هنا مايلي:

- 1- اعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة.
- 2- الإنفاق على برامج للصناعات الالكترونية.
- 3- برنامج للنهوض بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- 4- متابعة المجلس لبرامج التنسيق القطاعي و التنسيق العام<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

بالرغم من الصعوبات و المشاكل التي ذكرناها في المبحث السابق إلا ان الوطن العربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصادي التي لم تم وضعها في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية و هذه المقومات هي:

**أولا : توفر الموارد الطبيعية.**

حيث يتوفر بالدول العربية العديد من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية شاسعة لو أحسن استغلالها لكانت كافية لان الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة أو ثروة حيوانية و بترولية ومعدنية كل هذه الموارد من شأنها أن تشكل أرضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين وضعها الاقتصادي و تصحيح الحال الذي تعتريه، و توفر هذه الموارد من أهم شروط التكامل الاقتصادي العربي<sup>2</sup>.

حيث تبلغ مساحة الدول العربية 10،2 مليون كلم<sup>2</sup> ( 1،4 مليار هكتار ) ا يمان نسبته 10،2 من المساحة الكلية للعالم.و تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، اما المراعي الطبيعية فقدرت عام 2011 بحوالي 494 مليون هكتار تعادل نحو 35،1 % من المساحة الأرضية للدول العربية و تمثل نحو 26،1 % على المستوى العالمي، و تقدر مساحة الغابات في نفس العام نحو 95،1 مليون هكتار حيث تعادل 6،8 % من المساحة الأرضية العربية و تمثل 32 % على المستوى العالمي.

و يلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد الطبيعية لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل، فمثلا رغم المساحة الكبيرة للأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي إلا أن المساحة المستغلة فعلا منها بلغت 68،9 مليون

<sup>1</sup>- موسى رحمانى: مرجع سابق ذكره، ص ص 18 – 19 .

<sup>2</sup>- نزيه المقصود مبروك: مرجع سبق ذكره، ص 102.

## الفصل الأول التكامل الاقتصادي العربي

هكتار عام 2011 و يمكن القول نفس الشيء عن الموارد المائية العربية المتجددة السطحية و الجوفية بحوالي 215 مليار م<sup>3</sup> منها حوالي 87% للزراعة بينما يذهب الجزء الآخر هدرا دون استغلال. و بالنسبة للنفط و الغاز فقط استقرت احتياطات الدول العربية المؤكدة من النفط الخام عام 2011 عند 712 مليار برميل أما الغاز الطبيعي فوصلت إلى حوالي 193,9 تريليون متر مكعب نهاية نفس العام كما ساهمت عمليات الحفر الاستكشافي تحقيق العديد من الاستكشافات الجديدة في الدول العربية التي بلغت 21 اكتشافا للنفط و 15 اكتشافا للغاز<sup>1</sup>. و سنتطرق في هذا الجدول رقم (06) إلى حجم التجارة العربية للسلع و الخدمات بالمليار دولار (2000 – 2015):

| مقارنة | متوسط   |        |        |        |        |        |        |                                         |
|--------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-----------------------------------------|
| مع     | 2015    | توقعات | 2015   | 2014   | 2013   | 2012   | 2000   |                                         |
|        | 2014    | 2016   |        |        |        |        | /      |                                         |
|        |         |        |        |        |        |        | البيان |                                         |
|        |         |        |        |        |        |        | 2011   |                                         |
|        | 360.7   | 1.054  | 1.047  | 1.408  | 1.500  | 1.512  | 694    | الصادرات العربية                        |
|        | 709.0   | 25.455 | 24.413 | 23.704 | 23.331 | 22.691 | 13.890 | الصادرات العالمية                       |
|        | 1.6-    | 4.1    | 4.3    | 5.9    | 6.4    | 6.7    | 5      | الصادرات العربية /<br>الصادرات العالمية |
|        | 62.9    | 1.135  | 1.102  | 1.165  | 1.109  | 1.050  | 522    | الواردات العربية                        |
|        | 769.5   | 24.590 | 23.670 | 22.900 | 22.576 | 22.056 | 13.662 | الواردات العالمية                       |
|        | 0.4 -   | 4.6    | 1.7    | 5.1    | 4.9    | 4.8    | 3.8    | الواردات العالمية/<br>الواردات العالمية |
|        | 423.5 - | 2.189  | 2.149  | 2.572  | 2.609  | 2.562  | 1.217  | إجمالي التجارة العربية                  |
|        | 709.0   | 25.455 | 24.413 | 23.704 | 23.331 | 22.691 | 13.890 | إجمالي التجارة العالمية                 |
|        | 1.0 -   | 4.3    | 4.4    | 5.4    | 5.6    | 5.6    | 4.4    | التجارة العربية / التجارة<br>العالمية   |

**المصدر:** حسين عبد المطلب الاسرح، أداء الاقتصاد العربي نظرة تحليلية لأهم المؤشرات الاقتصادية، مصر، 2016، ص 12.

<sup>1</sup> - بعلي منية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ونلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات السلعية والخدمية قفزت العربية من متوسط سنوي يبلغ 694 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 1500 مليار دولار عام 2013 ، ثم تراجعت إلى 1408 مليارات دولار عام 2014 ، مع توقعات بتزايد وتيرة الهبوط إلى 1047 مليار دولار عام 2015 ، واستقرارها حول هذا الرقم عام 2016 ، كما ارتفعت حصة الصادرات العربية من الإجمالي العالمي من 5 % خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 5.9 % عام 2014 ، قبل أن تتراجع إلى 4.3 % عام 2015 مع توقعات بمواصلة تراجعها إلى 4.1 % عام 2016 كما ارتفعت الواردات السلعية والخدمية العربية من متوسط سنوي يبلغ 522 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 1102 مليار دولار عام 2015 ، مع توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى 1135 مليار دولار عام 2016 ، كما ارتفعت حصة الواردات العربية من الإجمالي العالمي من 3.8 % إلى 4.7 % خلال نفس الفترة مع استقرارها حول 4.6 % عام 2016 . وقد بلغ حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية نحو توقعات ارتفاعها إلى 2189 مليار دولار عام 2016 ، وذلك بعد ارتفاعها 2149 مليار دولار عام 2015 ، مع توقعات من متوسط سنوي يبلغ 1217 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 . كما ارتفعت مساهمة الدول العربية في إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات من متوسط سنوي يبلغ 4.4 % خلال الفترة ما بين عامي 2001 إلى 4.5 % عام 2015 ، مع توقعات باستقرارها حول هذا المعدل عام 2016 . وحقق الميزان التجاري لعام 2015 فائضا في 5 دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي عدا السعودية، مقابل عجز في بقية الدول . ويزيد حجم التجارة الخارجية من السلع والخدمات عن الناتج المحلي الإجمالي، في دولتين عربيتين فقط؛ الإمارات بنسبة 185 %، وسلطنة عمان 135 % بتراجع واضح عن الأعوام السابقة:

### ثانيا: توافر الموارد البشرية في الوطن العربي.

و ذلك يوفي بشرط من شروط الاستثمار الناجح، و هو توفير حد ادني من الأيدي العاملة لأي مشروع، مع توفر حد ادني من المهارات الفنية، و أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين و الخبراء، وهذا و توجد أعداد هائلة من خريجي المدارس الفنية و العاهد المتخصصة و الجامعات لا يعملون بكامل طاقاتهم أو يفكرون او ينظرون لقبول الأعمال التي لا تتناسب مع إمكانياتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات و ثروات يمكن ان تساهم في نهضة الوطن العربي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 102.

حيث قدر حجم القوى العاملة عام 2011 بحوالي 122 مليون نسمة و هو ما يمثل 43.5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، و يعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعا حيث بلغت 3.1 % في الفترة ( 1995-2010 ) و يتراوح هذا المعدل على الصعيد الدولي فرديا ما بين حوالي 10.1% في قطر و حوالي 9.2 % في الإمارات و 6.3% في البحرين و قد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في تسع دول أخرى هي: الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، وجزر القمر، ليبيا، موريتانيا و اليمن، و يرجع ارتفاع معدل النمو القوي للعمالة إلى استمرار النمو السكاني و تزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء<sup>1</sup>.

وما يمكن ملاحظته من تزايد معدلات خريجي المدارس الفنية و المعاهد المتخصصة و الجامعات نستنتج من خلال النسبة في مرحلة التعليم العالي في الجدول التالي:

الجدول (07) نسبة القيد في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية ( 1990 - 2010 ) نسبة مئوية.

| النسبة | السنوات |       |
|--------|---------|-------|
|        | 1990    | 2010  |
| ذكور   | 11.25   | 22.64 |
| إناث   | 11.68   | 28.49 |
| إجمالي | 11.32   | 25.78 |

المصدر: صندوق النقد العربي ( 2012 ) مرجع سابق ص 330.

يبين الجدول بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي، حيث بلغ حسب آخر بيانات متوفرة حتى العام 2010 حوالي 25.8 % و هو ما يزيد عن مثيله في الدول النامية ( فيما عدا أوروبا و آسيا الوسطى و أمريكا اللاتينية ) و بشكل حقق معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي نمو ملحوظا خلال الفترة ( 1990 - 2010 ) في جميع الدول العربية<sup>2</sup>.

هذه الأعداد الكبيرة التي تمثل خريجي الجامعات مستقبلا، تعبر عن نسبة مهمة من اليد العاملة الفنية و المتخصصة ، ذلك أن ما يلاحظ على الموارد البشرية في الوطن العربي هو وجود عدد كبير من الفنيين و الخبراء و الخريجين المتخصصين لا يشتغلون بكامل طاقاتهم أو يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع إمكانياتهم يعد تبديدا مضاعفا لطاقات يمكن ان تساهم ففي نهضة العالم العربي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2012، ص45.

<sup>2</sup> - صندوق النقد العربي ( 2012 ) ، مرجع سابق ذكره ص 330.

<sup>3</sup> - صالح صالح، التكامل الاقتصادي العربي كإلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص 184.

ثالثاً: حجم السوق العربية الكبرى.

تتوفر في الوطن العربي سوق مناسبة و مساعدة لعملية التكامل تتركز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي و أهمية موقعه الجيوستراتيجي و الجيوسياسي و التعدد الكبير للسكان التي وصل إلى أكثر من 300 مليون نسمة، وتعتبر السوق العربية عاملاً مساعداً لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة<sup>1</sup>.

الجدول الموالي يستعرض عدد سكان الوطن العربي.

الجدول (08): عدد سكان الوطن و نسبتهم إلى سكان العالم ( 2008 - 2011 ).

| السنوات | عدد سكان الوطن العربي<br>مليون نسمة | نسبتهم إلى العالم<br>% |
|---------|-------------------------------------|------------------------|
| 2008    | 338                                 | 5                      |
| 2009    | 345                                 | 4.9                    |
| 2010    | 353                                 | 5.1                    |
| 2011    | 362                                 | 5.2                    |

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ( أعداد مختلفة ).

يبين الجدول تطور سكان الوطن العربي خلال الفترة ( 2008 - 2011 ). و ما يمكن ملاحظته الزيادة المستمرة في عدد السكان وصولاً إلى سنة 2011، حيث قدر إجمالي السكان في الدول العربية لهذا العام حوالي 360 مليون نسمة بزيادة بلغت 8% مليون نسمة عما كان عليه سنة 2010 و بمعدل نمو قدر بحوالي 62.4 و يعتبر هذا المعدل مرتفعاً إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية<sup>2</sup>.

رابعاً: الموقع الاستراتيجي للوطن العربي.

فالبلدان العربية تمتد على مساحات كبيرة تأخذ من القارات الثلاثة و تحتل موقع جيواستراتيجي نادر لأنها تتوسط خريطة العالم، فهي منطقة عبور لمختلف القارات و تطل على البحار و المحيطات، حيث تطل على المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط و البحر العربي، و الخليج العربي، وتبلغ

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تيشوري، ، لتكامل الاقتصادي في مواجهة التحديات ، مجلة الحوار المتمدن، عدد 1368، 2005، متوفرة على الموقع: http://

[www.ahewar.org/dehat/show.art.asp?AID.49663](http://www.ahewar.org/dehat/show.art.asp?AID.49663) تاريخ الاطلاع 2016/02/18 على الساعة 11.00.

<sup>2</sup> - صندوق النقد العربي ( 2012 )، مرجع سابق ص 36.

المساحة الكلية للبلدان العربية حوالي 14.2 مليون مربع أي 10% من مساحة الأرض و يبلغ عدد العمالة العربية حوالي 30 % من إجمالي عدد السكان<sup>1</sup>.

**خامسا: توفر رؤوس الأموال بشكل هائل.**

و يرجع ذلك إلى ضخامة عائدات البترول، هذه الأموال لم تساهم حتى الان في تنمية المنطقة العربية نظرا لان معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة و التي تقدر حتى نهاية 1990 بحوالي 950 مليار دولار و هذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية و التي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب و استغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية داخل الوطن العربي و استدعاء المستثمر منها في الخارج و توجيهها نحو عملية التنمية العربية و ذلك يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي<sup>2</sup>.

و بيانات الجدول الموالي توضح احتياطي النفط عربيا ( 2009 – 2013 ) مليار برميل.

<sup>1</sup>- ونوغي فتيحة و لرقط فريدة، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية. كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8 - 9 ماي 2004 ص 276 .

<sup>2</sup>- نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره ص ص 103 - 104.

الجدول (09): احتياطي النفط عربيا ( 2009 - 2013 ) مليار برميل عند نهاية السنة.

| نسبة التغير<br>2012/2013 | 2013   | 2012   | 2011   | 2010   | 2009   |                            |
|--------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------------|
| 0.0                      | 97.80  | 97.80  | 97.80  | 97.80  | 27.80  | الإمارات                   |
| 0.0                      | 0.12   | 0.12   | 0.12   | 0.12   | 0.12   | البحرين                    |
| 0.0                      | 0.43   | 0.43   | 0.43   | 0.43   | 243    | تونس                       |
| 0.0                      | 12.20  | 12.20  | 12.20  | 12.20  | 12.20  | الجزائر                    |
| 0.0                      | 265.90 | 265.90 | 265.40 | 264.59 | 264.59 | السعودية                   |
| 0.0                      | 2.50   | 2.50   | 2.50   | 2.50   | 2.50   | سورية                      |
| 0.0                      | 145.30 | 145.30 | 141.40 | 142.30 | 143.10 | العراق                     |
| 0.0                      | 24.90  | 24.90  | 25.30  | 25.50  | 26.70  | قطر                        |
| 0.0                      | 101.50 | 101.50 | 101.50 | 101.50 | 101.50 | الكويت                     |
| 0.0                      | 48.50  | 48.50  | 48.00  | 47.10  | 46.42  | ليبيا                      |
| 0.0                      | 4.20   | 4.20   | 4.30   | 4.30   | 4.50   | مصر                        |
| 0.0                      | 1.50   | 1.50   | 5.00   | 5.00   | 5.00   | السودان                    |
| 0.0                      | 5.50   | 5.50   | 5.50   | 5.50   | 5.50   | عمان                       |
| 0.0                      | 2.67   | 2.67   | 2.67   | 2.77   | 2.67   | اليمن                      |
| 0.0                      | 713.0  | 713.0  | 712.1  | 711.5  | 713.0  | إجمالي<br>الدول<br>العربية |

المصدر: بديار احمد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

توجد في الوطن العربي مصادر ضخمة من النفط حيث بلغت احتياطات النفط المؤكدة فيه كما يوضح ذلك الجدول (6) ب (713) مليار برميل في نهاية سنة 2013. و هذه الاحتياطات تمثل نسبة قدرها 56 % من الاحتياطي المؤكد عالميا، أي ان الوطن العربي لديه أكثر من نصف احتياطي النفط العالمي و هو ما يمثل أهمية كبيرة في هذا المورد الطبيعي خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أهميته

كمصدر الطاقة و الاستخدام في الصناعة و كمصدر للحصول على العوائد و تحتل خمسة دول عربية النسبة الأكبر في تشكيل هذا الاحتياطي تاتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية و التي يوجد فيها (265.90) مليار برميل بنسبة 37.2% من احتياطي الدول العربية للنفط، و نسبة قدرها 20.8% من الاحتياطي للنفط العالمي، و تمتلك كل من العراق و الإمارات و الكويت نسبة متقاربة من هذا الاحتياطي ، و بحدود أكثر من ( 100 ) مليار برميل تقريبا في كل منها، و هذا يعني امتلاك الوطن العربي الإمكانيات الضخمة من الموارد النفطية يركز وجودها في دول معينة في حين يقل في بعض الدول العربية الأخرى، وبالتالي التباين الواضح في امتلاك النفط<sup>1</sup>.

من كل ما سبق يتضح أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها الوطن العربي و التي لا تتوفر لتكتلات إقليمية أخرى، هذه المقومات من شأنها ان تدفع الدول العربية لتكميل مسيرة التكامل الاقتصادي فيما بينها، و تدرك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية العربية، لأنه ليس أمام الدول العربية كي تجد لها مكانا يليق بها وسط التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى إلا بتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

### المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

رغم المحاولات التي بذلت لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا انه لم يتم الوصول إليه على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على بروز هذه الفكرة لدى الدول العربية، لكثرة المشاكل المانعة للتكامل الاقتصادي العربي ، و تشبعت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية و سياسية و ثقافية و إدارية و هناك أيضا الكثير من العوامل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي حالت دون التوصل إلى حالة من التكامل تضمن صيانة مصالح المجموع في مواجهة العالم الخارجي، و تجدر الإشارة الى ان المشكلات التي كانت تعوق التكامل العربي لم تكن نتيجة لتقاعس البحث عن الحلول، و انما كانت ترجع إلى عدم قرار سياسي قابل للتطبيق لوضع الأفكار و الأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ و يمكن إيجاز هذه العوائق فيما يلي:

<sup>1</sup> - بديار احمد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

### الفرع الأول: العوائق الاقتصادية.

سيطر الإنتاج على الاقتصاديات العربية و ضئيلة نصيب الساعة التحويلية او الصناعات النهائي التي تعتمد على القيمة المضافة للمنتج، و تفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية و اختلاف الأنظمة و السياسات الاقتصادية و تباين مستوى الدخل بين الدول و فيما يلي بعض العقبات الاقتصادية<sup>1</sup>.

#### أولاً: التعريفات الجمركية في الدول العربية.

إن التعريفات الجمركية في الدول العربية و خاصة غير النفطية يعتبر من أعلى المعدلات في العالم فعلى سبيل المثال تبلغ ضريبة الجمارك على الواردات في الأردن في المتوسط حوالي 74% 24% في تونس 47% في مصر 49% في المغرب مما يجعلها من أعلى المعدلات في العالم، يلاحظ انه كلما ارتفعت معدلات التعريفات الجمركية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع التكلفة و من ثم تحويل التجارة، في حين ان خفض التعريفات الجمركية و أزلت العقبات الكمية و النوعية يؤدي إلى خلق التجارة و هو الهدف الرئيس من الدخل إلى التكتلات التجارية<sup>2</sup>.

#### ثانياً: التفاوت في المدا خيل بين الأفراد.

من الاختلافات الواضحة بين الدول العربية و التي تمثل احد العقبات هي اختلاف متوسط دخل الأفراد فهذه الدول فنجد ارتفاع متوسط الدخل في دول الخليج بشكل ملفت في حين ينخفض متوسط الدخل في بعض الدول الأخرى وهناك بعض الدول الأخرى ترتفع فيها نسبة الفقراء. يؤدي هذا الاختلاف في متوسط الدخل إلى ان أفراد هذه الدول يحبذون شراء السلع الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية و ارتفاع الثمن و غالباً ما تكون مصنعة في الدول الصناعية الكبرى.

#### ثالثاً: ضعف القطاع الخاص .

يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في الإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول كما هو الحال في حالة الاتجاه الأوروبي، حيث لعبت الشركات و المؤسسات الخاصة الدور الرئيس في مساندة و الإسراع بالاتفاقية على النقيض نجد إن مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية في الاقتصاد و الإنتاج مساهمات ضعيفة و تتمركز في الصناعات الاستهلاكية كما تختلف مساهمته من دولة إلى أخرى.

<sup>1</sup> احمد محمد فرج قاسم، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي و مقترحات إحيائه، مقال منشور على الموقع الالكتروني: [http://kkandoline.com/users/AMFKPOSTS\\_1389972](http://kkandoline.com/users/AMFKPOSTS_1389972).

تاريخ الاطلاع 2016/02/17 على الساعة 11:10.

<sup>2</sup> - فؤاد ابوستيت ، مرجع سابق ذكره ص 212

إن ضعف القطاع الخاص في الدول العربية يمثل احد المعوقات الأساسية.

رابعاً: عدم استقرار الصرف بين لبعض الدول.

يمثل أيضا مشكلة أخرى فهناك خمسة أنواع من نظم الصرف المنتجة في الدول العربية تتراوح بين سعر الصرف الثابت كما هو الحال في دولة جيبوتي حيث ترتبط عملتها بالدولار و بسعر ثابت و هناك نظام التقييم الكامل المتبع في اليمن و الذي تحدد قيمة الريال اليمني طبقا لقوى الطلب و العرض دون ادني تدخل من السلطات. و هناك أيضا نظام ربط العملة الوطنية بالدولار او اليورو أو سلة من العملات و تتبع هذا النظام حوالي 12 دولة مثل السعودية، الكويت، ليبيا، وهناك نظام سعر الصرف المتبع في مصر و هو سعر الصرف المعموم و يحدده البنك المركزي المصري و هناك أيضا التقييم المدار<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : الاختلالات الهيكلية.

فالدول العربية جميعا تعتبر نامية و ذلك باعتبار هياكلها الاقتصادية المختلفة ، ويؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة او عدد قليل من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي ان يرفع معدلات التنمية في الأجل الطويل او يتحقق لها الاستقرار في الأجل القصير: ففي بعض الدول العربية يميل الاعتماد على خام النفط إلى نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي بينما في دول عربية أخرى يصل الاعتماد على سلعة أولية او عدد محدود جدا من السلع الأولية و الصناعية البسيطة إلى نسبة متماثلة، و لم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة من تغيير هياكلها الاقتصادية و تنويع قواعدها الإنتاجية بشكل يحو عنها صفة الاختلالات الهيكلية فهي ما زالت تفتقر إلى العوامل اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية.

### الفرع الثالث: النزوع إلى القطرية.

حيث زادة النزعة إلى القطرية في الدول العربية خاصة بعد حصولها على استقلالها و أصبح مفهوم القطرية هو السائد على حساب البعد القومي و هذه الحالة من القطرية و التجزئة انعكست في مظاهر عديدة لعل من أهمها الاهتمام بالمشكلات القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة و التأكيد على غلبة المصالح القطرية على القومية، كذلك تجنب و تقادي الالتزامات الجماعية لصالح العلاقات الثنائية و المبادرة الفردية، وازداد الأمر سواء مع ظهور الدول النفطية و رغبتها في تحقيق تنمية

<sup>1</sup> - فؤاد ابو ستيت، مرجع سابق ذكره، ص ص 213 - 214 .

سريعة الأمر الذي أوقعها في فخ التبعية و تعميق الارتباط بالسوق الرأس مالية و أصبحت المصالح الأجنبية المستفيدة من الظاهرة البترولية عنصر معطلا للتكامل الاقتصادي العربي<sup>1</sup>.

**الفرع الرابع: عوائق سياسية.**

إن اختلاف الأنظمة السياسية و أشكال نظم الحكم فيها بما يترتب على ذلك تباين في الأولويات الاجتماعية و الفكرية و في الاختلاف حول هدف الوحدة الاقتصادية و سلبها الأمر الذي أدى وضوح الأهداف السياسية و عدم استقرارها عبر مدة معقولة من الزمن<sup>2</sup>.

و لاشك ان العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و يرجع ذلك إلى ان العملية التكاملية في المجال الاقتصادي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول إلا أن هذه العملية قوبلت بعثرات سياسية لعل من أهمها<sup>3</sup>:

**أولاً: غياب الإرادة السياسية.**

إن لغياب الوعي و الإرادة السياسية المتينة و الداعمة لعملية التكامل دورا بارزا في تعميق أزمتها، و كان الحرج السياسي لا الإقناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقيات و المشروعات العربية. وكثيرا ما كان التأخر في التطبيق الجدي لبعض الاتفاقيات و المشاريع نقل معها صلاحية الاتفاقيات و ان عدم الجدية في التطبيق و المتابعة أدت إلى غالبية النظرة الآنية على النظرة طويلة المدى<sup>4</sup>.

**ثانياً: عوامل سياسية ذاتية.**

التي تعيق أي عمل جدي بين الدول العربية و سوف يبقى العامل السياسي لفترة طويلة قادمة بمثابة العائق الأساسي أمام التوظيف الأمثل لعوامل القوة المتوفرة بكثرة حيث يتمثل هذا العامل في المماثلة التي تظهر عند القرار بعقد اجتماع القادات العرب لأسباب تافهة و وهمية في حين يتم التسابق لإبداء التعاون مع القوى الخارجية في صور الشراكة و الشرق أوسطية و غيرهما. و قد يرجع إلى ان التكامل يضر بمصالح الفرد و جماعته لان ذلك يعني التنازل للشركاء و البلدان الأخرى في عملية التكامل مما يحد من منطقة نفوذهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 75 - 76.

<sup>2</sup> محسن لنداوي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>3</sup> - بعلي منية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>4</sup> - د الرحمان تيشوري، التكامل الاقتصادي في مواجهة التحديات ، مجلة الحوار المتمدن، عدد 1368، عمان الاردن 2005، متوفرة على الموقع: <http://www.ahewar.org/dehat/show.art.asp?AID.49663> تاريخ الاطلاع 2016/02/17 على الساعة 11.08.

<sup>5</sup> - ونوغي فتحة و لرقط فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 277.

### ثالثا: العوامل الخارجية:.

قد تتحدد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في قطرها و بالتالي تعمل العوامل الخارجية على تغذية العوامل الداخلية الذاتية و تقوي نزعتها المعارضة للتكامل الاقتصادي سواء بطرق مباشرة او غير مباشرة.

### رابعا : الخوف من الذوبان و فقدان السيادة الوطنية.

و يعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي إلى التباطؤ و التردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل خاصة في المراحل المتقدمة منه أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة<sup>1</sup>.

### الفرع الخامس: العوائق الاجتماعية.

يمثل المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، احد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاققت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، ومن العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة و المقارنة و التفضيل و الحرص على تبنؤ دور الزعامة و الاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة، و لقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه التفرقة. و يضاف إلى المناخ الاختلافات الكبيرة التباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، هو من اقوي عقبات التكامل الاقتصادي، و التوحيد السياسي. و يضم الوطن العربي بين أقطاره بلاد غنية و أخرى فقيرة، فبينما عانت الصومال مثلا من المجاعة كانت دول الخليج البترولية تتمتع باقتصاديات قوية، و من الناحية الثقافية لم تتطور الثقافة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

### الفرع السادس : المعوقات الإدارية و المؤسساتية.

تتمثل في عدم وجود الأطر المؤسساتية و التشريعية الكفيلة بإنجاح التكتل الاقتصادي العربي. ان غياب مثل هذا النوع من المؤسسات يمثل احد أهم المشاكل لحاجة هذه الدول لبناء الأطر المؤسساتية و التشريعية الكفيلة بالتدخل في الوقت المناسب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-بعلي منية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup>- فؤاد أبو شتيت، مرجع سبق ذكره، ص 218.

هذه هي أهم المعوقات التي واجهت وما زالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والتي تحتاج إلى وقفة جادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية للتخلص منها حتى يتحقق الحلم العربي الذي بدأ من الخمسينيات و لم يتحقق حتى الآن و يرجع ذلك إلى عدم توفر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تطوير التجارة فيما بينها فاقصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية صماء تستهدف التكامل الاقتصادي العربي، بينما تم إفراغ هذه المراسيم و الوثائق من أي مضمون فعلي إلا إن الأمل ما زال معقود أن يتم الالتزام بهذه الاتفاقيات.

حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة قد الإمكان بماهية التكامل الاقتصادي العربي من الناحية النظرية بحيث تتوفر لنا فكرة شاملة عن الظاهرة التي احتلت مكانا بارزا في العلاقات الاقتصادية الدولية و أن رغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و السياسية و الأمنية.

و لقد مر التكامل الاقتصادي العربي في مسيرته بعدة مراحل و شهدت الخمسينيات ظهور أول محاولة للتكامل الاقتصادي العربي عرفت باتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي سنة 1953. و تمت هذه المحاولة بعد إنشاء جامعة الدول العربية سنة 1945 ثم تلاها مشروع الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1953 مرورا باتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964 و اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري سنة 1981، ليستقر العمل العربي المشترك عند إبرام اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1998م. و هذه الأخيرة في الحقيقة تعتبر محاولة بعث أو إحياء السوق العربية المشتركة، و في كثير من الأحيان كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي مجرد حبر على ورق.

يواجه كذلك التكامل الاقتصادي العربي جملة من التحديات التي افترضتها البيئة الدولية و رغم المعوقات التي صادفت طريق التكامل الاقتصادي العربي ووحدة الأمة العربية ، فان الدول العربية اتخذت عدة سبل و مقومات كتوفير الموارد الطبيعية إلى غير ذلك فأخفقت في البعض و نجحت في البعض الآخر.

و لتطوير التكامل الاقتصادي العربي مستقبلا اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إستراتيجية جيدة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال عدة محاور بداية باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية وصولا إلى تحقيق تنمية عربية مشتركة، لكن لا يكفي التخطيط ووضع الاستراتيجيات إذ لم تكن هناك إرادة عربية حقيقية للتطبيق.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

نظرا للتطورات التي حصلت في المجالس الاقتصادية و خاصة في الجانب التجاري، و عدم اتفاقية الجات لهذه التطورات خاصة في مجال تحرير التجارة السلع الزراعية و التجارة الدولية للخدمات. حاولت مع دول أخرى وسيلة أكثر كفاءة و صرامة لتنظيم شؤون التجارة الدولية و كانت جولة الارجواي لمناقشة هذا الموضوع و كللت المفاوضات في هذه الجولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتتولى تنظيم التجارة الدولية. و تشرف على تطبيق القرارات التي أفرزت في هذه الجولة و التي ورثتها عن الجات. بالإضافة إلى الاتفاقيات الجديدة منها اتفاقية الزراعة و حقوق الملكية الفكرية. غير إن هناك بعض الاتفاقيات لم يتم التوصل فيها إلى اتفاق نهائي استوجب التفاوض حولها خلال المؤتمرات الوزارية . و للإلمام بكل هذه الجوانب الم تعلقه بالمنظمة العالمية للتجارة و أهم الاتفاقيات و المؤتمرات الوزارية قسمنا الفصل إلى ثلاث 03 مباحث هي:

**المبحث الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة**

**المبحث الثاني: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة**

**المبحث الثالث: أهم المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة**

### ماهية المنظمة العالمية للتجارة

يأتي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لاستكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من أجل تحقيق كفاءة أفضل في الأداء التجاري و الاقتصادي العالمي، و رغبة في زيادة الناتج المحلي العالمي و الرفاهية الاقتصادية و حرية أكبر للتجارة الدولية، و الحد من المشاكل التجارية و الاقتصادية و المنازعات التي عرفتها التجارة الدولية، و تحرير التجارة الدولية و تنظيم آلياتها بالإشراف على جميع اتفاقيات المنظمة الملزمة و غير الملزمة و العلاقات التجارية بين الأعضاء، من خلال تطبيق مبادئها التي ورثتها عن الجات و احتوائها على هيكل تنظيمي تشرف على القيام بمهامها، و تطبيقها لأسلوب اتخاذ القرارات يختلف عن المنظمات العالمية الأخرى و هو ما سنتطرق إليه في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية.**

#### - نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

لقد رأَت الولايات المتحدة أنها لا بد لها أن تغير من لهجتها هذه لتحظى بقبول فكرتها ولو ضمناً، من طرف الدول المتعاقدة، و بالفعل فقد بدا من توجهها بالدعوة إلى بدا جولة جديدة للمفاوضات يساهم فيها المتفاوضون في تحرير أوسع للتجارة في السلع.

و في الفترة من 15 إلى 20 سبتمبر 1986. شارك في أعماله 92 دولة و أسفرت في نهايتها عن إعلان بدا جولة جديدة في المفاوضات التجارية. و التي تعرف باسم جولة الارجواي<sup>1</sup>.

و تعتبر جولة الارجواي من أهم جولات الجات على الإطلاق، ذلك لان النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الجولة سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على مستقبل التجارة الدولية<sup>2</sup>.

لقد استمرت المفاوضات على هذا النحو بين التضارب حتى عام 1991، و بالتحديد في ديسمبر 1991، إذ قدم مدير عام الجات وقتئذٍ "آرثر دنكل" و على مسؤوليته نصاً كاملاً لاتفاقية جولة الارجواي و ما تتضمنه من اتفاقيات .

بمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993 التي عرفت بجولة الارجواي<sup>3</sup> تم الإعلان عن ميلاد هذه المنظمة، التي أخذت على عاتقها مهمة الإشراف و الرقابة على تنفيذ اتفاقيات الارجواي وحل

<sup>1</sup>- أسامة المجذوب، الجات و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش. الدار المصرية، ط2، القاهرة، 2002، ص 49.

<sup>2</sup>- ناصر دادي عدوان متاوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، دون طبعة، الجزائر، 2003، ص 30.

<sup>3</sup>- سعيد سلامة جولة الارجواي و مناخ التفاوض الدولي، منشورة على الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.geocities.com> تاريخ الاطلاع: 2016/03/05.

ما ينشأ عنها من منازعات بين الدول الأعضاء، والعمل على إزالة كل العوائق ، بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية<sup>1</sup>.

و بهذا تعتبر جولة الارجواي أهم جولات التفاوض، فبالإضافة لكونها حققت تخفيضا كبيرا للتعريفية الجمركية مقارنة بالجولات التي سبقتها، و عملت على إلغاء الحواجز الكمية نهائيا سنة 2005<sup>2</sup>. و كان من ابرز نتائج الجولة، قرار تزويد النظام المتعدد الأطراف بجهاز أقوى و أكثر كفاءة لحل النزاعات التي تنشأ بموجب اتفاقية الارجواي، و هذا الاتفاق من شأنه تحسين النظام السابق بتوفير حدود زمنية صارمة للخطوات التي تمت معالجتها<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى أهم نتائج جولة مفاوضات الارجواي التي أنشئت بفضلها، والتي كانت امتداد للمفاوضات التي سبقتها، لتتول مهام تحرير التجارة الدولية من جميع القيود التجارية، و تحسين الأداء التجاري على المستوى العالمي، و من هذا المنطلق وجب علينا التعرف على هذه المنظمة و ظروف نشأتها.

### الفرع الأول: التعريف المنظمة العالمية للتجارة.

تطرق إلى تعريفها العديد من الباحثين لإعطائنا صورة دقيقة عنها و عن الإطار المؤسسي التي تعمل فيه ، ومن أهم هذه التعاريف مايلي:

**أولاً: منظمة التجارة العالمية:** إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشائها في عام 1994 م عبر اتفاقية و معاهدة تأسيسية تلزم الدول المنظمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية و الاستثمار و الملكية الفكرية و تمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية و المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع و الخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود و الرقابة على الجودة و رفع القيود الجمركية و الحماية التي تقدمها الدول لصناعاتها، و تطبيق قوانين الملكية الفكرية، و تعتبر هذه المنظمة هي الوريث لاتفاقيات الجات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- زيرمي نعيمة ، مرجع سابق،ص 83.

<sup>2</sup> - Anne.Mcguirk. le Programme de DAOHA de Developement in Revenue Finance Development. Paphication Trinest Ville de Fonds. Mon etare international ( FMC) septembre 2002.P 5

<sup>3</sup> - مجلس هلال : آلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية، مجلة الرباط الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 24. القاهرة، سبتمبر 2000.ص 7.

<sup>4</sup>- سمير اللقمانى: منظمة التجارة العالمية، أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية، ط1،

الرياض،2003، ص 20.

ثانياً: منظمة التجارة العالمية: هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل التجاري ذو النشاط الاقتصادي العالمي<sup>1</sup>.

ثالثاً: المنظمة العالمية للتجارة: و عرفها كذلك مؤتمر مراكش المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة في مادتيه الأولى و الثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة، و تتمتع بالشخصية القانونية و يتمتع أعضائها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم<sup>2</sup>.

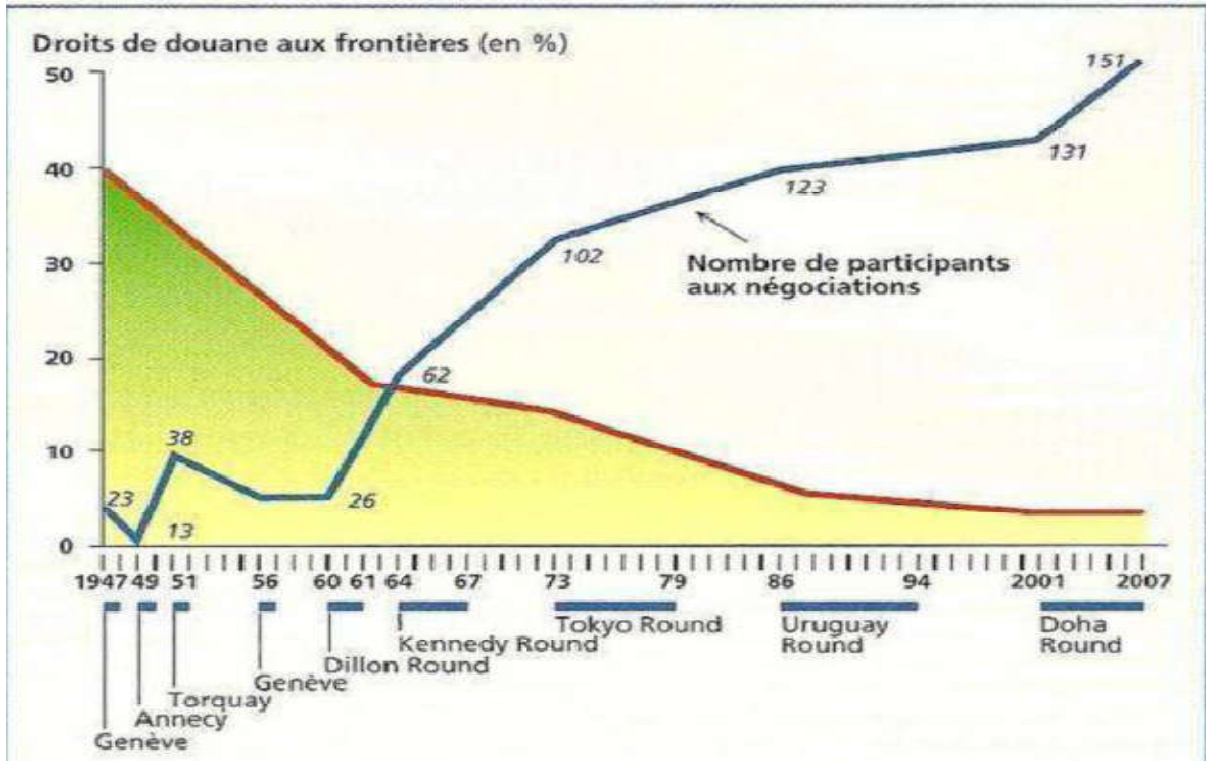
من التعريف السابقة نستخلص أن المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية لها شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و تقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها، و تمثل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف استناداً إلى كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات الأرجواي، بهدف مساعدة منتجي السلع و الخدمات و الصديرين و المستوردين على إجراء أعمالهم التجارية.

و يوضح الشكل التالي تطور المشاركين في المفاوضات من الجات إلى المنظمة إلى انخفاض الرسوم الجمركية عبر الحدود: الشكل رقم (03) تطور المشاركين في المفاوضات من الجات إلى منظمة التجارة العالمية و الرسوم الجمركية من 1947 إلى 2007.

---

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أرجواي لسياتل حتى الدوحة، الدار الجامعية، (د ط)، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 176.

<sup>2</sup> - محفوظ الشعب: المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، دون سنة نشر، الجزائر، ص 26.



المصدر: زيرمي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص 82.

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض الرسوم الجمركية عبر الحدود من جولة جنيف سنة 1947 حيث كانت تمثل 40 % ثم وصلت في جولة كيندي، و دائما في إطار الجات إلى اقل من 20%، ثم في جولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وصلت إلى اقل من 5%، كذلك يوضح الشكل عدد الدول الأعضاء المشاركين في المفاوضات بدءا من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث انتقل من 23 دولة إلى 151 دولة في 2007 خلال جولة الدوحة<sup>1</sup>

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

إن للمنظمة العالمية للتجارة هدفا رئيسيا تسعى إلى تحقيقه و المتمثل في تحرير التجارة الدولية (العالمية) أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية و في هذا الإطار تسعى هذه المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف ، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية

<sup>1</sup> - زيرمي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص 82.

الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء يمنح و تتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون المنظمة التجارية<sup>1</sup>.

#### - تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول و خاصة النامية، و تلك التي تمر بمرحلة انتقالية الى اقتصاد السوق<sup>2</sup>.

#### - حل المنازعات بين الدول الأعضاء:

لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الخلاف حول تفسير أحكام و اتفاقيات جولة الارجواي نظرا لكثرتها و تشعبها و بسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية<sup>3</sup>.

#### - تقوية الاقتصاد العالمي:

و ذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود و تسهيل الوصول الى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لها<sup>4</sup>.

#### المطلب الثالث: الوظائف و المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة: الفرع الأول: وظائف المنظمة العالمية للتجارة.

قد أوكلت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة القيام بالمهام التالية:

1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقيات الجماعية غير الملازمة.

2- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المتعلقة و بعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة الارجواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

<sup>1</sup> - فريق من خبراء المنظمة، الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية. ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، القاهرة، 2005، مصر، ص 60

<sup>2</sup> - محمد صفوة قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية. الدار الجامعية المنوفية، ط1، 2009/2008، ص 71.

<sup>3</sup> - بداوي محمد إبراهيم، اثر العولمة و المنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، دار الفكر العربي، ط1، 2011، ص 57.

<sup>4</sup> - بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة الجزائر ، 2010-2011، ص27.

3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في الشأن في جولة ارجواي<sup>1</sup>.

4- السعي الدؤوب إلى تحقيق التنمية المستدامة بالرفع من المستوى المعيشي للبشر و احترام البيئة، و لعل هذه المهمة هي اكبر مهمة سوف تضطلع بها هذه المنظمة و تأخذ القسط الكبير في أجندة المؤتمرات الوزارية القادمة ألت ستعقدها المنظمة في القرن الواحد و العشرين تماشياً مع ما سطرته ري ودي جانيرو في الأجندة 21 بمباركة كل قادة العالم.

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الوكالات التابعة لهما من اجل تحقيق قدر اكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

6- إدارة و مراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش<sup>2</sup>، 1994.

7- إيجاد منتدى للمفاوضات حيث تهدف الى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية، و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف.

8- العمل على تسهيل المعاملات التجارية بين الدول. الدولية<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ تلزم بها الدول الأعضاء و الدول التي تريد الانضمام إليها، من خلال حرية التبادل التجاري الدولي، ويتم تنفيذ هذه المبادئ بوجود هيكل تنظيمي يشرف عليها و يتخذ القرارات المناسبة وفق أسلوب تتميز به عن المنظمات الدولية الأخرى ، و التزمت الدول الموقعة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في إطار اتفاقية مراكش و ملاحقها المختلفة التي استندت غالبيتها على اتفاقية الجات على تطبيق المبادئ التالية:

#### 1- مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

هذا مبدأ أساسي و مشترك تم النص عليه في كل اتفاقيات التجارة، للسلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية بمقتضى هذا الشرط تتفق الدول الأطراف في المعاهدة على أن تتمتع بأية

<sup>1</sup> - د. علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية جولة ارجواي و تقنين نهج العالم ، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص 84.85.

<sup>2</sup> - ديب كمال، منظمة التجارة العالمية و التحديات البيئية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2015، ص 137.

<sup>3</sup> - غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2011/2012 ص 181.

شروط أفضل يمكن أن تمنحها الأطراف إلى دولة ثالثة بمقتضى معاهدة تبرم بينهما، إن هذا المبدأ يتضمن من ناحية سريانه على كل دولة<sup>1</sup>.

## 2- مبدأ الشفافية:

قد يتصور البعض أن الشفافية هي المرونة و التعامل بالطرق الدبلوماسية في العلاقات الإنسانية، غير أن الشفافية في مفهوم التجارة العالمية مختلف تماما. إذ يقصد بالشفافية أن يرى كل شخص ما يفعله الآخر. و بعبارة أخرى لا سرية في العمل التجاري الدولي. فكل دولة تشعر الدول الأخرى بما تصدره من قوانين و تعليمات الاتفاقيات متعددة الأطراف المعقودة في نطاقها<sup>2</sup>.

## 3- مبدأ التفاوض بين الأطراف من أجل التخفيض التدريجي المتبادل للرسوم الجمركية:

و طبقا لهذا المبدأ فقد تم خفض الرسوم الجمركية على السلع من خلال التفاوض و التخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية و ربط التعريفات الجمركية أي تثبيتها و الالتزام بعدم رفعها بعد ذلك وفقا لإجراءات محددة، و قد تتضمن إجراءات تعويضية للدول المتضررة عند زيادة التعريفات<sup>3</sup>.

## 4- مبدأ المعاملة الوطنية:

يقصد بمبدأ المعاملة الوطنية أن المنتج المستورد، عند دخوله إلى البلد المستورد ، يجب ان يمنح معاملة لا تقل تفضيلا أو رعاية عن تلك الممنوحة للمنتج المحلي<sup>4</sup>.

## 5- مبدأ المعاملة التفاضلية في العلاقات التجارية بين الشمال و الجنوب

- يعتبر هذا المبدأ مستحدثا في الإطار التجاري الدولي الذي تنظمه الجات إذ يتكفل هذا النظام بتقديم معاملة تفضيلية تجارية دولية الأخذة في النمو الاقتصادية بها<sup>5</sup>.

## 6- مبدأ حصر فرص القيود على الواردات و الصادرات:

تعد القيود الكمية ( نظام الحصص ) من اخطر العقبات التي تمنع من إتمام حرية التجارة الدولي ، لذا جاء هذا المبدأ الذي يلتزم بان التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية و عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية و هو ما نصت عليه المادة 11 من اتفاقية الجات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعية الجديدة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 10.

<sup>2</sup>- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر، ط1، عمان، 2006، ص 231.

<sup>3</sup>- خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية، الفرص و

التحديات ، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، ط1. الرياض، السعودية. 2009. ص 54.

<sup>4</sup>- بها حيرات لادس ، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، السعودية، ط1، 2006، ص 42.

<sup>5</sup>- فريق من خبراء المنظمة ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

7- مبدأ احترام قواعد المنظمة و تنفيذها بحسن نية:

من المبادئ الجوهرية في القانون الدولي مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، حيث أن ذلك يتوقف على حسن سير العلاقات الدولية . و يعتبر مبدأ حسن النية من المبادئ الأساسية في كل نظام قانوني<sup>2</sup>.

المطلب الرابع: العضوية و الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة :

الفرع الأول: العضوية في المنظمة

بلغ عدد أعضاء المنظمة 160 دولة إلى غاية 26 إلى جوان 2014 و هناك أكثر من 25 دولة طالبة للعضوية منها 5 دول عربية هي الجزائر . العراق . إيران ليبيا. سوريا. و السودان و اليمن ، إضافة إلى 4 دول انضمت مؤخرًا في سنة 2012 منها مونتيفرو ، روسيا الاتحادية و السامو و رسميًا جمهورية فانتواتو ، و دولتان صادقتا على مجموع النصوص للانضمام في مطلع 2013 تستطيع أي دولة غير عضو الانضمام عن طريق التفاوض للانضمام ، لكن يجب عليها ، خلال المفاوضات ، لموافقة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتتسجم و قواعد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف<sup>3</sup>.

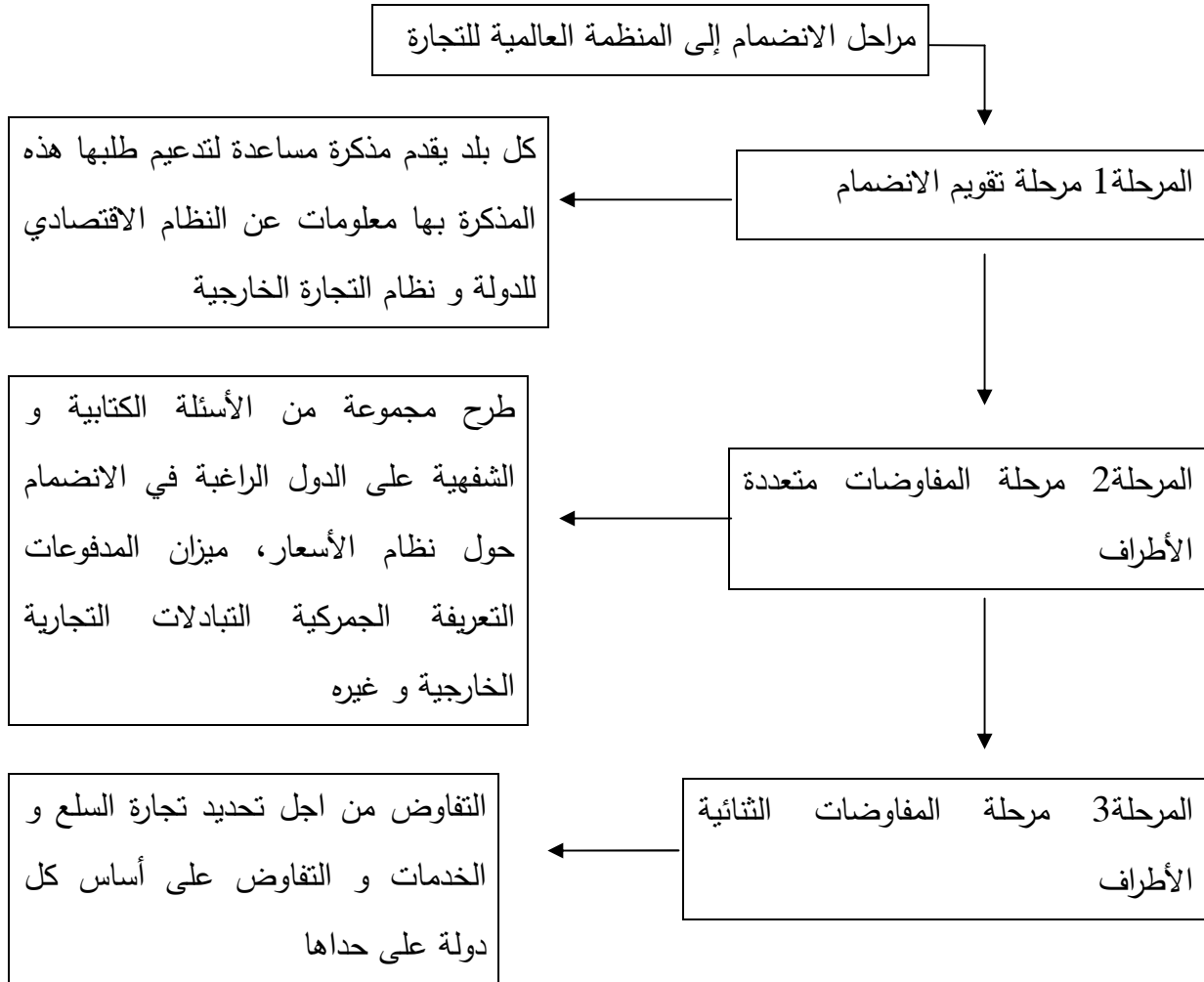
<sup>1</sup>- غردي محمد، مرجع سابق ذكره، ص 182.

<sup>2</sup>- جابر فهمي عمران، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية. حمايتها تسوية المنازعات، ط1، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2013، ص 51.

<sup>3</sup>- زيرمي نعيمة ، مرجع سابق ذكره ، ص83.

تتمثل مراحل الانضمام حسب الشكل التالي:

الشكل ( 4 ) مراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على سليم السعداوي الجزائر و منظمة التجارة العالمية أفاق و معوقات الانضمام ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية . الجزائر . 2008 ص 53 ص 54 إن طريقة التوجيه و الإدارة في منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيدا ، فالانضمام إليها لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات ، بينما يتم ذلك تدريجيا ، حيث تسبق العضوية مفاوضات عديدة بين المنظمة و الدولة الراغبة في الانضمام يتم فيها تحديد جميع مجالات تحرير التي ستلزم بها الدولة وفقا لمستوى النمو الاقتصادي للدولة<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - زيرمي نعيمة : مرجع سابق ذكره ، ص 83

**الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية :**

أحدثت المنظمة مجموعة من الهياكل التنظيمية بشكل يتلاءم مع وظيفتها و هذا ما أوردهته المادة الرابعة حيث ذكرت كل هيكل و ما يتمتع به من صلاحيات ، و قسمت هذه الهياكل إلى نوعين من الأجهزة نتطرق لما فيما يلي<sup>1</sup>:

**أولا : الأجهزة العامة :**

تشمل كل من المؤتمر الوزاري. المجلس العام الأمانة تسوية المنازعات والية استعراض السياسة التجارية

**- المؤتمر الوزاري :**

يجتمع مرة كل سنتين على الأقل ، ويمثل الجهة الرئاسية و يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويقوم المجلس بتنفيذ وظائف المنظمة و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة لذلك . فضلا عن اتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الاتفاقيات متعددة الأطراف ، بناء على طلب الدول الأعضاء

**- المجلس العام :**

هو الذي يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة و يتولى مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاده فضلا عن توله مهام هيئة فض المنازعات و مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء و يجتمع المجلس عند الحاجة<sup>2</sup>.

**- الأمانة:**

تتكون من الأمين العام للمنظمة و موظفون يتمتعون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها ، حيث يعين الأمين العام من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد صلاحياته ، و يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة و يحدد واجباتهم وصلاحياتهم و شروط خدمتهم طبقا للقواعد

العامة التي يحددها المجلس الوزاري

**- جهاز تسوية النزعات:**

يباشر عمله من خلال المجلس العام للمنظمة ، الذي ينعقد حسبما يكون ذلك مناسبا لاطلاع ومسؤوليات هذا الجهاز المشار إليه في وثيقة التفاهم العامة بتسوية المنازعات ، وعليه فان لجهاز

<sup>1</sup>- بها جيرات لالاس، مرجع سابق ذكره، ص82

<sup>2</sup>- عبد الناصر نزال العبادوي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبع الأولى ،

حق تعيين الرئيس، وان يضع قواعده و إجراءاته حسبما تقتضيه الضرورة لنهوض بالمسؤوليات المنوطة به و المتمثلة في :

التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية ، محاولة إرضاء أطراف النزاع دون اتخاذ المبادرة ، إجراء المشاورات بين الأطراف المتنازعة ، محاولة التوفيق و الوساطة بين الأطراف ، العمل على التسوية الفورية للحالات التي يبدي فيها الأعضاء ان إجراء قد صدمت عضوية يضر بالمصالح العائدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

#### - جهاز استعراض السياحة التجارية:

تم تأسيس هذا الجهاز لاستعراض السياسة التجارية للدول الأعضاء في إطار منظمة التجارة العالمية، بهدف القيام بتقويم عام و شامل للعلاقة بين السياسات و الممارسات من ناحية و النظام الدولي للتجارة من ناحية أخرى

#### ثانيا: الأجهزة المتخصصة .

هي عبارة عن أجهزة تتفرغ من المجلس العام تتخصص و ترتبط بقطاع من القطاعات محل تنظيم المنظمة و تتمثل في

#### أ- المجالس الرئيسية:

و هي أجهزة متخصصة تقوم بمباشرة أعمالها في مجال من مجالات التجارة الدولية الرئيسية كسلع الخدمات حقوق الملكية الفكرية ، لذا تم في نص الفقرة الخامسة من المادة الربع لاتفاقية مراكش إنشاء المجالس الثلاثة التالية

- مجلس شؤون تجارة السلع يشرف على سير اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف
- مجلس شؤون التجارة في الخدمات يشرف على سير الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات
- مجلس حقوق الملكية الفكرية : يشرف على سير الاتفاقيات المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية<sup>1</sup>.

#### ب- اللجان الفرعية

- وهي لجان تشكل بمعرفة المجلس الوزاري ومن بينها
- لجنة التجارة و البيئة و تعني بدراسة تأثير التجارة على البيئة

<sup>1</sup>- ناصر داددي عدنان متناوي محمد، مرجع سابق ذكره، ص65 .

- لجنة التجارة و التنمية و تعني بشؤون دول العالم الثالث و الدول الأقل نمو فيها
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات و تقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات
- لجنة الميزانية و المالية و الإدارة و تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة<sup>1</sup>.

### ج- السكرتارية:

- يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية برأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد له سلطاته و واجباته و شروط خدمته و فترة شغل منصبه و يعين المدير العام أعضاء موظفي السكرتارية و يحدد لهم واجباتهم و شروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المركز الوزاري
- ثالثا: اللجان عديدة الأطراف .**

هناك عدد من الاتفاقيات لم يوقع عليها سوا عدد محدود من الدول الأعضاء في المنظمة ، و هذه الاتفاقيات معروفة باسم اتفاقيات عديدة الأطراف ، تشرف على تنفيذها لجان متعددة الأطراف تضم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية فقط و هذه اللجان هي

- لجنة التجارة في الطائرات المدنية
- لجنة المشتريات الحكومية

<sup>1</sup>- سمير أقماني ، مرجع سابق ذكره، ص42 .

المبحث الثاني: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

تحدد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المبادئ العامة لتحرير التجارة و الاستثناءات المسموح بها ، كما تؤكد على الالتزامات المتخذة من طرف كل بلد عضو من اجل تخفيض الحقوق الجمركية و العوائق الأخرى للتجارة من اجل فتح الأسواق الخارجية.

تتضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أربع اتفاقيات هامة هي:

- اتفاقيات OMC في تحرير تجارة الخدمات. (GATS).
- اتفاقيات OMC في تحرير التجارة الدولية في السلع .
- اتفاقيات OMC في حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية (TRIPS).
- اتفاقيات OMC في إجراءات الإغراق و الوقاية و الدعم و الرسوم التعريفية.

هذا بالإضافة الى الاتفاقيات التكميلية و الملاحق التي تضم إجراءات الاستثمار خاصة المتعلقة بقضايا و مسائل محدودة ، مثل اتفاقية آراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIPS) . كل هذه الاتفاقيات قد وضعت لتنظيم التجارة الدولية، سنرى ذلك من خلال هذا المبحث<sup>1</sup>.

المطلب الأول: اتفاقية OMC في تحرير التجارة و الخدمات:

كان إدراج التجارة في الاتفاق انعكاسا لأهميتها الكبيرة من تحرير التجارة ، وقد شمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الالتزامات ، فطبقا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فإنه تحضر المعاملة التمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب<sup>2</sup>.

و قد تضمنت المادة 04 من اتفاقية الخدمات تسهيلات لزيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات في هذه الدول و رفع مستوى كفاءتها.

و لعل ما يحسب لهذه الاتفاقية أنها رفعت من جودة الخدمات المقدمة للإنسان و قلصت من تكاليف الاستفادة منها و هذا ما يدعم الجانب الاقتصادي و كذا الاجتماعي للتنمية المستدامة<sup>3</sup> .

و قد كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية و الدول النامية و خصوصا البرازيل و الهند من ناحية أخرى، حيث ترى الدول النامية أن تحرير التجارة

<sup>1</sup> - بن موسى كمال: المنظمة العالمية للتجارة و النظام العالمي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004. ص 154.

<sup>2</sup> - سمير محمد عبد العزيز: عالمية تجارة القرن الحادي و العشرين و منظمة التجارة العالمية و مؤتمراتها الوزارية و افع و مشاكل و تحديات المكتب العربي الحديث، د ط، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 401.

<sup>3</sup> - ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الخدمات سوف يؤثر سلبا على قطاع الخدمات فيها، و لإنهاء هذا الخلاف تم التوصل الى حل سوف يتم بموجبه فصل قانوني بين الهيئة التي تفاوض على الأمور المتعلقة بتجارة الخدمات<sup>1</sup>. كما يوضح الجدول الوارد أدناه

الجدول رقم (10) أهم الدول المصدرة للخدمات لسنة 1995. ( المليار دولار)

| الرقم | البلد                      | القيمة | النسبة المئوية |
|-------|----------------------------|--------|----------------|
| 01    | الولايات المتحدة الأمريكية | 162.3  | 16.2%          |
| 02    | فرنسا                      | 102.3  | 10.2%          |
| 03    | ايطاليا                    | 65.2   | 6.5%           |
| 04    | ألمانيا                    | 64.6   | 6.4%           |
| 05    | بريطانيا                   | 55.1   | 5.5%           |
| 06    | اليابان                    | 55     | 5.5%           |
| 07    | اسبانيا                    | 36.2   | 3.6%           |
| 08    | هولندا                     | 36.1   | 3.6%           |
| 09    | بلجيكا و لوكسمبورغ         | 34.5   | 3.5%           |
| 10    | النمسا                     | 30     | 3%             |
| 11    | استراليا                   | 25     | 2.5%           |

المصدر: دحماني خالد، الآثار المحتملة لانضمام لجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية، ذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2011/ 2012،ص 89.

- من خلال الجدول نرى أن تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول المصدرة للخدمات حيث بلغ دخلها من ذلك حوالي 162.3 مليار دولار في عام 1995. تليها فرنسا 102.3 مليار دولار ثم ايطاليا 65.2 مليار دولار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - دحماني خالد، الآثار المحتملة لانضمام لجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/ 2012،ص 89.

<sup>2</sup> - دحماني خالد ، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- و بمقتضى الاتفاق أيضا يلتزم الأعضاء بالدخول في الجولات تفاوضية متتابعة تبدأ بعد مرور (خمس سنوات) من تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، قد يكون التفاوض دوريا بعد ذلك بهدف رفع مستوى التحرير على أساس المنفعة المتبادلة و تحقيق التوازن الشامل بين الحقوق و الالتزامات<sup>1</sup>.

و تضمنت نصوص الاتفاقية الخدمات كل ما يتعلق بجوانب العمالة و الخدمات عبر الحدود على الأخص.

- انتقال الأشخاص لغرض السياحة.

- حركة العمالة المؤقتة

- شروط الاعتراف بالمؤهلات العلمية و الخبرات العلمية لمن يمارسون الخدمات المهنية مع العمل على تناسق هذه الشروط.

- ما يتعلق بحق الإقامة الدائمة<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع:

جاءت هذه الاتفاقية لتنظيم التجارة في السلع، حيث اتفق الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على الحد من العراقيل التي تواجهها التجارة الدولية في السلع و سمحت للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ضد التجارة غير العادلة، و هذه بحماية منتجاتها و أسواقها بوسائل لا تمس القوانين و نظم المنظمة، و فيما يلي سنحاول عرض أهم ما جاء حول التجارة في السلع<sup>3</sup>.

#### 1- اتفاقية السلع الصناعية:

لم يكن التوصل لاتفاق بشأن تحرير تجارة السلع الصناعية على الدرجة نفسها من الصعوبة التي مرت بها المفاوضات الأخرى لان الدول الصناعية المتقدمة كانت على استعداد للتوصل الى اتفاق بهذا الصدد باستثناء المنسوجات (الملابس)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الصادق بوشناق، تحرير التجارة و أفاق انضمام الجزائر إلى OMC، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم لاقتصادية و

التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، غير منشورة، 2011، ص 159.

<sup>2</sup> - دحماني خالد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>3</sup> - دحماني خالد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

4 - بن موسى كمال، مرجع سابق ذكره، ص 154.

## 2- الاتفاقية حول تجارة المنسوجات و الملابس:

تم إدراج المنسوجات و الملابس في اتفاقيات الجات بسبب إصرار الدول النامية على ذلك الى ما يقرب 50% من التجارة والغزل و المنسوجات و الملابس التي كانت تخضع لاتفاقية الألياف المتعددة.<sup>1</sup> نص الاتفاق إلغاء نظام الحصص الاستيراد التي يجري تحديدها بموجب الاتفاقيات الثنائية من الدول النامية المصدرة و الدول المستوردة ( المتقدمة) بشكل تدريجي على مدى عشر سنوات بدا من 1995 تعميم إخضاع تجارة المنسوجات و يتم إلغاء نظام حصص الاستيراد على أربعة مراحل نلخصها في الجدول التالي:<sup>2</sup>

جدول رقم ( 11 ) : آلية إلغاء الاتفاقية المتعددة للألياف و دمج منتجات المنسوجات و الملابس.

| المرحلة | التاريخ    | نسبة الاندماج |
|---------|------------|---------------|
| الأولى  | 1995/01/01 | 16%           |
| الثانية | 1998/01/01 | 17%           |
| الثالثة | 2002/01/01 | 18%           |
| الرابعة | 2005/01/01 | 49%           |

**المصدر:** فضل علي مثنى، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2000، ص 36.

و قد نصت الاتفاقية على إنشاء آلية انتقالية في حال حدوث زيادة مفرطة في الواردات، حيث نصت على حق الدول الأعضاء في حماية مصالحها عن طريق استخدام إجراءات للوقاية من خطر زيادة وارداتها من المنسوجات و الملابس.<sup>3</sup>

## 3- اتفاقية التجارة في السلع الزراعية:

خضعت الزراعة لتنظيم مرن في الماضي في ظل الجات مقارنة بالمنتجات الصناعية. أما في ظل جولة الارجواي فقد خضعت الزراعة لتنظيم صارم و إن كان هذا القطاع يخضع لتنظيم مرن في الكثير من

<sup>1</sup> - بن موسى كمال، نفس المرجع، ص 157.

<sup>2</sup> - د. سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام و أفاقه ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1، القبة القديمة، الجزائر، 2008. ص 27.

<sup>3</sup> - مرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، (عرض تحليلي لبنان و OMC) الدار الجامعية للطباعة و النشر ، دون طبعة، القاهرة، 2001، ص 41.

الجوانب<sup>1</sup>. تم في الاتفاق إلغاء كافة القيود التعريفية، ثم يتم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 36% في الدول المتقدمة، وذلك خلال 6 سنوات بدا سريان اتفاق منظمة العالمية للتجارة، و 24% في الدول النامية و خلال 10 سنوات، أما بالنسبة للدول الأقل نمواً فإن الاتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات دعم لتصدير السلع الزراعية بنسبة 36M من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات و بنسبة 21% من كميات الصادرات التي يتم دعمها، و ذلك بالنسبة لفترة الأساس التي هي 1988 – 1990 و في الدول المتقدمة على مدى 6 سنوات و يتم التخفيض بنسبة 24% من القيمة و 14% من الكمية ، و ذلك في الدول النامية و على مدى 10 سنوات<sup>2</sup>

و سنقوم بتلخيص ما جاء ذكره في الجدول الآتي:

الجدول ( 12 ) نسب التخفيضات الجمركية على السلع الزراعية:

| الدول<br>الرسوم و التخفيضات                                 | الدول المتقدمة 6 سنوات<br>1995 – 2000 | الدول النامية 10 سنوات<br>1995 – 2004 |
|-------------------------------------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|
| الرسوم الجمركية                                             |                                       |                                       |
| - متوسط التخفيضات على الموارد الزراعية                      | - 36%                                 | 24%                                   |
| - الحد الأدنى للتخفيضات على النوع الواحد                    | - 15%                                 | 10%                                   |
| الدعم الداخلي ( المحلي )                                    |                                       |                                       |
| - تخفيض متوسط إجراء الدعم او المساندة فترة الأساس 1986-1988 | 20%                                   | 13%                                   |
| - الحد الأقصى للدعم الداخلي                                 | 5%                                    | 10%                                   |
| التصدير                                                     |                                       |                                       |
| - تخفيض قيمة إعانات التصدير                                 | 36%                                   | 24%                                   |
| - تخفيض كمية الصادرات الخاصة للدعم ( فترة الأساس 1986-1990) | 21%                                   | 14%                                   |

المصدر: بن موسى كمال مرجع سبق ذكره، ص 156.

<sup>1</sup> - بهاجيرات لال داس، اتفاقية منظمة التجارة العالمية " المثالب و الاختلالات و التغييرات اللازمة " دار المريخ للنشر ، ط1، الرياض ، السعودية، 2005، ص 105.

<sup>2</sup> - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 23. ص 24.

#### 4- اتفاقية الصحة و الصحة النباتية:

يعتبر هذا الاتفاق مكملاً لاتفاق الزراعة لارتباط المنتجات الزراعية ، خاصة الغذائية منها، بصحة الإنسان و الحيوان و النبات ، كما أن هذه الأخيرة مرتبطة بقاعدة القيود الفنية على التجارة، بحيث يقر حق الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير الضرورية لحماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات<sup>1</sup>. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تدابير حماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات و قد حصلت البلدان النامية على معاملة تفضيلية بهذا الشأن<sup>2</sup>.

#### 5- اتفاقيات الإجراءات المصاحبة للتجارة السلعية

##### أ- اتفاقية الفحص قبل الشحن:

ينص هذا الاتفاق على ضرورة فحص البضائع قبل شحنها خاصة بالنسبة للدول النامية التي تقل بها الإمكانيات الإدارية و الفنية الكافية لتفتيش السلع المستوردة، و هذا يمنع إدخال السلع المغشوشة

##### ب- اتفاقية التقييم الجمركي:

تتضمن القواعد التي تنظم العلاقة بين سلطة الجمارك و المستوردين عند تحديد قيمة السلعة لأغراض فرض رسوم جمركية عليها، و هو يهدف الى تأمين استقرار التعامل تحقيق التوازن بين حق السلطات الجمركية في تحديد قيمة السلع المستوردة.

##### ج- اتفاقية تراخيص الاستيراد:

ينص هذا الاتفاق على حق السلطات الحكومية في فرض نظام تراخيص الاستيراد على السلع المستوردة بغية تنظيم دخولها إلى الدولة على أن تكون منح هذه التراخيص تلقائياً<sup>3</sup>.

##### د- الاتفاقية المتعلقة بقواعد المنشأ:

تعرف قواعد المنشأ على أنها منظومة القوانين و التشريعات و الأحكام و الآليات التي تتبعها و تطبقها أية دولة من اجل تحديد مشا السلعة ، إذ ينص الاتفاق المتعلق بها يمنع استعمالها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- برزيق خالد: أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، دون ذكر سنة ، ص 29.

<sup>2</sup>- عبد الواحد الغفوري: العولمة والجات و الفرص و التحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ص 80.

<sup>3</sup>- سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 39.

<sup>4</sup>- ديب كمال : مرجع سبق ذكره ، ص 153.

### الاتفاق حول الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار

لقد نص هذا الاتفاق في هذا المجال على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية و الاستثمارات الأجنبية. كما يقضي الاتفاق بتطبيق مبدأ الشفافية الذي يلزم الدول الأعضاء بالإعلان عن كافة تدابير الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

لقد شرعت المنظمة في وقت قصير عقب إصدار القانون الأمريكي في إجراء دراسات و استشارات تضع معاهدة دولية حول الموضوع اعتمادا على النظام الخاص و أدت المفاوضات بمعاهدة واشنطن في 1989<sup>2</sup>.

إن الدخول في اتفاقية (trips) بما تتضمنه من حقوق الملكية الفكرية يحتاج من الدول المنظمة و خاصة الدول النامية إلى استعدادات إدارية و قانونية فقد منحت اتفاقية (trips) الدول النامية فترة انتقالية مدة 05 سنوات قبل تنفيذ الاتفاقية تنتهي في 2000/01/01 (2/20) في حين تمنع الدول المتقدمة عاما واحدا للبلدان في التطبيق تنتهي في 1992/01/01 (1/20) و الدول الأقل نموا إلى 01 سنة كما يمنح الاتفاق الدول النامية 5 سنوات إضافة قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع<sup>3</sup>. و طبقا لاتفاقية تشمل الملكية الفكرية ، حقوق الطبع، و العلامة التجارية ، براءة الاختراع، و تصميمات الدوائر المتكاملة ، و الأسرار الصناعية.

و توضح الاتفاقية الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في مجلة حقوق الطبع 20 سنة في مجال براءة الاختراع و 7 سنوات في مجال العلامات التجارية، و ليس هناك الزام بتطبيق الاتفاق قبل مرور عام واحد على إنشاء منظمة التجارة العالمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بلعور سليمان : مرجع سبق ذكره ،ص 56.

<sup>2</sup> - كارلوس م: كوريا ، حقوق الملكية الفكرية، منظمة التجارة العالمية و الدول النامية، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض،السعودية،2008،ص 107.

<sup>3</sup> - د . عبد الله الحسين الخشروم : الوجيز في حقوق الملكية الفكرية الصناعية و التجارية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط2، الاردن، 2008،ص 42.

<sup>4</sup> - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ذكره،ص 34.

## المطلب الرابع: اتفاقية إجراءات الإغراق و الوقاية و الدعم و الرسوم الجمركية

### 1- اتفاقية مكافحة الإغراق:

لا يعد اتفاق مكافحة الإغراق ، م قبيل الموضوعات الجديدة في اتفاقيات النظام التجاري الدولي الراهن ، بل تعود إجراءات مكافحة الإغراق إلى مفاوضات جولة كيندي في بداية الستينات من القرن الماضي. حيث تناولت تفعيل المادة السادسة و هي المادة المتعلقة بقواعد مكافحة الإغراق و الرسوم المضادة<sup>1</sup>. لقد جاء اتفاق مكافحة الإغراق في اتفاقية مراكش تحت اسم الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة ذلك لأنها تنص على تحريم ممارسة الإغراق<sup>2</sup> .

إن اتحاد كثير من الدول النامية و العربية من اجل تنفيذ برامج لزيادة القدرات الوطنية على إقامة صناعات وطنية يجعل موضوعي الدعم و الإغراق مواضيع اهتمام مشترك<sup>3</sup>.

### 2- اتفاق الإجراءات الوقائية:

يتضمن هذا الاتفاق حق كل دولة عضو في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الصناعة المحلية بها نتيجة زيادة غير متوقعة في الواردات من أي سلعة بشكل يسبب ضررا كبيرا للصناعة و تتخذ الإجراءات في شكل قرض حصص<sup>4</sup>.

اعتبرت المادة ر01 من اتفاقية الجات أن هذه الإجراءات شرعية في حالات محددة إذا سمحت هذه المادة للعضو المتضرر ضررا جسيما، ان يقوم بتعديل او تعليق التزاماته جزئيا او كليا فيما يتعلق بالتعريفات على هذا المنتج، بغض النظر عن مصدره، على ان يطبق هذا الإجراء بصورة غير تمييزية<sup>5</sup>.

### 3- اتفاقية الدعم و الرسوم التعويضية:

يعتبر التوصل إلى اتفاق بشأن الدعم من أهم الانجازات التي تم تحقيقها في إطار جولة الارجواي ، لما كان لهذا الموضوع من دور في خلق خلافات حادة في إطار اتفاقية الجات، و لما كان يشكله من خطر حقيقي على مسيرتها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - معادل المهدي ،العولمة النظام الاقتصادي العالمي، و منظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، مصر، ط2004، ص243.

<sup>2</sup> - فضيل علي المثنى، الآثار المحتملة لمنظمة العالمية للتجارة، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص 76.

<sup>3</sup> - مروك نصر الدين، تسوية المنازعات في ظل منظمة التجارة العالمية، دار هومة للطباعة و النشر، ط 1، بوزريعة الجزائر، 2005، ص 21.

<sup>4</sup> - المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>5</sup> - المحامي خليل السمراني ، منظمة التجارة العالمية و الدول النامية، دار النفاس للطباعة و النشر. ط 1،بيروت، لبنان، 2003، ص 91.

<sup>6</sup> - المحامي خليل السمراني، مرجع سبق ذكره، ص 93.

هناك دعم مسموح به ولا يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة له مثل الدعم الموجه لبرنامج البحوث العلمية ، و الدعم الممنوح للمناطق الأقل نموا في الدولة و الدعم الممنوح للمشروعات<sup>1</sup>. إن من بين المهام الأساسية التي تتطلع بها المنظمة في زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات و العمل على رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء و التكفل بحقوق الملكية الفكرية و براءة الاختراع. كما تسعى المنظمة جاهدة من اجل توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي، وذلك من خلال ضبط معايير الجودة بالإضافة إلى محاربة عنصر التمييز في العلاقات التجارية.

### المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية لمنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر مؤتمرات منظمة العالمية للتجارة أعلى سلطة في أجهزة المنظمة و إحدى الآليات لتحقيق و تطبيق نتائج جولة الارجواي تفر اتفاقية إنشاء منظمة العالمية للتجارة ضرورة عقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين.

و سنستعرض في هذا المبحث إلى الموضوعات و نتائج المؤتمرات الخمسة التي انعقدت بعد اتفاقية مراكش 1995.

#### المطلب الأول: مؤتمر سنغافورة و مؤتمر جنيف:

##### الفرع الأول: مؤتمر سنغافورة.

يعتبر المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بسنغافورة في ديسمبر 1996 . هو أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد بعد إنشائها و بداية عملها في أول يناير 1995. و بمعنى ذلك أن هذا المؤتمر يأتي في إطار الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية<sup>2</sup>. و أصر في ختام أعماله إعلانا يدعو فيه الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول بها في المنظمة. كما دعى إلى التوسع في تبادل المنتجات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 343. ص 345.

<sup>3</sup> - آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2011، ص76.

أولاً: أهم موضوعات مؤتمر سنغافورة.

### 1- التجارة في تكنولوجيا المعلومات.

تتمثل التجارة في تكنولوجيا المعلومات حوالي 12% من التجارة العالمية و هو يفوق نصيب المنتجات الزراعية في التجارة العالمية، و نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في ها المجال فقد قامت بطرح الاتفاق بالمؤتمر فوقته 29 دولة، و هي تمثل 85% من حجم التجارة العالمية في تكنولوجيا المعلومات<sup>1</sup>.

### 2- التجارة البيئية:

نظرا لأهمية التي تراها الدول المتقدمة في العلاقة بين التجارة و البيئة فقد كانت السبابة لطرح هذا الموضوع للنقاش بغية التوصل إلى خلق معايير يجب الالتزام بها في التجارة الدولية<sup>2</sup>.

### 3- التجارة و معايير العمل:

حاولت بعض الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إدراج موضوع العلاقة بين التجارة و معايير العمل، ضمن المواضيع المدروسة في هذا المؤتمر إلا أنها واجهت معارضة شديدة من طرف الدول النامية.

### 4- تسهيل التجارة:

طالب الاتحاد الأوروبي باتفاقية تحرص على تبسيط إجراءات التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تحقيق التجانس في توبيب المستندات و الوثائق و نشر البيانات و تذليل العقبات البيروقراطية<sup>3</sup>.

### ثانياً: نتائج مؤتمر سنغافورة.

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات.
- استمرار قيام لجنة التجارة البيئية في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية و حماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حماية و تفويض منظمة لعمل الدولية في بحث هذا الموضوع.
- إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و الالتزامات التي قدمتها الدول المتخلفة للمنظمة في هذا الإطار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص 175.

<sup>2</sup>- ديب كمال، نفس المرجع، ص 164.

<sup>3</sup>- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص 174.

<sup>4</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 350.

- تحسين فرص الدخول إلى الأسواق في مجال الخدمات خاصة الخدمات المالية و حركة الأفراد و النقل البحري و الاتصالات الأساسية.
- موافقة بعض الدول على تحرير التجارة الدولية في منتجات تكنولوجيا المعلومات ، فقد رحب المؤتمر بهذه المبادرة و دعا إلى تفعيلها على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مؤتمر جنيف 1998.

1- انعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية اللاحق على مؤتمر سنغافورة في مايو 1998 في جنيف، ووافق انعقاد حلوله الذكرى الخمسين لانطلاق مسيرة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

2- أكد المؤتمر اهتمامه بمعالجة الأوضاع التي تؤدي الى تهميش البلدان الأقل نموا و ذات الاقتصاد الصغير و التزامه بدعم التنمية المستدامة<sup>2</sup>. بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ اتفاقيات التي اسفرت عنها جولة الارجواي مع تقييم التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل<sup>3</sup>.

### اولاً: أهم موضوعات مؤتمر جنيف.

لعل أهم الموضوعات التي ناقشها مؤتمر جنيف هي، نقل التكنولوجيا، الشفافية في عمل المنظمة التجارة العالمية، التجارة الالكترونية، التجارة و المديونية، و العلاقة المنظمة بين منظمة التجارة الدولية و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

### - التجارة الالكترونية:

نوقش موضوع التجارة الالكترونية لأول مرة في هذا المؤتمر، حيث تم الاتفاق على وضع برنامج عمل حول التجارة الالكترونية يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية و الفنية للدول النامية ، كما تم الاتفاق على عدم فرض الرسوم الجمركية على الرسائل الالكترونية. و ركزت التأكيد على أهمية الدعم الفني و المالي للدول النامية لتمكينها من انشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة في التجارة الالكترونية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 320.

<sup>2</sup>- عبد الواحد الغفوري، مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، الندوة الدولية حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات امام الدول العربية المنعقدة بالقاهرة ، مصر، 2007، ص 377.

<sup>3</sup>- سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>4</sup>- حشاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 170.169

- التجارة و المديونية:

قد اقترحت هذه الدول إنشاء مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين التجارة و المديونية الخارجية للدول النامية بهدف تحديد العلاقة المساهمة المطلوبة من النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف للتغلب على المشكلة وإيجاد حلول لها<sup>1</sup>.  
ثانياً: نتائج مؤتمر جنيف.

- نتيجة المفاوضات التي دارت في هذا المؤتمر خرج المؤتمر بإعلان يحتوي على النقاط التالية:
- التأكيد على ضرورة الالتزام الأمين بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الارجواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في سيائل.
  - إثارة الإعلان إلى رفض طرح معايير العمل حتى على مجموعة العمل حيث رفضت الدول النامية طرح هذا الموضوع نهائياً<sup>2</sup>.
  - أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاما في النمو و التوظيف و الاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة و التوسع فيها و تهيئة المناخ للعلاقات التجارية.
  - تنفيذ برنامج لإعداد المؤتمر الوزاري القادم في سيائل على أن يتضمن هذا البرنامج النقاط التالية:
    - ❖ إعداد برنامج المفاوضات المتفق عليها مسبقا على إجرائها في اتفاقية جولة الارجواي 1994 و المتعلقة بالزراعة و الخدمات.
    - ❖ إعداد التوصيات بشأن مواضيع جديدة تقترحها الدول الأعضاء للتفاوض.
    - ❖ مراجعة تنفيذ الاتفاقية الحالية لجولة الارجواي 1994<sup>3</sup>.

**المطلب الثاني: مؤتمر سيائل 1999.**

- في عام 1999 عقد المؤتمر الوزاري الثالث بمدينة سيائل الأمريكية بحضور ممثل 135 دولة بهدف الوصول إلى صيغة مرضية مقبولة لتحرير التجارة بكافة أنواعها في إطار منظمة التجارة العالمية مع مراجعة ما تم بشأن اتفاقية جولة الارجواي حيث تجري تلك المراجعة كل عامين طبقا لنصوص الاتفاقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 358.

<sup>2</sup>- حشاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

<sup>3</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 359 ص. 360.

<sup>4</sup>- سمير عبد العزيز : التجارة العالمية بين الجات 1994. و منظمة التجارة العالمية، مكتبة الشعاع الفنية، دون طبعة ، الاسكندرية،

- لقد عبرت البلدان النامية عن رأيها و قوة في هذا المؤتمر ، وهو ان الاتفاقية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية عبر الحدود و اتفاقية النفاذ إلى الأسواق و اتفاقية الملكية الفكرية هي اتفاقيات منحازة بشكل كلي و بائن لمصالح الدول المتقدمة. و تلحق الضرر بمصالح الدول النقدمة. و تلحق الضرر بمصالح الدول الفقيرة<sup>1</sup>.

أولاً: أهم موضوعات سيائل.

طرحت ففي مؤتمر سيائل عدة مواضيع ومن بين أهم هذه الموضوعات هي

- استكمال تحرير قطاع الزراعة:

كان الملف الزراعي في مؤتمر سيائل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات وذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية علي تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20 % و خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة الزراعية الي رسوم جمركية<sup>2</sup>.

- قطاع الخدمات:

لقد بدا الخلاف واضحاً بين الدول المتقدمة التي سعت الى إزالة كل العراقيل المختلفة أمام التجارة العالمية في الخدمات والدول النامية التي مازالت تولي أهمية بالغة لبعض القطاعات الخدمية فأى إجراء إضافي يؤدي الي فقدان المزايا التجارية<sup>3</sup>.

- التجارة وسياسة المنافسة:

نجد أن الاتحاد الأوربي يطلب بدء المفاوضات حول اتفاقية خاصة بهذا الشأن بينما عارضت الدول النامية الأمر إذ تري استمرارية عملية الدراسة والتحليل في مجموعة العمل المشتركة لهذا الغرض

- الشفافية في المشتريات الحكومية:

تعطي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة إلي هذا العنصر أما الاتحاد الأوربي فهو يطمح إلي أكثر من ذلك إذ يسعى إلي أن تعالج هذه الاتفاقية أحكاماً خاصة للوصول إلي الأسواق<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الواحد الغفوري: مرجع سبق ذكره، ص 378.

<sup>2</sup>- حشاوي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>3</sup>- احمد فاروق غنيم: المفاوضات الزراعية الجديدة و استراتيجية التفاوض المصرية ، مجلة السياسة الدولية، عدد 139. مصر ، جاني 2000، ص 209.

<sup>4</sup>- بن موسى كمال مرجع سبق ذكره، ص 323ص324.

ثانياً: أهداف مؤتمر سياتل.

عقد مؤتمر سياتل على تحقيق جملة من الأهداف:

- 1- وضع قواعد أقوى للنظام التجاري و المتعدد الأطراف للاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة.
- 2- إعطاء الدور التنموي للمنظمة و قدرتها على اتخاذ إجراءات خاصة لتنمية الدول الأعضاء.
- 3- تحسين نظام التجارة المتعددة الأطراف حتى تصبح أداة عملية لإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- 4- احداث المزيد من التحسن في النظام التجاري العالمي.
- 5- البحث لحل المشكلات العالقة و الخاصة بتنفيذ نتائج اتفاقية الارجواي الخاصة بالانفاذ الى أسواق الدول المتقدمة ( مشكلة الحصص . الدعم المحلي ) الذي يؤثر على المصدرين في الدول النامية<sup>1</sup>.

ثالثاً: أسباب فشل مؤتمر سياتل:

أن من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل ما يلي:

- 1- الصراع الدائم بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي خاصة حول الملف الزراعي، و ما زاد من حدة الخلاف سعي كل طرف إلى بناء تحالفات مضادة بهدف كسب المزيد من الدعم من الدول الأعضاء.
- 2- إدراج مواضيع جديدة ليست محل إجماع كقضايا البيئة.
- 3- التباين في المواقف بين الدول المتقدمة و الدول النامية فهذه الأخيرة أظهرت إرادة كبيرة لإسراع صوتها في مناقشة المواضيع المطروحة مع رفض أي هيمنة مطلقة للدول المتقدمة.
- 4- الظروف العامة و التنظيمية التي ميزت فترة انعقاد المؤتمر أدت في محلها عرقلة أي تقارب بين المؤتمرين ، حيث أن حجم الاحتياجات و المظاهرات التي ميزت مدينة سياتل<sup>2</sup>.

رابعاً: نتائج مؤتمر سياتل.

إن الشيء المؤكد هو فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية لتجارة الذي انعقد في الفترة من 1999/11/30 إلى 1999/12/23 و مهما يكن الأمر يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- انتهاء المؤتمر دون التوصل إلى أية قرارات تعالج المشكلات المتعلقة.

<sup>1</sup> - بن موسى كمال مرجع سبق ذكره، ص 317، 318.

<sup>2</sup> - عبير محمد البرنس، ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل و موقف البلد المتخلفة، مجلة السياسة الدولية، عدد 139، مصر، جانفي

2000، ص 215.

- 2- عدم الإعلان عن بدا جولة جديدة من المفاوضات التجارية على غرار جولة الارجواي.
- 3- ظهور قوة جديدة مناهضة للمزيد من تحرير التجارة العالمية يمكن التحكم بنجاحها على الأقل في رد الضغوطات الناتجة عن مؤدي العولمة.
- 4- نجاح القوى الراضية للعولمة في توجيه ضربة موجعة لمصادقية المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث : المؤتمر الوزاري بالدوحة.

انعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، في العاصمة القطرية بالدوحة للفترة من 14-9 نوفمبر 2001 في ظل أوضاع صعبة حيث ظهرت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تلت نشوء منظمة التجارة العالمية ، و لقد وجدت منظمة التجارة العالمية نفسها أمام معضلات حقيقية عديدة منها كيفية التعامل مع الكم الكبير من المسائل التجارية المعقدة<sup>2</sup>.

#### أولاً: أهم موضوعات المؤتمر الوزاري بالدوحة.

إن من أهم المواضيع التي تم مناقشتها في مؤتمر الدوحة ما يلي:

#### - تجارة المنسوجات:

أهم ما ميز هذا الجانب من المفاوضات هو تصدي الهند للقيود المفروضة على تجارة المنسوجات الدولية و عدم التزام الدول المتقدمة باتفاقيات دورة الارجواي فيما يخص بتحرير النفاذ لأسواقها و إبقاء الدول المتقدمة على الجانب الأكبر من نظام الحصص خلال الفترة الانتقالية المنفق عليها و التي تنتهي في 01 جانفي 2005<sup>3</sup>.

#### - الصحة العامة و حقوق الملكية الفكرية:

لقد أحرزت الدول لفقيرة انتصارا باهرا في قضية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية trips ، ونالت حقها أيضا كحكومات في الترخيص الإجباري لإنتاج الأدوية الرئيسية محليا بغير موافقة الشركات صاحبة براءة الاختراع الأصلية.

#### - علاقة التجارة الدولية بالاستثمار و المنافسة و الشفافية في المشتريات الحكومية:

هذه القضايا الثلاثة (الاستثمار و المنافسة و الشفافية في المشتريات الحكومية ) و علاقتها بالتجارة كانت من بين أهم المطالب التي نادى بها الدول المتقدمة مع حماية حقوق الملكية

<sup>1</sup> - بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 331.

<sup>2</sup> - عبد الواحد الغفوري، مرجع سبق ذكره، ص 379.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من الارجواي إلى سياتل وحتى الدوحة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2005، ص 430.

الفكرية، ونظرا للضغط المفروض من طرف هذه الدول فقد تم الاتفاق على استمرار التفاوض حولها<sup>1</sup>، مع إعطاء أهمية خاصة للتفاوض حول القواعد و الآليات الخاصة بتفعيل تطبيقها و علاقتها بالتجارة.

ثانيا: أهم النتائج التي جاءت في إعلان الصادر عن مؤتمر الدوحة.

- 1- أكد المؤتمر على أهمية إصلاح السياسات التجارية لضمان استعادة النشاط و استمرارية عملية النمو و التنمية المستدامة.
- 2- تأكيد الالتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة في اطار المنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية.
- 3- يؤكد المؤتمر في ضوء اتساع نطاق العضوية المسؤولية الجماعية لضمان و تفعيل مبدأ الشفافية و المشاركة الفعالة من طرف جميع الأعضاء<sup>2</sup>.
- 4- حصلت الدول النامية على بعض المرونة في حماية الصحة العامة في جانب اعلان حقوق الملكية الفكرية و الصحة.
- 5- تمكنت الدول المتقدمة و على رأسها اليابان من إدراج موضوع فض النزاعات داخل المنظمة.
- 6- إدراج موضوع الدعم الزراعي في المفاوضات العامة<sup>3</sup>.

المطلب الرابع: من مؤتمر بانكوك إلى هونغ كونغ:

الفرع الأول: مؤتمر بانكوك 2003 .

عقد المؤتمر في سبتمبر 2003 بمدينة بانكوك بالمكسيك ، و قدم كل من رئيس المجلس العام ومدير عام منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كانكون الوزاري للوزراء في الواحد و الثلاثين من أغسطس منه في عام 2003<sup>4</sup>.

وهو يعتبر امتدادا لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات ، وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة و العمل على تكريسها ميدانيا ، إلا أن الملاحظ على هذه الجولة هو الإخفاق الذي طبعها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 432،433.

<sup>2</sup> - اسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2006، ص 118.

<sup>3</sup> - رضا محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>4</sup> - محمد صفوات قابل، مرجع سبق ذكره، ص 170.

<sup>5</sup> - آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 73.

أولاً: أهم موضوعات مؤتمر بانكوك.

إن من بين أهم الموضوعات التي تم إطلاقها خلال المؤتمر الوزاري لبانكوك 2003 مايلي:

- القضايا المتعلقة بالمنافسة و التجارة

تم تقييم ما تم التوصل إليه في مؤتمر الدوحة و كذلك تكوين مجموعات عمل جديدة لتوسيع الاهتمام بدراسة هذه القضايا و اقتراح توصيات مساعدة على تنمية المبادلات الدولية في ظل المنافسة النزيهة.

- القضايا المتعلقة بالشفافية في المشتريات الحكومية:

طالب المؤتمرين بضرورة تشكيل مجموعات عمل إضافية لمناقشة القضايا المتعلقة بالشفافية في المشتريات الحكومية حيث دارت المفاوضات حول إمكانية تأسيس اتفاق متعدد الأطراف للشفافية في المشتريات الحكومية<sup>1</sup>.

قضايا التجارة و الاستثمار:

عقب مشاورات طويلة توصل المؤتمر الى صيغة تؤكد الدور الذي يمكن ان يلعبه اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمارات ، في تعزيز حركة راس المال عبر الحدود و نمو التجارة الدولية<sup>2</sup>.

ثانياً: أسباب فشل و نتائج مؤتمر بانكوك.

- أسباب الفشل:

يعود فشل هذا المؤتمر لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في سببين رئيسيين هما:

❖ الاختلاف الكبير في الرؤى بين لدول المتقدمة و الدول النامية حول جدول الأعمال خصوصاً الملف الزراعي.

❖ ظهور مجموعات من الدول النامية تتقدمها مجموعة العشرين و تبنيها الملف الزراعي.

بعد المناقشات الحادة التي ميزت الاجتماع خلص المجتمعون و خاصة الدول العربية إلى نتائج هامة جاءت على شكل توصيات أوجزها فيما يلي:

- العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادلات التجارية.

- الإسراع في استكمال إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية.

- مواصلة العمل حول القضايا العالقة.

<sup>1</sup>- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>2</sup>- بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 349.

- التأكيد مرة أخرى على القرارات و البيانات المتخذة في الدوحة و تكرر الالتزام بالعمل و الوفاء بها ميدانيا.

- دعم المؤسسات المالية و العربية لأبحاث منظمة الاسكو الساعية لتحديد اثر النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف على الدول العربية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : مؤتمر هونغ كونغ في الصين عام 2005.

يعتبر مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس و الذي عقد في الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر عام 2005، هونغ كونغ ، وقد شهد المؤتمر خلافا حادا حيث يرغب الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة السماح بدخول أسواق الدول النامية في مجال الصناعة و الخدمات<sup>2</sup>.

اولا: أهم موضوعات المؤتمر الوزاري بهونغ كونغ.

#### - الملف الزراعي:

تم التأكيد على إعفاء الدول النامية من التزام بتخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة الخارجية الذي تقوم بتقديمه لمنتجها الزراعيين كما تمت الموافقة على إدراج السماح يتضمن أنواع جديدة من الدعم المحلي<sup>3</sup>.

#### المعونة الغذائية:

أما فيما يخص المعونة الغذائية تم التأكيد على الالتزام بالإبقاء على مستوى ملائم و بمراعاة مصالح البلدان المتلقية لهذه المعونة و لذلك سيتم وضع إطار أمان للمعونة الغذائية<sup>4</sup>.

#### التجارة في الخدمات:

فقد نجحت الدول النامية في عدم تضمين إعلان هونغ كونغ أي إشارة إلى أهداف كمية للالتزامات الدول الأعضاء كمنهج تكميلي لمفاوضات الطلب العرض، كما نجحت الدول النامية في تعديل الصيغة الإلزامية لملاحق التجارة في الخدمات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- بن موسى كمال : نفس المرجع،ص 365.

<sup>2</sup>- مزياني بلال: المسالة بالزراعية في المنظمة العالمية للتجارة ، تمذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2014،ص 74.

<sup>3</sup>- آيات الله مولحسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

<sup>4</sup>- مزياني بلال، مرجع سبق ذكره ،ص 79.

<sup>5</sup>- آيات الله مولحسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

نتائج المؤتمر السادس بهونغ كونغ:

ثانياً: نتائج المؤتمر بهونغ كونغ .

- 1- إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2003.
- 2- البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال لخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و استراليا و نيوزلندا.
- 3- إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من سنة 2008.
- 4- رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة<sup>1</sup>.
- 5- الاتفاق على التخلص من مساعدات التصدير الزراعية بحلول عام 2013.
- 6- تم الاتفاق على ان توضع نهاية لدعم الصادرات المشوه المتصل بمسالة القطن بنهاية عام 2006<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حشاوي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 196، ص 197.

<sup>2</sup> - دحماني خالد، مرجع سبق ذكره ، ص 72، ص 73.

### خلاصة الفصل:

بمجيء الجولة الأخيرة من عام 1986 إلى 1993 التي تعرف بجولة الارجواي تم الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، و أخذت على عاتقها مهمة الإشراف و الرقابة على تنفيذ اتفاقية الارجواي و حل ما ينشأ عنها من نزاعات بين الدول الأعضاء.

و من بين المهام الأساسية التي تتطلع إليها المنظمة زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات و العمل على رفع مستوى المعيشة كما تسعى جاهدة لتوفر الحماية للسوق الدولي بالإضافة إلى محاربة عنصر التمييز بين الدول الأعضاء.

و يقود هذه المنظمة مؤتمر وزاري يجمع مرة كل سنتين على الأقل و يسهر على تسييرها مجلس عام يعهد إليه تطبيق الاتفاقيات و القرارات الوزارية و منذ تأسيس المنظمة عقد أربع مؤتمرات الأول بسنغافورة 1986 و الثاني بجنيف ماي 1998 و الثالث بمدينة سياتل في ديسمبر 1999، و الخير بالدوحة 2001، و كل هذا يهدف إلى تحقيق المزيد من التحرير في التجارة.

و نظرا لأهمية المنظمة و ما توفره من حماية لجميع الدول الأعضاء بها فقد ازداد عدد أعضائها ليصل إلى 144 دولة في سنة 2002.

# الفصل الثالث

### تمهيد

تعتبر الزراعة من القطاعات الهامة لأي اقتصاد خاصة وأنها تؤدي أكثر من دور في تحقيق الأمن الغذائي و في نفس الوقت توفر مناصب شغل و توفر المادة الأولية لبعض الصناعات التحويلية كما أنها تساهم في قيام فرع من فروع التجارة الدولية و هي تجارة المنتجات الزراعية

ولقد كثر الحديث و تعاضمت المخاوف من الآثار والعواقب التي قد تتجم عن تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف عن الدول النامية بعد نهاية جولة الارجواي ، وما أسفرت عنه من قيام منظمة التجارة العالمية ، نتساءل عن موقع الدول العربية داخل هذا النظام التجاري الدولي والآثار المحتملة على القطاع الزراعي العربي و الواقع لقد انقسم العديد من الباحثين حول موضوع الآثار التي قد تترتب على الزراعة العربية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية بينما من أن هناك الآثار سلبية على الدول العربية عنه انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن يرى أن هناك آثار ايجابية اكبر من سلبية و هو ما ستحاول معرفته في هذا الفصل الذي سيتناول

### المبحث الأول : التجارة الزراعية العربية البينية

### المبحث الثاني : التجارة الخارجية للسلع الغذائية النباتية في الوطن العربي

### المبحث الثالث : آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي

### المبحث الأول: التجارة الزراعية العربية البينية

تتكامل التجارة الخارجية من قطاع إنتاج السلع الغذائية في توفير الغذاء بالوطن العبي ،اذ تقوم الدول العربية بتصدير السلع الغذائية التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية ،وتنافسية وتقوم كذلك باستيراد سلع غذائية رئيسية . لتغطية العجز في الإنتاج منها إلى جانب سلع غذائية أخرى

### المطلب الأول: القطاع الزراعي في الدول العربية

إن الزراعة العربية تحتل أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية حيث المساهمة المرتفعة في توليد الناتج والدخل المحليين إضافة إلى استيعابها الجزء الأكبر من العاملين في<sup>1</sup> الاقتصاد ، أن دور القطاع الزراعي في الدول العربية و الذات في عملية التنمية يتأني من خلال ما يمكن أن تساهم به من مهام في تحقيق العملية.<sup>1</sup>

تشير التقارير و الإحصاءات الخاصة بالإنتاج الزراعي في الدول العربية إلى وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي و الحيواني اعتمادا على توفر بيانات مختلفة تفسح مجالات كافية للتنوع في إنتاج المحاصيل الزراعية المحروقة لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي لكل دولة تنتج الدول العربية منتجات زراعية نباتية متعددة تختلف أنواعها و كمياتها باختلاف الظروف المناخية و الموارد الطبيعية و لاقتصادية الموجودة في كل منها قد سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية عام 2005 نموا بلغ حوالي 2.8% بالمقارنة مع العام السابق

تعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول العربية بحيث يعتمد غالبية السكان العرب عليها ،و تضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الدول العربية القمح ، الشعير، الذرة الشامية ،و الذرة الرفيعة ، والأرز ، ويزرع القمح في معظم الدول العربية و الجدول التالي يبين قيمة التجارة البينية الزراعية في الوطن العربي<sup>2</sup> .

1- بن عمر الاخضر ،أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة الجزائر 2006-2007، ص60.

<sup>2</sup> - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006م، ص 49.

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم ( 13 ) قيمة التجارة البينية الزراعية في الوطن العربي

| الدول    | 2014م    |          |                 | 2013م    |          |                 |
|----------|----------|----------|-----------------|----------|----------|-----------------|
|          | الواردات | الصادرات | التجارة البينية | الواردات | الصادرات | التجارة البينية |
| الأردن   | 1.27     | 1.85     | 3.13            | 1.17     | 2.06     | 3.23            |
| الإمارات | 0.97     | 0.83     | 1.80            | 0.97     | 0.83     | 1.8             |
| البحرين  | 0.18     | 0.04     | 0.22            | 0.18     | 0.04     | 0.22            |
| تونس     | 0.14     | 0.42     | 0.56            | 0.14     | 0.42     | 0.56            |
| الجزائر  | 0.07     | 0.03     | 0.09            | 0.1      | 0        | 0.1             |
| السعودية | 2.40     | 1.87     | 4.27            | 3.28     | 2.55     | 5.83            |
| السودان  | 0.01     | 0.98     | 0.99            | 0        | 0.94     | 0.94            |
| عمان     | 0.92     | 0.67     | 1.59            | 0.95     | 0.69     | 1.64            |
| قطر      | 0.52     | 0.01     | 0.53            | 0.52     | 0.02     | 0.54            |
| الكويت   | 0.41     | 0.11     | 0.52            | 0.37     | 2.99     | 0.49            |
| لبنان    | 2.67     | 2.13     | 4.81            | 3.57     | 3.13     | 6.56            |
| مصر      | 0.48     | 2.93     | 3.41            | 0.56     | 0.22     | 3.69            |
| المغرب   | 0.28     | 0.28     | 0.56            | 0.28     |          | 0.5             |
| اخرى     | 0.42     | 0.16     | 0.59            | 0.34     | 0.13     | 0.48            |
| الاجمالي | 10.74    | 12.32    | 23.06           | 13.00    | 15.59    | 28.58           |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية المجلد (34) عام 2014 م.

من خلال الجدول لنا بان تلعب التجارة الزراعية العربية البينية دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، إذا أن زيادة حجم تبادل السلع الغذائية بين الدول العربية يؤدي إلى تقليص قيمة الفجوة الغذائية العربية بخفض الواردات من السلع الغذائية من خارج الوطن العربي ، وقد شهدت قيمة ، التجارة الزراعية

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

العربية البنينية زيادة في عام 2014م بنسبة 23.9% لتصل إلى 28.58 مليار دولار بعد ان كانت في 2013م 23.06 مليار دولار و تصدر لبنان الدول العربية من حيث مساهمتها في إجمالي التجارة الزراعية البنينية العربية بنسبة 23% ومن ثم تليها السعودية بنسبة (20.4%) ، و مصر بنسبة (12.9%) و الأردن بنسبة (11.3%)<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني أهمية الزراعة العربية

1- بعد القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة في عدد من الدول العربية من حيث مساهمته في الناتج المحلي و الإجمالي ، و استجابة لحوالي 29% من إجمال القوة العاملة ما يجعله مصدرا رئيسيا لمعيشة بنسبة كبيرة من السكان ، كما يعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية و الصناعات النسيجية

2- إن العمل في القطاع الزراعي يشكل ثروة حتمية لا بد للدول العربية إن تتبناها ضمن استراتيجياتها التنموية لمالها من مصالح اجتماعية و اقتصادية فزيادة المارد البشرية في القطاع الزراعي يمكن إن تخفف من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كتخفيف من حدة البطالة ن وانخفاض نسبة الفقر لما يشكله القطاع الزراعي من دخل لعملين ن و التخفيض من اكتضاض المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة ن والذي له انعكاسات خطيرة و كبيرة نظرا لمل يترتب عنه من هجرة للأراضي الزراعية . ولا يكون بتحسين الظروف الاجتماعية في الريف و تقديم الدعم المالي للعاملين في القطاع الزراعي.

3- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4- توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى .

5- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية .

6- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية .

7- تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية .

8- المساهمة في رفع النمو الاقتصادي الإجمالي للدول العربية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014م، ص 17.

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006م، مرجع سابق ذكره، ص ص 41، 43.

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

### المطلب الثالث واقع الإنتاج الزراعي العربي

تشير التقديرات إلى أن المساحة الإجمالية للدول العربية (1402) مليون هكتار و لا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة (80) مليون هكتار أي نحو (5.7% ) من المساحة الكلية للدول العربية و تقدر مساحة الأرض لسنة (2011) بحوالي (76) مليون هكتار مقارنة بحوالي (66) مليون هكتار لسنة (2000) ، وتعكس هذه الزيادة اتجاه السياسات الزراعية في معظم الدول العربية نحو التوسع الأفقي و استغلال المزيد من المساحة المتاحة و الصالحة للزراعة<sup>1</sup> و الجدول ( 14 ) يبين استخدامات الأراضي الزراعية في الوطن العربي

| السنوات | مساحة المحاصيل |         | مساحة الموسمية | المحاصيل المتروكة | مساحة الغابات | مساحة المراعي |
|---------|----------------|---------|----------------|-------------------|---------------|---------------|
|         | المطرية        | المروية |                |                   |               |               |
| 2012م   | 5.57           | 3.67    | 32.91          | 10.80             | 51.97         | 425.30        |
| 2013م   | 5.70           | 3.70    | 36.71          | 11.02             | 51.97         | 425.32        |
| 2014م   | 5.84           | 3.72    | 38.96          | 11.62             | 51.97         | 425.33        |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي  
مجلد 34 عام 2014 م

يتبين لنا بان تقدر المساحة التي تزرع في الدول العربية بنحو (72.1) مليون هكتار أي بنسبة (5.4%) من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي ، و يزرع ما نسبته (13.3%) من المساحة الزراعية بالمحاصيل المستديمة ، و (70.2%) بالمحاصيل الموسمية ، في حين تراجعت المساحة المتروكة في 2014م إلى نسبة (16.5%) بعد أن كانت نحو (17.3%) في 2013م، و (22.2%) في 2012م ، و إما الغابات و المراعي فتستغلان مساحة . تقدر بنحو (3.9%) و (31.6%) من مساحة الوطن العربي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مقدم عميرات ، مرجع سابق ذكره، ص 41.

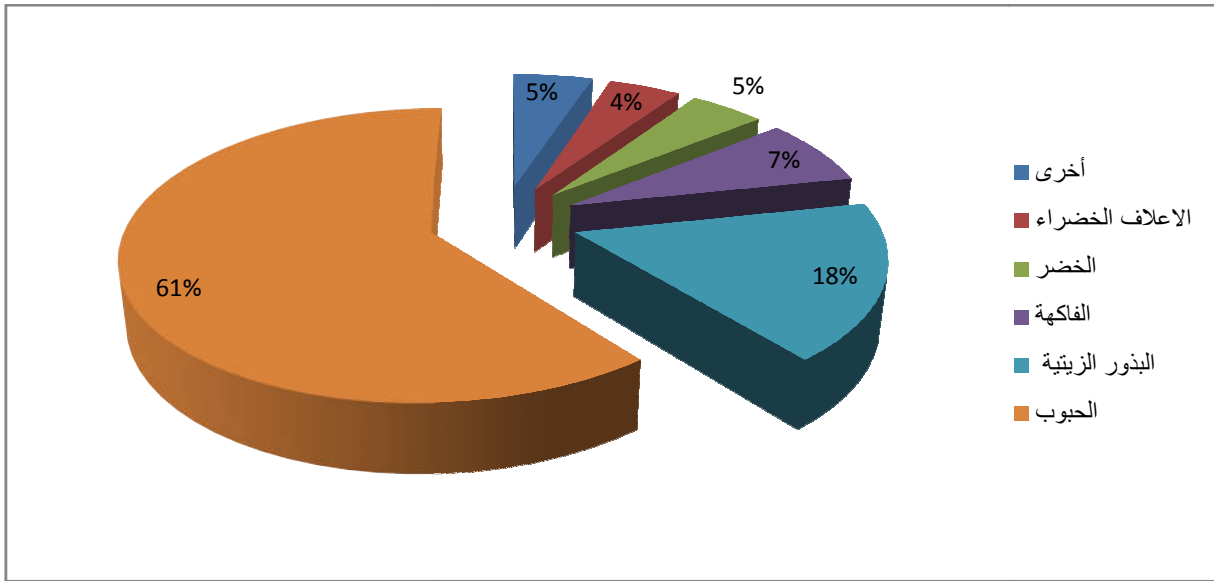
<sup>2</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضاع الأمن الغذائي 2014 مرجع سابق ذكره، ص 1

### المبحث الثاني التجارة الخارجية للسلع الغذائية النباتية في الوطن العربي

تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج السلع الغذائية في توفير الغذاء بالوطن العربي ، إذا تقوم الدول العربية بتصدير السلع الغذائية التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية و تنافسية ، و تقوم كذلك باستيراد سلع غذائية رئيسية لتغطية العجز في الإنتاج منها إلى جانب سلع غذائية أخرى<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: إنتاج السلع الغذائية النباتية

توفر قطاعات الإنتاج النباتي كميات مقدرة من السلع الغذائية ، التي تتاح للمستهلك في الوطن العربي ، وتتفاوت نسبة الإتاحة على مستوى الوطن العربي من هذه السلع كما تتفاوت من دولة لأخرى و الشكل ( 05 ) يمثل التركيب المحصولي في الوطن العربي عام 2014م



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضاع الأمن الغذائي 2014، ص 05.

من خلال الشكل نلاحظ أن تقدر المساحة المحصولية في الوطن العربي بنحو (60.1) مليون هكتار وفقا لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2014م بالمقارنة بنحو 57.1 مليون هكتار في 2013م . تشكل مساحة الحبوب نحو 60.8% من تلك المساحة المحصولية بينما تشكل البذور الزيتية و الفاكهة ما نسبته (17.5%) و (7.5%) على التوالي .

<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضاع الأمن الغذائي 2014 مرجع سابق ذكره، ص 15

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الغذائية في الوطن العربي إذ يمثل حجم المتاح للاستهلاك و يحتل القمح المرتبة الأولى في مجموع الحبوب من حيث الأهمية على المستوى العربي و يتشكل إنتاجه ما نسبته 6.8 % من إجمالي الإنتاج من الحبوب و يمثل الجدول ( 15 ) إنتاج و إنتاجية القمح في بعض الدول العربية<sup>1</sup>.

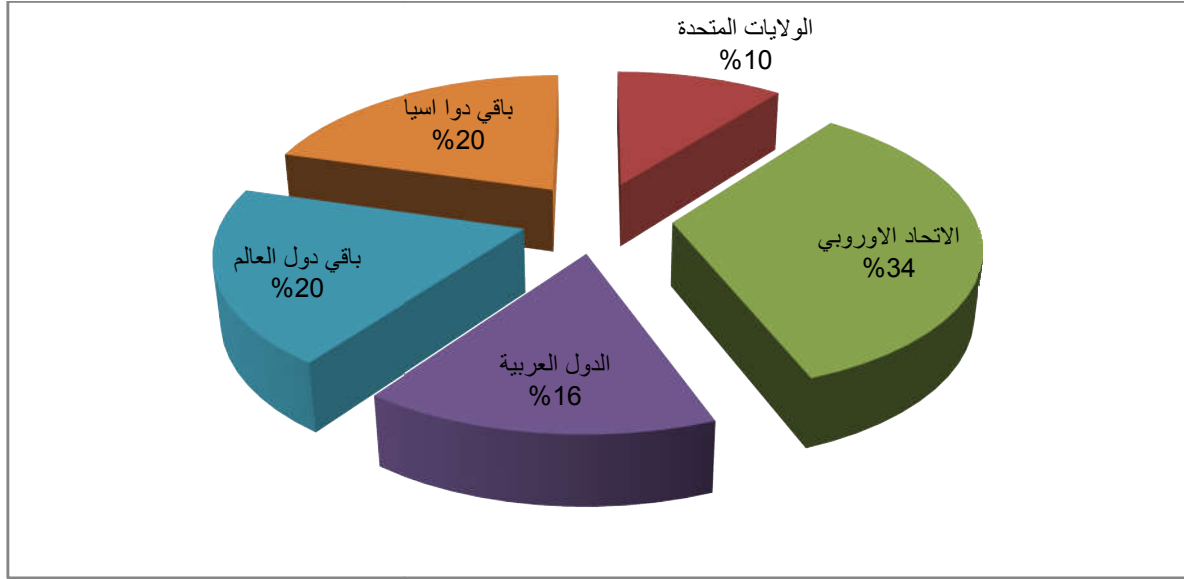
| الدولة  | الإنتاج (مليون طن) |       |       | الإنتاجية (طن/ هكتار) |       |       |
|---------|--------------------|-------|-------|-----------------------|-------|-------|
|         | 2012م              | 2013م | 2014م | 2012م                 | 2013م | 2014م |
| تونس    | 1.5                | 1.0   | 2.4   | 2.0                   | 2.0   | 2.1   |
| الجزائر | 3.4                | 3.3   | 3.3   | 1.8                   | 1.9   | 2.1   |
| العراق  | 3.1                | 4.2   | 4.5   | 1.8                   | 2.2   | 2.4   |
| مصر     | 8.8                | 9.4   | 9.5   | 6.5                   | 6.6   | 6.6   |
| المغرب  | 3.9                | 6.9   | 6.9   | 1.2                   | 2.1   | 2.2   |

**المصدر:** المنظمة العربية لتنمية الزراعة الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مجلد 34 2014م

لقد شهد إنتاج القمح في بعض الدول العربية ارتفاع خلال السنوات الماضية يرقى إلى مستوى الانجاز الحقيقي كما هو الحال في العراق الذي حقق درجة تقارب الاكتفاء الذاتي عام 2014 م، وتونس التي تضاعفت إنتاجها ، و المغرب التي بلغ إنتاجها نحو (6.9) مليون طن في حين استقر الإنتاج في الجزائر في حدود (3.3) مليون طن

أنتجت الدول العربية في عام 2014 نحو (4.2%) من الإنتاج العالمي للقمح الذي يبلغ نحو (718.5) مليون طن ، ويتركز إنتاج القمح في الوطن العربي بشكل رئيسي في كل من مصر و المغرب و العراق بالإضافة إلى الجزائر و تونس و تساهم تلك الدول الخمس 88.6% من إنتاج القمح في الوطن العربي و شكل ( 06 ) يمثل مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح عام 2014م.

<sup>1</sup> - المنظمة العربية لتنمية الزراعة، أوضاع الأمن الغذائي 2014 ، مرجع سابق ذكره ص5



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2014، ص 6.

من تحليل واقع الإنتاج الزراعي في الدول العربية يمكن ملاحظة ما يلي:

- 1- تحقيق تطور و واضح في إنتاج الحبوب رغم ان هناك تقارب في مستويات الإنتاج
- 2- تحقيق تطور المحقق في إنتاج الحبوب فان هناك تذبذباً واضحاً في هذا الإنتاج وعدم وجود اتجاه منظم نحو الزيادة ، ويمكن تفسيره من خلال التأثير المهم للعوامل الطبيعية المناخية على الإنتاج الزراعي
- 3- شكلت ثلاث محاصيل زراعية النسبة الأكبر في إنتاج الحبوب و هي القمح و الأرز و الشعير
- 4- وجود تطور كبير في إنتاج الخضر و الفواكه في الوطن العربي
- 5- درجة الانضمام في إنتاج الخضر و الفواكه في الوطن العربي اكبر مقارنة في إنتاج الحبوب وذلك راجع لاستخدام بعض معطيات التقدم العلمي و التكنولوجي في إنتاجها
- 6- ينتج الوطن العربي العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى كالباقوليات و القصب السكري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحسن وادي ، التخطيط و التنمية الزراعية في الوطن العربي في التخطيط للتنمية عربية المعهد العربي الكويت ، 2001 ص 86

## الفصل الثالث \_\_\_\_\_ واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

و الجدول ( 16 ) يبين تطور إنتاج بعض السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي ( مليون طن)

| السلع الغذائية  | متوسط الفترة<br>2012-2007 | 2013 | 2014 | معدل التغير بين متوسط<br>1014-2012-2007 |
|-----------------|---------------------------|------|------|-----------------------------------------|
| السكر المركز    | 3.01                      | 2.9  | 3.3  | 9.6                                     |
| قصب السكر       | 24.1                      | 23.6 | 23.4 | 2.9                                     |
| الشمندر السكري  | 10.7                      | 13.2 | 13.1 | 22.4                                    |
| البذور الزيتية  | 7.3                       | 8.7  | 9.2  | 26                                      |
| الزيوت النباتية | 1.8                       | 2.01 | 2.2  | 22.2                                    |
| الخضر           | 43.4                      | 54.1 | 56.2 | 29.5                                    |
| الفاكهة         | 29.7                      | 33.3 | 34.3 | 15.5                                    |
| الثمور          | 5.4                       | 5.5  | 5.7  | 5.6                                     |
| البقوليات       | 1.33                      | 1.4  | 1.4  | 5.3                                     |
| البطاطس         | 11.8                      | 14.8 | 15.1 | 28                                      |

المصدر. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مجلد 34  
2014

من خلال الجدول نلاحظ أن تزايد الإنتاج من جميع السلع النباتية الأخرى في 2014 م مقارنة بمتوسط الفترة (2012-2007م) عدا إنتاج قصب السكر الذي لم يؤثر انخفاضه في إنتاج السكر نظرا لزيادة إنتاج الشمندر السكري.

وعلى الرغم من زيادة إنتاج محاصيل البذور الزيتية لا تتناسب مع المساحة المزروعة منها التي تزيد (10) ملايين هكتار. الأمر الذي يصنع مجموعة الزيوت ضمن المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة ، وتقدر الزيادة في إنتاج البذور الزيتية في عام 2014م بنحو (26%) وكانت في إنتاج الزيوت نحو (22.2%) أما الخضر و الفاكهة و البطاطس فقد زاد إنتاجهم في عام 2014 م

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

مقارنة بمتوسط الفترة (2007-2012) ويعزي ذلك لأهميتها التصديرية الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بها من قبل الدول العربية

وتعتبر التمور من محاصيل الفاكهة ، المهمة و الإستراتيجية في الدول العربية التي تعتبر من أكثر مناطق العالم ملائمة لإنتاجها ، وتنتج الدول العربية نحو (75%) من إنتاج التمور في العالم الذي يقدر بنحو 7.6 مليون طن<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الصادرات والواردات الكلية و الزراعية في الوطن العربي

إن الصادرات و الواردات الزراعية قد حققت إيرادات صافية أي زيادة الواردات على الصادرات الزراعية و بالتالي فان الزراعة العربية لا تؤدي دورها في تسهيل عملية التنمية و وجود تفاوت و اسع في حصة الفرد الواحد من الواردات الزراعية ، علما بان مدى هذا الاعتماد مرتفع في معظم الدول العربية ارتباطا بزيادة الواردات الزراعية عن صادراتها من اجل تغطية احتياجات الأفراد<sup>2</sup> 1 و الجدول ( 17 ) يبين قيمة الصادرات و الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية في الوطن العربي

| البيان            | 2011م | 2012م | 2013م | 2014م |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|
| الصادرات الكلية   | 965.7 | 957.7 | 983.0 | 985.5 |
| الصادرات الزراعية | 26.6  | 26.6  | 31.0  | 32.6  |
| الصادرات الغذائية | 20.6  | 23.2  | 23.5  | 25.1  |
| الواردات الكلية   | 699.1 | 752.0 | 770.7 | 785.2 |
| الواردات الزراعية | 82.8  | 96.4  | 96.1  | 95.1  |
| الواردات الغذائية | 68.0  | 79.6  | 79.0  | 80.3  |

المصدر. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 34

م 2014

<sup>1</sup>- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي 2014 مرجع سابق، ذكره ص8، ص9.

<sup>2</sup>- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي 2014، نفس المرجع، ص9.

## الفصل الثالث \_\_\_\_\_ واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

لقد انعكست تطورات أوضاع إنتاج سلع الغذاء في الوطن العربي إيجاباً على أوضاع الجارة الخارجية للسلع الغذائية، حيث انخفضت قيمة واردات الوطن العربي من معظم السلع الغذائية الرئيسية وارتفعت قيمة مصادراتها في عام 2014 مقارنة بعام 2013 م ، بالإضافة إلى تحسن نسبة 77.0% من إجمالي الصادرات الزراعية العربية ،بينما تشكل الواردات الغذائية نسبة 48.4% من إجمالي الواردات الزراعية في الوطن العربي و بلغت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو 105.4 مليار دولار في 2014 ساهمت في ها الصادرات بنحو 25.1 مليار دولار و ارتفعت نسبة ،تغطية قيمتها لقيمة الواردات إلى نحو 31.3% مقارنة بنحو 29.7% في العام السابق<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- لمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي 2014 مرجع سابق، ذكره ص15.

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم ( 18 ) تطور كميات قيمة الصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية النباتية ، الكمية مليون طن (القيمة مليار دولار .

| البيان          | الصادرات     |        |              |        | الواردات     |        |              |        |
|-----------------|--------------|--------|--------------|--------|--------------|--------|--------------|--------|
|                 | متوسط الفترة |        | متوسط الفترة |        | متوسط الفترة |        | متوسط الفترة |        |
|                 | 2013 - 2007م | 2014م  | 2013 - 2007م | 2014م  | 2013 - 2007م | 2014م  |              |        |
|                 | الكمية       | القيمة | الكمية       | القيمة | الكمية       | القيمة | الكمية       | القيمة |
| القمح والدقيق   | 0.68         | 0.27   | 0.46         | 0.29   | 57.4         | 8.4    | 32.1         | 0.2    |
| الذرة الشامية   | 0.08         | 0.04   | 0.15         | 0.05   | 15.0         | 4.1    | 17.1         | 5.7    |
| الشعير          | 0.05         | 0.02   | 0.05         | 0.02   | 9.7          | 2.6    | 10.7         | 3.7    |
| الارز           | 0.58         | 0.57   | 0.56         | 0.54   | 5.7          | 3.4    | 8.6          | 4.5    |
| الذرة الرفيعة   | 0.14         | 0.02   | 0.34         | 0.03   | 0.6          | 0.2    | 0.9          | 4.4    |
| حبوب الدقيق     | 2.08         | 1.13   | 2.66         | 1.50   | 61.0         | 20.6   | 67.9         | 27.9   |
| البطاطس         | 0.89         | 0.33   | 1.75         | 0.49   | 0.7          | 0.4    | 0.7          | 0.5    |
| البقوليات       | 0.24         | 0.25   | 0.42         | 0.35   | 0.7          | 0.4    | 0.7          | 0.5    |
| الخضر           | 3.80         | 2.68   | 7.30         | 4.17   | 2.6          | 1.4    | 5.7          | 1.8    |
| الفاكهة         | 3.68         | 2.92   | 7.85         | 4.50   | 4.7          | 3.2    | 5.7          | 4.6    |
| السكر الخام     | 1.73         | 1.35   | 2.99         | 2.21   | 8.8          | 4.7    | 9.8          | 6.4    |
| الزيوت النباتية | 1.05         | 1.93   | 2.09         | 2.83   | 4.3          | 5.4    | 5.2          | 7.6    |

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية . الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية المجلد 34 عام 2014 م.

قد أدى تبني الدول العربية المنتجة الرئيسية للبطاطس و الخضر و الفاكهة لسياسات تنمية و تشجيع الصادرات من هذه السلع إلى زيادة كمية الصادرات العربية منها عام 2014م مقارنة بمتوسط الفترة (2013-2007 م) بنحو ( 96.6% ) و ( 92.1% ) و ( 113.3% ) على الترتيب و توضح بيانات

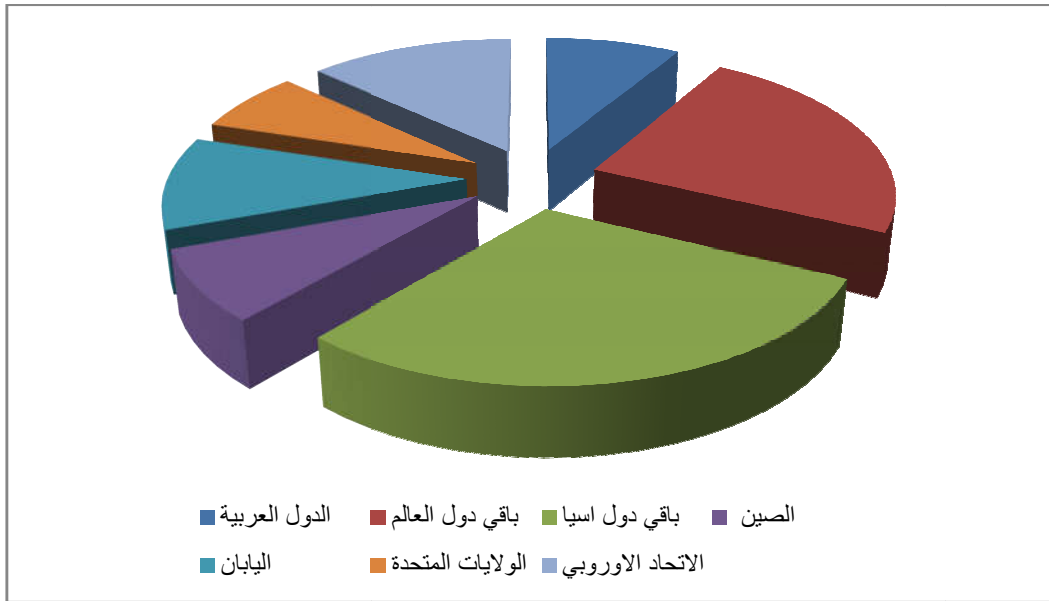
## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

الجدول ان قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية النباتية بلغت نحو (16.1) مليار دولار في عام 2014م مقارنة بنحو (10.6) مليار دولار المتوسط الفترة (2007-2013م) .

وبلغت قيمة الواردات السلع الغذائية النباتية في عام 2014م نحو (49.3) مليار دولار مقارنة بنحو (36.1) مليار دولار لمتوسط الفترة (2007-2013م) وتأتي الحبوب في المرتبة الأولى من هذه الواردات بنسبة (56.6%) وتليها الزيوت النباتية بنسبة ب(15.4%) ومن ثم السكر الخام بنسبة (13%) ويلاحظ تراجع الواردات من القمح في عام 2014م بينما استقرت و ارتفعت بالنسبة للسلع الغذائية الأخرى<sup>1</sup>.

لاشك أن الصادرات العربية و واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة وسوف يتحكم بها إلى حد بعيد عوامل خارجية تملئها التطورات الاقتصادية العالمية وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية و التكامل الاقتصادي العربي ، ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين هما التوجه التاريخي نحو العولمة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ثانيا الخيارات السياسية و الاقتصادية التي سوف تتخذها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات<sup>2</sup> و الشكلين ( 7-8 ) يمثلان اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين 2013.

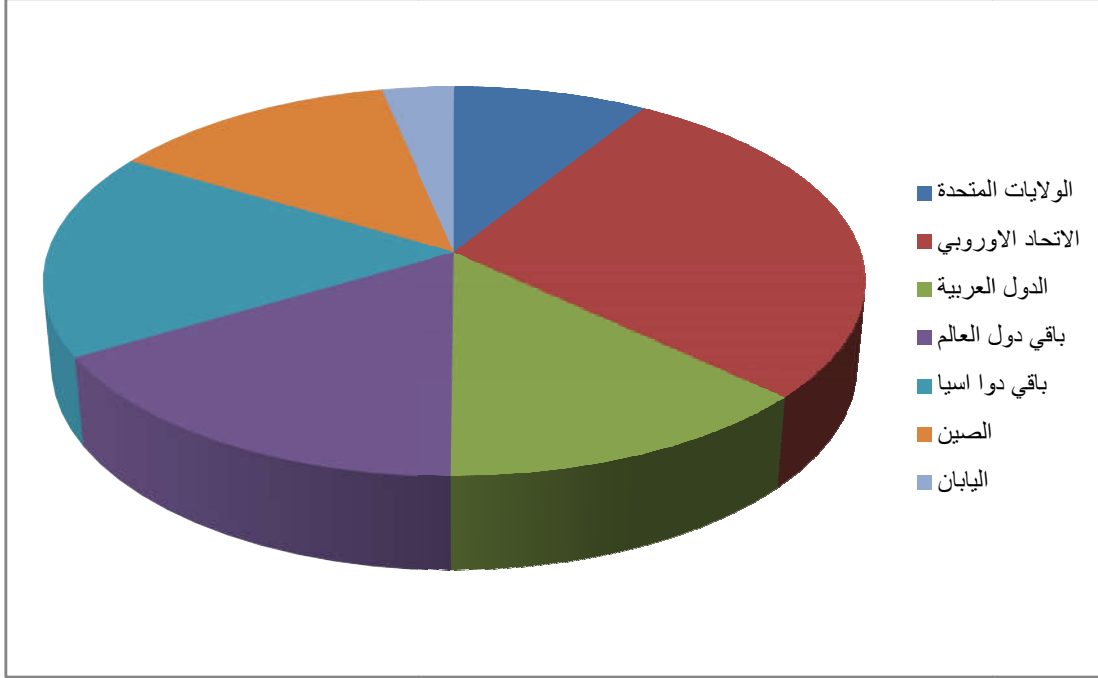
### المساهمة في الصادرات العربية %:



<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ارتفاع الأمن الغذائي العربي 2014 مرجع سابق ذكره ص16

<sup>2</sup> - حسين عبد المطلب الاسرج ، مرجع سابق ذكره ، ص8.

المساهمات في الواردات العربية %:



المصدر. عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص 7.

#### المطلب الثالث الناتج الزراعي في الوطن العربي .

قد ساهمت الظروف المناخية غير المواتية و قلة الأمطار وعدم انتظامها خلال الموسم الزراعي و ضعف استخدام التقنيات الحديثة في تراجع نمو الناتج الزراعي عن معدلاته الطبيعية في بعض الدول العربية وبما أن معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة فان إنتاجها الزراعي بقی دائماً معرضاً للمحددات الجوية و لموجات الجفاف المتتالية وتؤثر التباينات في الأرض القابلة للزراعة وفي موارد المياه ما بين الدول العربية على مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاد كل دولة على حد كبير<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ، ص50

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

والجدول رقم ( 19 ) يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية ( بالأسعار الجارية ) ( 2000،2005،2010،2013 )

| معدل النمو السنوي (%) |       | 2013      | 2012    | 2011      | 2010    | 2005      | 2000    | البيان                                            |
|-----------------------|-------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|---------------------------------------------------|
| -2012                 | -2000 |           |         |           |         |           |         |                                                   |
| 2013                  | 2013  |           |         |           |         |           |         |                                                   |
| 3.8                   | 11.1  | 2.734.061 | 2.633.5 | 2.389.234 | 2.075.4 | 1.166.512 | 715.908 | -ناتج المحلي الإجمالي                             |
|                       |       |           | 29      |           | 61      |           |         |                                                   |
| 5.3                   | 7.8   | 136.251   | 129.334 | 124.557   | 126.976 | 70.751    | 55.941  | -الناتج الزراعي                                   |
|                       |       | 5.0       | 4.9     | 5.2       | 6.1     | 6.1       | 7.8     | -نسبة الناتج الزراعي و الناتج المحلي الإجمالي (%) |

### المصدر - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ص 50

بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2013 م حوالي 136.3 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق ، وأصبح يمثل حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين سجل الناتج زيادة متوسطة بنسبة قدرها 7.8 في المائة خلال الفترة 200-2013 و تتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من دولة لآخر و فقا لاعتبارات و عوامل متعددة

من أهمها طبيعة الموارد المتوفرة في كل دولة من حيث تنوعها و وفرة عناصرها و تشير التغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، إلى أن مجموعة من الدول العربية حققت زيادة في ناتجها الزراعي ، مثل ليبيا و المغرب و الأردن و الجزائر و اليمن حيث بلغت 20.1 في المائة و 20 في المائة و 18.1 في المائة و 14.7 في المائة و 14.0 في المائة على التوالي ، كما كانت متواضعة نوعا ما في عدد من الدول العربية مثل العراق و مصر و السعودية و لبنان إذ تراوحت بين 3.3 في المائة و 5.1 في المائة و بالمقابل انخفض الناتج الزراعي في كل من السودان و القمر و تونس ، التي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 18 في المائة من الناتج الزراعي العربي بنسبة 7.1

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

في المائة و 5.6 في المائة و 2.8 في المائة على التوالي ، بسبب الأحداث الداخلية في بعض هذه الدول

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2013 ليصل إلى حوالي 389 دولار . وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام ، اذ بلغ حوالي 580 دولار في السودان و تراوح بين 348 دولار و 550 دولار في تونس و لبنان و مصر و السعودية و المغرب و الجزائر . وتراوح بين 2014 و 311 دولارا في اليمن و القمر و عمان و العراق و سوريا و الامارت . كما تراوح بين 48 دولارا و 162 دولارا في جيبوتي و البحرين وليبيا و قطر و الأردن و الكويت و موريتانيا .

و بوجه عام فان أداء القطاع الزراعي في الدول العربية من حيث النمو السنوي بلغ متوسط حوالي 7.8 في المائة خلال الفترة (2000 – 2013 ) بالمقارنة مع المعدل العالمي ، البالغ حوالي 2.7 في المائة ، ولا يمكن اعتبار ذلك مؤشرا معتبرا على أداء القطاع الزراعي بدون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأنشطة الزراعية على العوامل البيئية كالجفاف التربة<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: أثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي

بالرغم من توفر الإمكانيات الزراعية في الدول العربية إلا أن الإنتاج الزراعي العربي لا يلبي الحاجيات الزراعية العربية و التي تقوم بشدة عن طريق الاستيراد و ترجع أسباب ضعف الإنتاج الزراعي إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي العربي ، مما لاشك فيه أن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ستكون له أثار بالغة على القطاع الزراعي في الدول العربية ، خاصة على الإنتاج الزراعي ، و يفرض تحديات كبيرة على السياسة الزراعية للدول العربية<sup>2</sup>.

### المطلب الأول : السيناريو 1 الآثار السلبية:

إن أثار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في القطاع الزراعي على الدول العربية ستكون خطيرة ، لان خفض الدعم الزراعي ز خفض دعم الصادرات في الدول المصدرة سيؤدي حتما إلى دفع أسعار السلع

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سابق ذكره، ص51 ص52 .

<sup>2</sup> - شهام عبد الوهاب، البلدان النامية و النظام الاقتصادي العالمي الراهن . مجلة العلوم الإنسانية العدد 10- جامعة منتوري قسنطينة ، 1998، ص13 .

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

الزراعية إلى الارتفاع ، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الاختلالات في الموازين التجارية الزراعية العربية و أن الآثار السلبية للقطاع الزراعي العربي ستكون كبيرة و خطيرة نتيجة التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة و الدول العربية ، و عليه يمكن إجمال أهم الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي في الدول العربية فيما يلي ،

### 1- الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية الزراعية

إن اتفاقية تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية تنصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية الزراعية ، أن نصوص الاتفاقية ركزت في مجملها على تخفيض الرسوم الجمركية بمختلف أشكالها و أنواعها وعلى إزالة التشوهات المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية بتخفيض جميع أنواع الدعم المقدم للقطاع الزراعي .

- و من جهة أخرى سوف يؤدي تطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلى تناقص المنح و المساعدات التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لعدد من الدول العربية<sup>1</sup>.

### 2- التدخل في رسم السياسات الزراعية

- سيؤدي انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقليص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية و التي من بينها سياسة تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية بما يتفق مع ظروفها الواقعية و أهدافها الوطنية فالاتفاقيات الجديدة ، بما في ذلك اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية عدد من المجالات الو المنظمة العالمية للتجارة<sup>2</sup>.

- إن القطاع الزراعي في الدول العربية يعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم المقدم له من قبل الدولة بسبب ضعفه و هشاشة بنية القاعدية واعتمادها على الظروف المناخية المواتية .

### 3- فقدان الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية العربية

- إن الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج بعض المنتجات الزراعية ستضعف في مجال التنافس الدول ، لان ميزة الدول العربية تعتمد على عوامل ساكنة مثل المناخ توفر الري الخبرة التاريخية في الزراعة ، كما أن القدرات الإنتاجية ضعيفة فمثلا تبلغ إنتاجية الهكتار من الحبوب في المتوسط في العالم العربي 25.6 % من متوسط الإنتاجية في الدول الأوروبية ، و إنتاجية رأس من الألبان 10% من متوسط الإنتاجية في الدول الأوروبية ، و نسب المصنع من الإنتاج الزراعي يساوي

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014 ، مرجع سابق ذكره ، ص59

2- محمد صفوت قائل، الدول النامية والعمولة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الإسكندرية ، مصر، 2003، 2004، ص 95.

35.7% من نظيرة الأوربي ، و كل هذه المؤشرات دالة على انخفاض مرونة عرض الإنتاج الزراعي في الدول العربية كما ان الدول العربية ولا يما النفطية ، تقدم دعما للمزارعين هدفه تشجيع القطاع الزراعي ، حيث تقدم دعما يقدر بحوالي 40% من إجمالي تكاليف الإنتاج<sup>1</sup>.

#### 4- إلغاء الدعم على القطاع الزراعي :

لقد أقرت اتفاقية الجات الخاصة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية إلغاء الدعم المقدم للمزارعين و إعانات التصدير التي تمنحها الدول لقطاعها الزراعي ، مما سوق يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي للدول العربية بنوعيه النباتي و الحيواني الذي مازال يحتاج إلى دعم كبير للتأقلم مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة و عدم قدرته على المنافسة العالمية ، و هو ما سيؤدي إلى وضع الزراعة العربية في حالة من الاكتشاف اتجاه المتغيرات المفاجئة التي كانت ولا تزال تطرأ على الأوضاع الاقتصادية الدولية<sup>2</sup>.

#### 5- ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة

في ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية العربي فان الدول العربية ستصبح مضطرة إلى الاعتماد و بالأساس على قدرات العلم و التكنولوجيا التي ستشكل فيه التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة للوراثة و زراعة الأنسجة و تكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بإنتاج الغذاء وبالتالي فان هذه الدول هي الأكثر حاجة لاستخدام هذه التكنولوجيا لتطوير و تحسين قطاعها الزراعي<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني: السيناريو 2 الآثار الايجابية

بالرغم من أن تحرير تجارة السلع الزراعية بموجب الاتفاقية لن يكون سريعا أو كاملا ، إلا أن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها وضعت قوانين جديدة مهمة لفتح الأسواق وسوف تحول القيود التجارية في مجال الزراعة إلا أن الدول العربية تختلف فيه بينما حسب درجة تأثرها واستفادتها تبعا لهيكل صادراتها و وارداتها و سنحاول فيما يلي التركيز على بعض ايجابيات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي في الدول العربية .

<sup>1</sup> - عبيرات مقدم ، مرجع سابق ذكره ص290

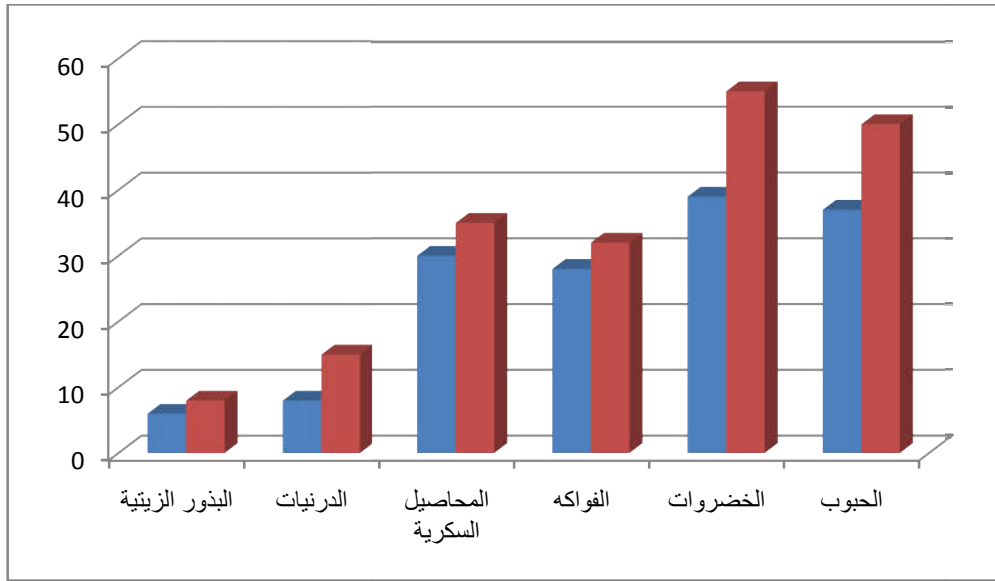
<sup>2</sup> - السيد عاطف الجات و العالم الثالث دراسة تقويمية للحات وإستراتيجية المواجهة ، مجموعة النيل العربية ط1، القاهرة ، 2002، ص194.

<sup>3</sup> - عيد المطلب عبد الحميد .، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و افاقة المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر، ص244

## الفصل الثالث ———— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

1-انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي: يمكن أن يؤدي تحرير التجارة العالمية إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنعة ، وبالتالي ستستفيد الدول العربية و خاصة ذات الموارد الزراعية منها من احدث التقنيات المستعملة في قطاع الزراعة<sup>1</sup>.

والشكل (9) يمثل تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000 و 2012



المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للدول العربية بيانات الإنتاج الزراعي ابريل 2013.

إن تطور الأداء الزراعي العربي يعتمد على تطوير الأفقي لزراعة العربية، الذي يتطلب تشجيع الاستثمار لتنفيذ المشروعات استصلاح الأراضي، وتوسيع قاعدة الموارد للإنتاج النباتي والحيواني إلى جانب توسع الراسي باستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة العربية ، كما يلزم مواجهة التحديات المناخية والحد من أثارها السلبية لتحسين كفاءة الأداء، من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية ، وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقاء و البحث والتحليل والتنبؤ والمحافظة على الموارد المائية ورفع كفاءة استغلالها وبصفة خاصة مياه الأمطار ، وعدم زراعة الأراضي الهامشية الى جانب الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقنيات الحيوية كاستخدام الأصناف المستتبطية ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف و الحرارة والملوحة واختيار التراكيب المحصولية الملائمة ، وتطوير نظم

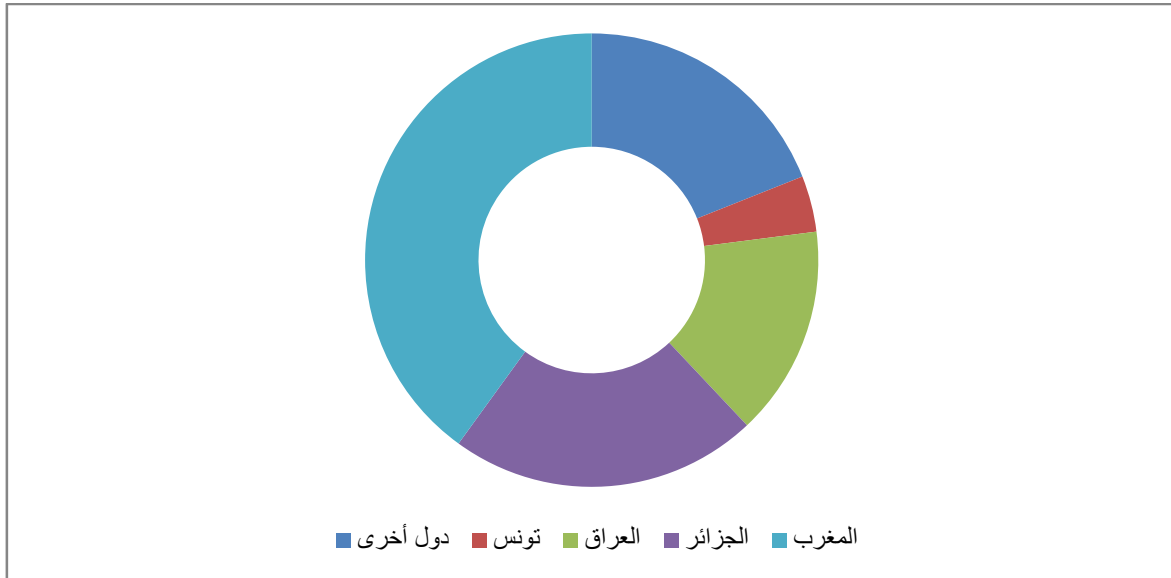
<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد مرجع سابق ذكره ص 59

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة ، ويأتي في هذا السياق ضرورة تنسيق السياسات الزراعية العربية من منظور تكاملي في مجال البحث العلمي .

### 2- الاستفادة من التفضيلات التي إتاحتها اتفاقية الزراعة .

يمكن للدول العربية أن تستفيد من المزايا و التسهيلات و الاستثناءات المقدمة من المنظمة العالمية للتجارة إلى الدول النامية الموردة للغذاء ، لمواجهة الآثار السلبية التي قد تترتب على تخفيض الدعم من الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي ، في حالة الانضمام مضافا إليها فترات السماح 10 سنوات<sup>1</sup>. والشكل (10) يبين مساهمة الدول العربية في إنتاج الشعير عام 2014م



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضاع الأمن الغذائي 2014، ص 7.

لقد ارتفع إنتاج الشعير و الذرة الشامية في الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية إلا انه لمقابلة، الاحتياجات العلفية ، من هذين المحصولين مازال يعتمد على الاستيراد بصفة رئيسية حيث أن الإنتاج العربي، يغطي ما نسبته (32%) و (37%) من حجم الاحتياجات السنوية على الترتيب، ويتركز إنتاج

<sup>1</sup> - لوزري نادية . انعكاسات انضمام الجزائر ال المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية

العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006 ص111

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

الشعير في الزراعات البعلية، بكل من المغرب والجزائر و تونس بينما تنتج الذرة الشامية بنظام الزراعة المروية بصفة رئيسية في مصر و التي تنتج نحو (82%) من إنتاج المحصول في الوطن العربي<sup>1</sup>.

### 1-تشجيع الإنتاج الزراعي و تحسين نوعيته .

إن تخفيض الحواجز الجمركية و إزالة الدعم عن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة سوف يشجع المنتجين الزراعيين في الدول العربية على زيادة إنتاجهم ن هو ما سيؤدي إلى تشجيع الصادرات الزراعية العربية و إمكانية زيادة نفاذها إلى الأسواق العالمية ، كما سيساعد فتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتجات الزراعية العربية على تحسين نوعية الإنتاج و فق المواصفات التي تطلبها تلك الأسواق ، و هذا يشكل آلية تنشيط هامة لتطوير أساليب الإنتاج و كفاءته مما يساعد على تنمية القطاع الزراعي. والجدول ( 20<sup>2</sup> ) إنتاج الذرة الرفيعة في بعض الدول العربية و العالم (طن.هكتار)

| الدول        | 2012م | 2013م | 2014م |
|--------------|-------|-------|-------|
| السعودية     | 2.5   | 3.1   | 3.2   |
| السودان      | 0.21  | 0.43  | 0.43  |
| الصومال      | 0.31  | 0.85  | 0.85  |
| العراق       | 0.73  | 0.86  | 0.88  |
| مصر          | 5.3   | 5.4   | 5.4   |
| الوطن العربي | 0.32  | 0.52  | 0.53  |
| العالم       | 1.45  | 1.47  | 1.47  |

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية 2014م

ارتفع إنتاج الذرة الرفيعة في الوطن العربي في عام 2014 م ليصل إلى نحو (8.2) مليون طن، وذلك لتحسين معدلات هطول الأمطار في السودان الذي ينتج نحو (74%) من الإنتاج العربي من المحصول في مساحة تعادل نحو (90% ) من مساحته الإجمالية وبمعدل إنتاجية متدنية تقدر بنحو (0.43) طن هكتار. والى جانب السودان تساهم مصر بنحو (10.1%) من إنتاج الذرة الرفيعة عربيا في مساحة

<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية . أوضاع الأمن الغذائي العربي مرجع سابق ذكره ص7

<sup>2</sup> - السيد عاطف ، مرجع سابق ذكره ، ص 175.

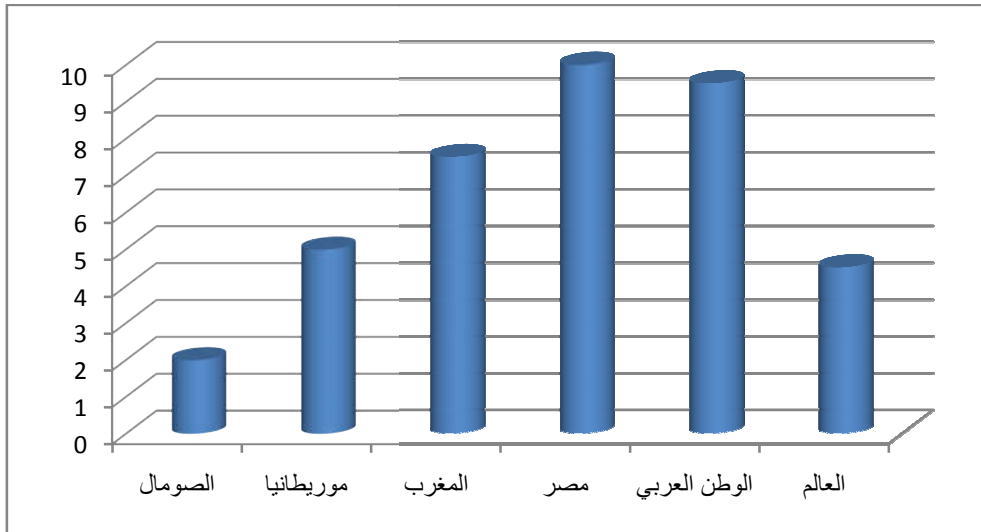
## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

تقل عن (1.0%) من مساحة المحصول الإجمالية في الوطن العربي وذلك لارتفاع إنتاجية المحصول فيها إلى نحو (5.4) طن للهكتار نتيجة للزراعة المروية و يعتبر تطوير إنتاج الذرة الرفيعة في السودان هو أساس تطوير إنتاج المحصول في الوطن العربي ، وزيادة الكميات المنتجة منه لمقابلة الطلب المتزايد عليه لاستخداماته الغذائية و العلفية<sup>1</sup>.

### 4 إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي في الدول العربية

من خلال تطرقنا لواقع القطاع الزراعي في الدول الأوربية تبين إن هذا القطاع يعطي أهمية كبيرة من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية وخاصة النفطية منها ، هو ما تعكسه النتائج التي يحققها هذا القطاع في مجال الإنتاج والتصدير واعتمادا و بدرجة كبيرة على الظروف المناخية و عدم ترشيد استخدام الموارد الزراعية بشكل امثل ، إن تخفيض الدعم المخصص للقطاع الزراعي سيؤدي إلى إنتاج كميات اقل من المنتجات الزراعية التي تعرض للبيع بأسعار رخيصة فيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العلمية للمنتجات الزراعية وهذا ما يشجع المزارعين العرب على العودة إلى السوق مرة اخرى<sup>2</sup>.

والشكل ( 11 ) يبين إنتاجية الأرز في بعض الدول العربية و العالم عام 2014م



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية أوضاع الأمن الغذائي مرجع سابق ذكره ص7

<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية أوضاع الأمن الغذائي العربي مرجع سابق ذكره ص8

<sup>2</sup> - السيد عاطف مرجع سابق ذكره ص175

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

يقدر إنتاج الوطن العربي من الأرز في عام 2014م بنحو (7.0) مليون طن أنتجت ثلاثة دول عربية منه نحو (99.2%) تتصدرها مصر بنحو (84.2%) و العراق (12.2%) و موريتانيا (2.8%) ويعادل الإنتاج العربي من الأرز نحو (0.95%) من حجم إنتاجية العالمي الذي بلغ في عام 2014 نحو (740.1%) مليون طن . وتزيد إنتاجية الأرز في الوطن العربي عن المستوى العالمي بنحو الضعف لتصل إلى (9.0) طن للهكتار تتفاوت هذه الإنتاجية بين الدول العربية حيث تبلغ أقصاها في مصر بنحو (9.6) طن للهكتار وأدناه في الصومال بنحو (1.5) طن للهكتار و تتراوح بين (8.6) و (4.6) طن للهكتار في العراق و المغرب و موريتانيا<sup>1</sup>.

### 5 تعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية :

يجب أن تهتم الدول العربية بالميزة النسبية و التخصص للحاصلات و المنتجات الزراعية، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الزراعية ، بما يسمح بالتخصص و الذي يعتبر أساس التجارة الحرة و التكامل الاقتصادي و قاعدة هامة و رئيسية لازمة و ضرورية من اجل تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . كما يجب أن تقوم كل دولة من الدول المشاركة في المنطقة بدراسة المكاسب والخسائر التي نتجت عن هذا التطبيق ، على أن يتم إعادة توزيع هذه المكاسب و الخسائر بشكل يسمح للجميع بالمشاركة العادلة فيها<sup>2</sup>.

والجدول رقم ( 21 ) يمثل الميزة التنافسية للدول العربية في تصدير السلع الزراعية

<sup>1</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية . أوضاع الأمن الغذائي العربي مرجع سابق ذكره ص7

<sup>2</sup> - المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير متابعة الأداء لمنظمة التجارة العربية الكبرى في المجال الزراعي الخرطوم ديسمبر 2001 ص74

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

| الدولة    | المنتجات التي تكتسب فيها ميزة تنافسية                                                                                                                       |
|-----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الأردن    | زيوت والطماطم ، المعلبات الغذائية، الخضر والفواكه الطازجة، الألبان ، العسل زيت الزيتون اللحوم المصنعة الزيوت و المخللات                                     |
| الإمارات  | محاصيل الحبوب ، زيوت النباتية ، الخضر والفواكه ، الألبان ، الأغنام ، الألبان ومنتجاتها                                                                      |
| البحرين   | الزيوت النباتية ، الأسماك ، إعادة تصدير الفواكه والخضر                                                                                                      |
| تونس      | زيت الزيتون ، حمضيات ، تمر ، الألبان ، الأسماك                                                                                                              |
| الجزائر   | الخضر والفواكه ، تمر ، زيت الزيتون، والزيتون                                                                                                                |
| السعودية  | حيوانات الحية ، لحوم ، ألبان ومنتجاتها، الأسماك ، الخضر والفواكه ، تمر ، والزيوت النباتية                                                                   |
| السودان   | حبوب الزيتية، الحيوانات الحية ، اللحوم الحمراء، السمسم، الفول السوداني ، السكر، الصمغ العربي، الجلود ، القطن                                                |
| سوريا     | القطن ، معلبات و الألبان ، العسل ، الحلويات السكرية بأنواعها الزيوت والزيت الزيتون ، الحمضيات ، الخضر والفواكه الطازجة و المجففة، الدرنات والمرببات القطن   |
| عمان      | تمر ، اسماك ، بعض أنواع                                                                                                                                     |
| فلسطين    | الخضر و الفاكهة ، زيت الزيتون ، زيوت نباتية ، حلويات ، لحوم                                                                                                 |
| المغرب    | الخضر والفاكهة ، الحمضيات ، التمور الزيتون و زيت الزيتون الأسماك والألبان                                                                                   |
| ليبيا     | خضر و الفاكهة . الفول السوداني ، التمور ، زيت الزيتون ، الجلود ، الصوف ، العسل                                                                              |
| لبنان     | الخضر و الفاكهة ، العصائر ، والمشروبات ، الحلويات ، المعلبات و المرببات و الألبان                                                                           |
| مصر       | الزيوت النباتية الفاكهة ، الخضروات ، العصائر المشروبات ، الحلويات ، المعلبات و المرببات و الألبان ، اللحوم المصنعة ن السكر ، الدرنات ، الفول السوداني القطن |
| اليمن     | الأسماك ، الخضروات الفواكه البطاطا، البن و الأسماك                                                                                                          |
| موريتانيا | الحيوانات الحية و الأسماك بشكل خاص                                                                                                                          |

المصدر: بوثليجة عائشة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة و أثرها على تجارة السلع الزراعية في دول العربية مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006-2007 ص. 110 .

### التحليل :

تختلف الزراعة العربية من قطر إلى آخر حيث بينت بعض الدراسات القطرية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي إن الدول المغرب العربي عامة تتمتع بميزة بنسبة في إنتاج الحمضيات و الطماطم و البطاطا و الثروة السمكية بينما تتميز دول النيل بميزة نسبية في إنتاج الثروة الحيوانية و القطن و الطماطم و البطاطا . و السمسم و الفول السوداني و الأرز . أما دول المشرق العربي فتمثل ميزتها النسبية في إنتاج القمح و بعض أصناف الخضروات و التمور . بالإضافة إلى تربية الأغنام و الدواجن . و بالتركيز على دراسة التركيب السلع للصادرات الزراعية العربية لكل قطر على حد يتبين إن الدول العربية تميل إلى تخصص<sup>1</sup>.

والاستفادة من أحكام الاتفاقية بشكل اكبر من اجل تنمية القطاع الزراعي فقد يكون من المناسب على الدول العربية الأخذ في الاعتبار النقاط التالية.

**1-** دراسة التزامات الدول المتقدمة و النامية في مجال التخفيضات الجمركية و تحويل القيود غير الجمركية إلى الرسوم جمركية و تحديد أهداف تصديرية للسلع التي تقوم على المنافسة الدولية في ظل النظام الجديد الذي يتم بالاستقرار و الرقابة على تنفيذ الالتزامات و عدم العودة الى السياسات الحمائية.

**2-** رسم السياسة الجمركية بالنسبة للواردات من المنتجات الزراعية بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية و توفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي

**3-** الاستفادة القصوى من كافة المزايا التي تتبعها الاتفاقية في مجال دعم الإنتاج و دعم التصدير لزيادة فرص و صول الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية . و التركيز على المنتجات الزراعية القادرة على المنافسة و التي تخضع في الدول المتقدمة لالتزامات تخفيض الدعم الممنوح لها<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث الاستراتيجيات الممكنة للدول العربية للاستفادة من اتفاقيات المنظمة بشأن الزراعة

من خلال ما تناولناه فيما سبق يمكن القول أن اتفاقيات تحرير تجارة السلع الزراعية قطعت شوطا كبيرا منذ جولة الأرجواي و صولا إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005 الذي ينبثق عنه توافقا هاما جدا حول موضوع

<sup>1</sup> - بوتلجة عائشة .: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية . كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006-2007 ص 111 .

<sup>2</sup> - بن عمر الاخضر . مرجع سبق ذكره ص 137.

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

الزراعة والتحديد حول دعم الصادرات و دعم زراعي الأقطان و الدعم المحلي و لكن هناك تضارب في الاراء حول الآثار المحتملة على قطاع تجارة السلع الزراعية في الدول العربية حيث لابد من انتهاز مجموعة من الاستراتيجيات التي تسمح للدول العربية من مراكبة التطورات في هذا المجال لتحقيق مجموعة من الأهداف و من مواكبة التطورات في هذا المجال لتحقيق مجموعة من الأهداف و من هذه الاستراتيجيات نذكر

### أولاً- إنشاء أجهزة تنسيقية عربية في مجال الزراعة

إن إنشاء مثل هذه الأجهزة من شأنه أن يساعد الدول العربية على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية و الاستفادة منها قدر الإمكان و تقادي اكبر قدر ممكن من الآثار السلبية<sup>1</sup>.

### ثانياً- تعزيز التكامل و التنسيق الزراعي العربي

يعتبر التكامل بشكل عام و التكامل في مجال الزراعة بشكل خاص من الاستراتيجيات الهامة لاستفادة قدر الإمكان من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة ، اذ تشير الكثير من الدراسات الى ان التعاون الاقتصادي العربي في مجال التنمية الزراعية لم يكن مرضيا في العقود السابقة ، ولعل اكثر المؤشرات الدالة على ذلك الفجوة الغذائية<sup>2</sup>.

### ثالثاً- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

- يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي و رفع الإنتاجية الزراعية هدفا استراتيجيا لتحسين الإنتاج الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي و التحدي لما قد ينجم عن اتفاقيات المنظمة العالمية حول الزراعة من آثار سلبية على تجارة المنتجات الزراعية و يتمثل السبيل على تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من افاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- مقدم عبيرات مرجع سابق ذكره ص296

<sup>2</sup>- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ذكره ص190

<sup>3</sup>- التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمار و الإنماء العربي 2004 ص12

## الفصل الثالث ——— واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المنظمة العالمية للتجارة

### رابعاً - تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تتمن أهمية هذه المنطقة في توحيد الأسواق العربية و تكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة و التوجه نحو الإنتاج الواسع، وخفض التكاليف ، و خلف فرص عمل جديدة ، و توزيع امثل للموارد ، و تكامل أفضل للصناعات و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، كما تساعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حماية المصالح الاقتصادية العربية ، و تفعيل التجارة البينية بينها، بشكل يعمل على رفع مستوى الاقتصاد العربي<sup>1</sup> .

### خامساً - تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

يعتبر تشجيع التمويل و الاستثمار في القطاع الزراعي من اهم الاستراتيجيات الهامة للقيام بهذا القطاع لحماية من الآثار السلبية الناجمة عن التحديات و المتغيرات الحالية من جهة و ليساهم في الاقتصاد من جهة أخرى فالنهوض بالاستثمار الزراعية يتطلب جهود عربية مشتركة و إصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم و محفز لتمويل و الاستثمار في القطاع الزراعي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مقدم عبيرات مرجع سابق ذكره ص290

<sup>2</sup> - على ولد اليشع مرتكزات الاستراتيجية التنموية للامن الغذائي العربي على الموقع <http://www.aljazeera.net/nr/exer> تاريخ الاطلاع 3 افريل 2016 على الساعة الثامنة

### خلاصة الفصل:

تزخر المنطقة العربية بقاعدة مورديه زراعية هائلة خاصة فيها يتعلق بالأراضي الزراعية و هو ما يشجع على زيادة التوسع الإنتاجي الزراعي سواء من ناحية الإنتاج أو الجودة و رغم ذلك تبقى المنطقة العربية سوقا للغذاء للدول الأجنبية كونها ما تزال تعيش ، جزءا غذائيا لم تستطع توفيره داخل منطقتها و يرجع ذلك إلى المشاكل الكثيرة التي تعاني منها القطاع الزراعي العربي .

إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على القطاع الزراعي العربي فيها السلبي و فيها الايجابي فالآثار السلبية لاتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية الزراعية بما يتفق مع ظروفها الواقعية و أهدافها الوطنية بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية و اقرب إلى الفرص التي يتسنى للدول العربية الانتفاع بها، أولا يتسنى لذلك بحسب ظروفها و عليه فان مواجهة الآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية لا يكون إلا بتبني الاستراتيجيات ناجحة للحد من الآثار و لعل أهمها و أفضلها محاولة التنسيق و التعاون بين الدول العربية للوصول إلى التكامل الاقتصادي .

الخانمة

### الخاتمة العامة:

إن التطورات الاقتصادية و التجارية العالمية تضع أمام الدول العربية تحديات كبيرة فرضها النظام الجديد للتجارة العالمية ، ذلك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي و السير في ركة لم يعد خيارا أمامها، بل أصبح ضرورة تملئها التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية العالمية و الذي يهدف إلى الوصول إلى المزيد من الحرية التجارية أمام تدفقات السلع و الخدمات ، حركة رؤوس الأموال سواء في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف في ظل المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار الترتيبات الإقليمية و التي ابحت تمثل مظهرا آخر من ظاهر الحرية التجارية داخل هذه الترتيبات و قد سهد الاقتصاد العربي في الأعوام الماضية مجموعة من التطورات في مجالات الإنتاج و الاستثمار و انتهاج سياسات لتصحيح و التكيف الهيكلي في إطار الجهود الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الرفاهية للشعوب العربية و إيجاد مكان ملائم للدول العربية في الاقتصاد العالمي.

إن أداء القطاع الزراعي ما يزال متواضعا رغم توفر العديد من المقومات التي تساعد على تحسين أدائه كتنوع المناخ و أساع المساحات القابلة للزراعة و لكنها غير مستغلة بشكل عقلائي إلى جانب هذا قلة استعمال المكتب و التقنية في عمليات الإنتاج بمختلف مراحلها بالإضافة إلى قلة الاستثمارات في مجال الزراعة

و أن تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ستكون أثاره السلبية أكثر من الايجابية خاصة على الواردات الزراعية العربية بسبب توقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية بعد إلغاء الدعم عنها غي الدول المتقدمة وبالتالي فان الدول العربية مطالبة بالمضي قدما و بخطى سريعة نحو التكامل الاقتصادي العربي و الذي تعتبر الزراعة فيه مدخلا أساسيا لتحقيق هذا التكامل و ذلك من اجل الرفع من أداء القطاع الزراعي العربي و لمواجهة تحديات التجارة العالمية الذي لم يعد فيه مكان للضعيف و رغم توفر عوامل الإنتاج الزراعي، إلا أن تجارة السلع الزراعية دون المستوى الممكن لان إنتاج هذا القطاع مازال محدود إلى جانب المعوقات التي تعاني منها صادرات الدول العربية في الدول المتقدمة.

- سابعا: اختبار الفرضيات

- 1- لم تحقق الدولة العربية استفادة كاملة من اعتمادها مدخل تحرير التجارة حيث فشلت جميع محاولات الدولة العربية في تنمية التجارة العربية البينية في إطار مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولا يمكن القول إن ذلك يعزي إلى التركيز على المدخل التبادلي للتكامل ، بل إلى ضعف البنية التشريعية والمؤسسة التي طالما ميزت الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية وهو ما ينفي الفرضية الأولى
- 2- قد يكون انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة نقطة ايجابية في تشجيع الاستثمار والاهتمام أكثر بمجال الزراعة واستغلال الموارد الزراعية المتوفرة أحسن استغلال لتحسين الإنتاج كما ونوعا ، بالعمل على تنسيق الجهود فيما بين البلدان العربية وتعزيز التكامل فيما بينها في المجال الزراعي أو في المجالات الأخرى والظهور في المحافل الدولية ككتلة اقتصادية ذات مواقف موحدة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية والسياسية وهذا ما يشبه الفرضية الثانية.
- 3- إن السير في طريق التكامل الزراعي العربي الذي يعد كمدخل أساسي من مداخل التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى تقليل الآثار السلبية التي افرزها النظام التجاري العلمي الجديد والاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في وتيرة التنمية الاقتصادية. الأمر الذي سيؤدي إلى استغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بشكل عام . والزراعة بشكل خاص ، مما سينعكس ايجابيا على زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة في الصادرات الزراعية ، وهو ما سيقبل من اعتماد الدول العربية في سد حاجيات الزراعة وتقليل تبعيتها الغذائية للدول المتقدمة وهذا ما تثبته الفرضية الثالثة.
- 4- تزخر المنطقة العربية بقاعدة مورديه زراعية هائلة خاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية والقابلة للاستصلاح الزراعي والتي تبلغ مساحتها حوالي 1402 مليون هكتار حيث نجد إن المشتغل منها 80 مليون هكتار وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج الزراعي سواء من ناحية الإنتاج أو الجودة ومساعدة على إقامة مشاريع ذات بعد قطري وقومي وهذا ما تثبته الفرضية الرابعة.

ثامنا: نتائج البحث.

1- عدم الاستقرار الاقتصادي في عدد كبير من الأقطار العربية بسبب الاضطرابات والتضارب في التوجهات لاقتصادية و السياسات الاستثمار وافتقارها إلى قوانين موحدة أو منسق لتنظيم الاستثمارات.

2- تواضع و محدودية النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي، والذي حد من فعالية و عرقل تطويره والواقع أن هذه الحقائق العديد ليست كلها سوى مظاهر و آثار لغياب الإرادة أو ضعف الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق العمل الاقتصادي العربي و نجاحه.

3- إن معظم محاولات التكامل الاقتصادي التي شاهدها المنطقة العربية لم تعطي نتائج ايجابية بسبب عدة مشاكل كنزعات سياسيا بين الدول العربية إلى جانب بعض المعوقات التي حالة دون وصول التكامل إلى مستويات هامة في التنمية كالمعوقات الاقتصادية و المعوقات الإدارية والمؤسسية .... الخ وان مقومات و مبررات قيام تكامل زراعي عربي متوفر على مستوى المنطقة العربية أين نجد أن هناك دولا تملك قاعدة موريدية زراعية هائلة كالسودان و التي تعتبر سلة غذاء الوطن العربي رغم افتقارها إلى الأموال اللازمة لتمويلها.

4- بالرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية و البشرية و المالية في الدول العربية إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي ظل ضعيفا بسبب المشاكل العديدة التي يعاني منها كالمشاكل الطبيعية أو عدم استغلال الموارد الزراعية بشكل جيد إضافة الى بدائية الأساليب المستخدمة في الزراعة وضعف الخبرة الكافية في المجال الزراعي أن هذه الأوضاع أداة إلى ضعف التجارة الزراعية العربية البينية مع العالم الخارجي بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها الصادرات الزراعية العربية في الأسواق الخارجية بسبب التشديد في المعايير و المواصفات الفنية و البينية .

5- بالرغم من السلبيات الكثيرة لتي تواجه القطاع الزراعي العربي في تحرير المنتجات الزراعية و المتمثلة في فقدان الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية العربية الغلاء الدعم على قطاع الزراعي و ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة إلا أن هناك ايجابيات يلتزم الدول العربية اغتنامها و تثمينها و التي تعيد الاعتبار للقطاع الزراعي العربي و هي تتمثل انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي و الاستفادة من التفضيلات التي أتاحتها اتفاقية الزراعة وإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي

6- أن انضمام الدول العربية أو عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية لتجارة سوف يؤدي إلى خسائر صافية لان انضمامها سوف يقلل من هذه الخسائر المتوقعة وتعظيم الاستفادة من المزايا الواردة بها أما الدول التي تبقى على هامش المنظمة فلن تتمتع بتلك المزايا و خاصة أن المنظمة العالمية للتجارة تتحكم في أكثر من 90% التجار العالمية إضافة إلى ذلك أن الانضمام للاتفاقية يعطي للدولة التمتع بمعاملة الذكر بالرعاية فيما يتعلق بصادراتها للدول الأخر و الاستفادة من التخفيضات الجمركية إضافة إلى حل المنازعات التجارية.

7- على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث الزراعة و تعظيم الاستفادة من التطورات التقنية في مختلف المجالات الزراعية إلا أن القطاع لا يزال يغلب عليه ضعف الأداء و لا تزال نسبة كبيرة من الزراعة في الوطن العربي تقليدية و غير منتظمة.

- **تاسعا: التوصيات.**

في ضوء المعطيات السابقة يمكن التوقف عند أهم التوصيات و التي يمكن اعتبارها خطوات تتشكل في مجملها اتجاهات تطوير العمل العربي المشترك بصفة و التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية و اثر المنظمة العالمية للتجارة عليه على وجه الخصوص و تتخلص في:

1- السعي إلى إقامة السوق العربية المشتركة التي هي من الأهداف الإستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك من حيث أنها تؤمن الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة من السوق الموسعة.

2- تسديد قطاعات ذات مزايا نسبية في المنطقة العربية مثل القطن النفط المنتجات الزراعية و العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها في محاولة لتحسين القدرات التكنولوجية في هذه القطاعات و العمل على تحسين القدرات التنافسية فيها.

3- السعي إلى إقامة الشركات العربية الكبرى القادر على تحسين القدرات التصديرية للبلاد العربية و التي تترافق مع تنمية الشركات الصغيرة و لا علاقة معها.

4- توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية الزراعيون و السلعية و توفير مصادر النقد الأجنبي بالسعي إلى توفير بعض السلع التي لا تنتج محليا

5- زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص بالزراعة قصد تحقيق الجودة و التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج للتوافق من متطلبات المواصفات و المقاييس العالمية.

- 6- تطوير البحث العلمي و دعم الخبرات في مجال الإرشادات والاختبار و استخدام البذور المحسنة و استعمال الأسمدة و تحسين مرد ودية الأراضي الفلاحة
- 7- تفعيل و تكثيف دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المجال الزراعي بتكوينها و توظيفها لإطارات ذات كفاءة عالية تسمح بدراسة و ضعيه قطاعية الزراعة و تجارة المنتجات الزراعية و كذلك إنشاء مكاتب تابعة لهذه المنظمة على مستوى كل دولة عربية تعمل على متابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.
- 8- تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي.
- 9- التنسيق بين مؤسسات التسويق الزراعي العربية من اجل تخفيض تكاليف الاستيراد و التصدير و خصوصا استيراد الحبوب كسلع غذائية هامة لا يمكن التخلي عنها او تخفيض استيرادا بسهولة .
- 10- السعي إلى إيجاد لوبي داخلي في منظمة التجارة العالمية في سبيل تقوية القوة التفاوضية العربية في المنظمة و ذلك من خلال مراقبة ما يجري داخل أروقة هذه المنظمة من جهة و في سبيل إيقاف أي مسالة قد تكون مضره بمصالح الدولة العربية أن نقطة مركزية في اياس قيام منظمة التجارة العالمية هي قدرة اي طرف من أطرافها على الاعتراض على أي إجراء تجاري بين دولتين او أكثر يخرج من أحكام منظمة التجارة العالمية، وحتى لو كانت تلك الدول التي لا تمثل شريكا تجاريا للعالم العربي ، وهذا يتطلب من الدول العربية العمل على تحسين اجهزة الحراسة الاقتصادية و التجارية و العربية.
- 11- باتت المعلومات التجارية ذات أهمية قصوى في ظل النظام التجاري الجديد و على الدول العربية العمل سريعا على تحسين و سائل نقل المعلومات و استلامها و توزيعها وإدخال أجهزة الكمبيوتر في مجمل الأعمال الإجرائية المطلوبة لتحسين القدرات التنافسية للسلع و الخدمات.
- 12- توفير الأعداد الكافية من الإطارات الوطنية و الكفاءات المولية للتفاوض في المؤتمرات و المناسبات الولية و التي يمكنها التعامل مع هذه المستجدات بكفاءة عالية و هذه الوادر يجب أن يوكل إليها متابعة شؤون المنظمة و تزويدها بالبيانات و المعلومات اللازمة وحضور اجتماعات و الدفاع عن المصالح و التعرف على الامتيازات الموجودة فيها لاستغلالها والاستفادة منها.

- عاشرًا: أفاق الدراسة و صعوباتها.

### 1- أفاق الدراسة:

بما أن دراستنا دارت حول التكامل الاقتصادي الزراعي لدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة فإننا نقترح بعض المواضيع التي ستكون مكملة أو ذات علاقة ببحثنا هذا لتكون كإشكاليات بحوث في المستقبل

- مستقبل الأمن الغذائي في المنظمة العربية في ظل تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
- أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل النظام العالمي الجديد .
- دور التسويق الزراعي في ترقية الصادرات الزراعية العربية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

### 2- صعوبة الدراسة:

- افتقار المكتبة الجامعية لمجموعة المراجع والدراسات التي تتناول مواضيع الزراعة رغم الأهمية التي يلبيها هذا الأخير في تحقيق الأمن الغذائي الذي يمثل هاجس العديد من الشعوب العربية.
- من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذا البحث هي عدم توفر المعطيات والإحصائيات التي تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ننهي هذا العمل المتواضع بهذه الكلمات الرائعة التي قالها الأصفهاني في وصفه لأعمال البشر " إن رأيت انه لا يكتب احد كتابا في يومه إلا قال في عدة : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان اجهل، وهذا من أعظم العبر ، و هو دلي على استيلاء النقص على جملة البشر".

قائمة المصادر  
والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

- أولاً: قائمة الكتب

- (1) إبراهيم احمد خليفة : النظام القانوني لمنظمة. التجارة العالمية .زرايطة دون طبعة مصر 2008.
- (2) أسامة المحدوب: الجات و البلدان العربية من هافنا إلى مراكش الدار المصرية . الطبعة الثانية . القاهرة مصر 2002 .
- (3) إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي مكتبة مديومي للطباعة و النشر طبعة 1 القاهرة مصر 2002.
- (4) بهايجرات لال داس: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المقالب و الإختلالات و التغيرات اللازمة، دار المريخ للنشر، طبعة الأول، الرياض، 2005.
- (5) جابر فهمي عماران: الاستثمارات الأجنبية في المنظمة التجارية العالمية حمايتها تسوية المنازعات ، طبعة الأول، الإسكندرية ، مصر، 2013.
- (6) جداوي محمد إبراهيم : اثر العولمة و منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية . دار الفكر العربي الطبعة الأول . القاهرة 2011 .
- (7) حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ( النظرية و التطبيق) دار الفكر العربي طبعة الأول القاهرة مصر 1998 .
- (8) خليل عليان عبد الرحيم : الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، كتبة فهد الوطنية، طبعة الأول، رياض، 2009.
- (9) دعلي ابراهيم :منظمة التجارة العالمية جولة ارجواي وتقنين نهب العالم . دار النهضة العربية . طبعة الأول . القاهرة مصر 2000.
- (10) الدكتور عبد الله حسين الخشروم: الوجيز في حقوق ملكية الصناعية و التجارية. دار وائل للنشر الطبعة الثانية. الأردن 2008.
- (11) ديب كمال:منظمة التجارة العالمية و التحديات البيئية . دار الخلدية للنشر طبعة الأول . القبة القديمة الجزائر 2015.
- (12) رنيا محمود عبد العزيز عمارة : تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات دار الفكر الجامعي طبعة الأول الإسكندرية 2008.

- 13) رياض الفرس :التكامل العربي الواقع و الطموح نشر بكتاب كوناحول القمة الاقتصادية العربية بجامعة الكويت شهر يناير 2009 .
- 14) رياض. التكامل الاقتصادي العربي . الواقع و الطموح نشر بكتاب كوناحول القمة الاقتصادية العربية شهر يناير جامعة الكويت 2009.
- 15) سليم السعداوي: الجزائر و منظمة التجارة العالمية أفاق و معوقات الانضمام ،دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2008.
- 16) سمير اللقمانى : منظمة التجارة العالمية أثارها سلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية و العربية الطبعة الأولى الرياض 2003 .
- 17) سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية بين الجات 1994 و منظمة التجارة العالمية مكتبة الشعاع الفنية دون طبعة . 2001
- 18) سمير محمد عبد العزيز: عالمية تجارة القرن الحدي والعشرين ومنظمة التجارة العالمية و مؤتمراتها الوزارية و وقائع مشاكل و تحديات العربي الحديث دون طبعة، الإسكندرية ، مصر، 2006.
- 19) سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 20) السيد عاطف : الجات و العالم الثالث دراسة تفويمية للجات و إستراتيجية المواجهة مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى القاهرة 2002.
- 21) صالح صالحى : التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية - الأوربية دار الهدى للطباعة و النشر طبعة 1 عين مليلة جزائر 2005 .
- 22) عادل احمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية الدار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع طبعة 1 الإسكندرية مصر 2000.
- 23) عادل المهدي: عولم النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية مصر 2004.
- 24) عبج الحسن وادي: التخطيط و التنمية الزراعية في الوطن العربي في التخطيط للتنمية عربية المعهد العربي الكويت 2001.

- (25) عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من ارغواي لسياتل حتى الدوحة . الدار الجامعية . الإسكندرية مصر 2003 .
- (26) عبد القادر رزيق المخادمي: التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 1 بن عكنون الجزائر 2009 .
- (27) عبد الكريم جابر شنجار العيساوي: التكامل الاقتصادي العربي دار صفاء للنشر و التوزيع طبعة الأول عمان الأردن 2015.
- (28) عبد المطلب عبد الحميد . النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر دون ذكر الطبعة و السنة.
- (29) عبد المطلب عبد الحميد : السوق العربية المشتركة ( الواقع و المستقبل الألفية الثانية ) مجموعة النيل العربية طبعة الأول القاهرة مصر 2002 .
- (30) عبد المطلب عبد الحميد: الجات واليات منظمة التجارة العالمية من ارغواي لسياتل حتى الدوحة الدار الجامعية دون طبعة الإسكندرية 2005.
- (31) عبد الناصر نزال العبدواوي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأول ، عمان ، 2000.
- (32) عبد الواحد الغفوري : العولمة و الجات الفرص و التحديات مكتبة مديولي دارن طبعة. القاهرة 2000
- (33) فريق من خبراء المنظمة . الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية . الطبعة الأول القاهرة مصر 2005 .
- (34) فضيل علي مثنى: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مكتبة مديولي الطبعة الاول، القاهرة، 2000
- (35) فؤاد أبو سنتيت : التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة طبعة 1 القاهرة مصر 2004.
- (36) كارلوس م . كوريا: حقوق الملكية الفكرية و منظمة التجارة العالمية و الدول النامية دار المريخ طبعة الأول الرياض 2002.
- (37) كمال رزيق: و فاضلي الحليم. التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية - الأوربية . دار الهدى للطباعة و النشر دون طبعة البليدة الجزائر 2005 .

- (38) المحامي خليل السحمراني: منظمة التجارة العالمية و الدول النامية دار النفاس للطباعة و النشر طبعة الأول بيروت 2003.
- (39) محسن الندوي : تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة منشورات الحلبي الحقوقية طبعة 1 بيروت 2011 .
- (40) محفوظ لشعب: المنظمة العالمية للتجارة . ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون الجزائر .
- (41) محمد صفوات قابل: الدول النامية و العولمة الدار الجامعية دون طبعة الإسكندرية 2003 - 2004.
- (42) محمد صفوات قابل: منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية . الدار الجامعية المنوفية . الطبعة الأول 2008-2009 .
- (43) المرسي السيد حجازي: منظمة التجارة العالمية ( عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية)، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، القاهرة، 2001.
- (44) مروك نصر الدين: تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية دار هومة للطباعة والنشر طبعة الأول. بوزريعة جزائر 2005.
- (45) مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية و النظام الدولي للتجارة الدولية ، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأول، الإسكندرية، 2006.
- (46) ناصر دادي عدوان: متناوي محمد. الجزائر المنظمة العالمية للتجارة دار المحمدية العامة . دون طبعة . الجزائر 2003 .
- (47) نزيه عبد المقصود مبروك :التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية دار الفكر الجامعي طبعة الأول الإسكندرية مصر 2007 .
- (48) يماحيرات لال دس: مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. دار المريخ للطباعة و لنشر . الطبعة الأول الرياض المملكة العربية السعودية 2006.

- ثانيا: أطروحات دكتورة و مذكرات ماجستير:

- (49) آسيا الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة  
مذكرة ضمن متطلبات درجة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة 2006.
- (50) آيات الله مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية أطروحة  
دكتورة في العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2011.
- (51) بديار احمد :النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تحدياته على التكامل العربي أطروحة مقدمة  
لنيل شهادة دكتورة . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ابو بكر بلقايد.  
تلمسان الجزائر 2015/2016.
- (52) برزيق خالد:أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول مذكرة ضمن متطلبات شهادة  
ماجستير في القانون كلية الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو دون ذكر التاريخ.
- (53) بعلي منية : أداء التجارة العربية البينية في ظل منظمة التجارة الحرة العربية (1998- 2011)  
مذكرة لنيل درجة ماستر. غير منشورة جامعة المسيلة سنة 2012/2013.
- (54) بلحسن سارة نبيلة:التكامل الاقتصادي و التكنولوجيا في المغرب العربي تحديات حدود وأفاق  
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3  
2014/2015.
- (55) بلقاسم طراد : التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مذكرة تخرج  
لنيل درجة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و لتجارية و التسيير جامعة محمد خيذر بسكرة سنة  
2012-2013.
- (56) بن عمر الأخضر: أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول  
العربية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم  
التسيير جامعة الجزائر 2006/2007
- (57) بن عيسى شافية.:أثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي  
الجزائري . مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارة جامعة الجزائر3  
2010/2011.

- (58) بن موسى كمال: المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2004.
- (59) بن ناصر محمد : المشاريع المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي . رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2007-2008
- (60) بوتلجة عائشة:اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة و أثرها على تجارة السلع الزراعية في دول العربية مذكرة تخرج من متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة الجزائر 2006/2007.
- (61) دحماني خالد: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية . مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2011 / 2012.
- (62) رشام كهينة : واقع و آفاق الرابط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات درجة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة محمد بوقرة جزائر 2008/2009
- (63) زيرمي نعيمة:اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر . مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان. الجزائر 2015/2016.
- (64) الصادق بوشنافة : تحرير التجارة و آفاق انضمام الجزائر الى OMC مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و تجاري و تسيير جامعة الجزائر 3 (غير منشورة ) 2001.
- (65) غانية نذير: دور المشروعات العربية مشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي و التجارية . جامعة قصدي مباح . ورقلة جزائر 2008/2009.
- (66) غردي محمد:القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2011/2012.
- (67) فاطمة تواتي بن علي : واقع و آفاق منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية . رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف . الجزائر 2007.

- (68) فرج شعبان : التجارة و الاستثمار البيئان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي مذكرة مقدمة لينل درجة ما جستير كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف الجزائر 2005.
- (69) كاست علي:التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى. مذكرة لنيل درجة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 2009/2008.
- (70) لوزي نادية: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة الجزائر 2006.
- (71) مزياني بلال: المسالة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة الحاج لخضر باتنة 2014/2013.
- (72) مقدم عبيرات: التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2002/2001.
- (73) يحي سعاد: تقييم مسار عملية التكامل الدول الخليج العربي و الآثار المرتبة على إصدار عملية خليجية موحدة مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2013.
- ثالثا: المجلات:
- (74) احمد فاروق غنيم:المفاوضات الزراعية الجديدة و استراتيجية التفاوض المصرية. مجلة الساسة الدولية عدد139 مصر جانفي 2000.
- (75) بلعور سليمان: دور الاستثمار البيئية في التنمية الصناعية العربية مجلة الباحث. العدد الثامن. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية . مركز الجامعي غرداية الجزائر. 2010.
- (76) حسين عبد المطلب الاسرج: الاتحاد الجمكي العربي و اثاره على الاقتصاد العربية مصر 2010.
- (77) حسين عبد المطلب الاسراج: اداء الاقتصاد العربي نظرة تحليلية لاهم المؤشرات الاقتصادية مصر 2016.

- (78) الحوزي جميلة: التكامل الاقتصادي العربي (واقع وأفاق) مجلة اقتصاديات شمال افريقي. العدد الخامس، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 2006.
- (79) سليمان بلحور: التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة مجلة الباحث. العدد السادس. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قسدي مرياح ورقلة الجزائر 2008.
- (80) سهام عبد الوهاب: البلدان النامية و النظام الاقتصادي العالمي الراهن مجلة العلوم الانسانية العدد 10 جامعة منتوري قسنطينة 1998 ص13.
- (81) عبير محمد اليرنس: ردود الافعال حول مؤتمر سيائل و موقف البلد المتخلفة . مجلة الساسة الدولية عدد 139 مصر جانفي 2000.
- (82) محسن هلال: آلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العلمية مجلة الرباط الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 24. سبتمبر 2000
- (83) مراد علة: واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية الدولية مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 10 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة ميزان عاشور. الجلفة الجزائر 2010.
- رابعا: الندوات والمؤتمرات:
- (84) احمد فراس العوران: التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الطموحات الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي و الواقع و الأفاق . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة تلجي عمار الاغواط 17-19 افريل 2007.
- (85) باش احمد. معوقات و مقومات التكامل الاقتصادي اعربي الندوة العلمية الدولية . حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية كلية الاقتصاد جامعة فرحات عباس سطيف 8-9 ماي 2004.
- (86) بوسعدة سعيدة بوقاعة زينب. التحديات و الأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير جامعة فرحات عباس طيف الجزائر 8-9 ماي 2004.

87) عبد الواحد العفوري. مستقبل النظام التجاري العالمي في أضواء مفاوضات حول الدوحة الندوة الدولية حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص و التحديات أمام الدول العربية بالقاهرة 2007.

88) فضيلة جنوحات. تنسيق التكامل الاقتصادي العربي و تفعيله في ظل التحديات الإقليمية و الدولية الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية . كلية الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2004.

89) موسى رحمانى : التكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج . الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسن و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 8-9 ماي 2004.

90) ونوغي فتيحة و لرقط فريدة . التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات و المعوقات الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل شراكة العربية الأوروبية كلية الاقتصاد جامعة فرحات عباس سطيف 8-9 ماي 2004.

#### - خامسا: المواقع الالكترونية

91) شبكة و منتديات طلبة الجزائر . منتدى العلوم السياسية و الاقتصادية متاح على الموقع الالكتروني <http://eutdiantg.net/vb/1017.html>

92) احمد محمد فراج قاسم . مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائية مقال منشور على الموقع الالكتروني

<http://kenanaonline.com/users/arfk/posts/389972> على الساعة 11.08 تاريخ الاطلاع 2016/02/07

93) تيشوري عبد الرحمن . التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، مجلة الحوار المتمدن ، عدد 1368 ، عمان ، الاردن 2005 متوفر على الموقع الالكتروني للمجلة <http://www.ahewar.org/debat/show-art.dsp?aid>

94) 49663 تاريخ الاطلاع

95) سعيد سلامة. جولة الارجواي و مناخ التفاوض الولي منشور على الموقع الالكتروني التالي <http://www.geocities.com> تاريخ الاطلاع 2016/03/5.

(96) علي ولد الشيخ مرتكزات الإستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي على الموقع . www : http  
aljazeera.net/w r/ exer تاريخ الاطلاع 2016/04/03 .

سادسا: المنظمات و التقارير:

(97) المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي لإحصائيات الزراعة العربية المجلد (34) عام  
2014 .

(98) المنظمة العربية للتنمية الزراعية جامعة الدول العربية أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014.

(99) المنظمة العربية الكبرى في المجال الزراعي الخرطوم ديسمبر 2001.

(100) صندوق النقد العربي . التقرير الاقتصادي العربي الموحد أبو ظبي الإمارات 2012 .

(101) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 .

(102) التقرير السنوي للهيئة العربية للاستثمارات و الإنماء العربي 2004 .

المراجع باللغة الأجنبية:

(103)

Anne.Mcguirk. le Programme de DAOHA de Developement in Revenue  
Finance Development. Paphication Trinest Ville de Fonds. Mon etare  
international ( FMC) septembre 2002.

تم بحمد  
الله